

AMERICAN
UNIVERSITY OF
BEIRUT



طَهَ حَبِين

892.709

Ha3924 muA

V.2
C.1

مُسْتَقْبَلُ السَّعَادَةِ فِي مَصْرِ

٢

وأول ما ينبغى لذلك أن تصدر فى عنايتنا بالتعليم العام ، بل بالتعليم كله عن الجدل لا عن اللعب ، وعن اليقين لا عن الشك ، وعن الإيمان لا عن التردد .

وهذه خصلة لازمة للنجاح فى كل شىء كبيراً كان أو صغيراً . فالناس مدينون بالنجاح والتوفيق فى أكثر ما ينجحون فيه ويوفقون إليه للثقة واليقين ، ولالإيمان والإخلاص أكثر مما هم مدينون بذلك لما ينفقون من قوة وما يحتملون من مشقة وما يبذلون من جهد ومال . ولقد أكثر وزير المعارف القائم منذ تولى هذه الوزارة ، بل قبل أن يتولاها ، بل قبل أن توكل إليه أمور الحكم من ذكر الإيمان بما يسميه رسالة العلم والتعليم ، وألح فى أن يؤمن المعلم لا أقول برسالته كما يقول الوزير ، وإنما أقول بمهمته لأننى أوثر هذا اللفظ . ألح فى أن يؤمن المعلم بمهمته ، وأن يؤمن المشرفون على التعليم بمهمتهم أيضاً . والوزير محق فى طلب الإيمان بقيمة التعليم وخطره من رجال التعليم على اختلافهم ، لأن الإيمان وحده هو الذى يخفف الجهد مهما ثقل ، ويهون التضحية

مهما تعسر ، ويحببها إلى النفوس مهما تكن بغیضة كریهة بشعة ، والإيمان كما يقال منذ أقدم العصور خلیق أن یزیل الجبال من مواضعها ، وأن یرد إلى الألف ما كان الناس یرونه غریباً عجیباً خارجاً للعادة شاذاً عن المألوف . ولكن الإيمان لا یأتى عفواً ، ولا یفرض على الناس فرضاً ، ولا یداع فى قلوبهم ونفوسهم بقرار یصدره مجلس الوزراء ، أو قانون یشرعه البرلمان . وإنما یجب أن تهیا له أسبابه وتبتغى له وسائله ، وإنما یكون الإيمان بالتعلیم وخطره وقدسیته حین یكون الإيمان بالوطن ، وحين یصح فى قلوب المعلمین والمشرفین على التعلیم حب الوطن وإثاره على النفس والمنفعة والمال ، وحين یصح فى عقول المعلمین والمشرفین على التعلیم إن من حق الوطن علیهم وعلى الدولة أن یداد عنه الجهل ویقوى فیہ العلم ، وتذكو فیہ الثقافة ، وأن یحاط من جمیع الطوارئ والعادیات بكل ما یمكن أن یحاط به مهما یکلف ذلك من تضحیة ، ومهما یفرض ذلك من جهد ، ومهما یقتضى ذلك من عناء .

وحين تنظر الدولة إلى التعلیم على أنه غذاء للشعب لا یمکن أن یعیش بدونه كما أن الطعام والشراب غذاء للشعب لا یمکن أن یعیش بدونه مع هذا الفرق الذی یمثل واضحاً جلیاً وهیناً

يسيراً ولكننا مع ذلك لا نفطن له ولا نقف عنده وهو أن الطعام والشراب وكل ما يتصل بحياة الجسم من العناية بشؤون الصحة العامة ضرورة لازمة لتمكين الشعب من حياته الحيوانية التي يشارك فيها الخيل والبغال والحمير والدواجن على حين أن التعليم ضرورة لازمة لتمكين الشعب من أن يكون إنساناً ممتازاً من هذه الحيوانات مسيطراً عليها وعلى غيرها من عناصر الطبيعة في البر والبحر والجو والسماء أيضاً .

أليس من الغريب في بلد متحضر أن تعنى الدولة بشؤون التجارة والزراعة والصناعة جادة غير لاعبة ومؤمنة غير مترددة على حين لا تعنى بشؤون التعليم إلا في شيء من التكلف والابتسام وكثير من السخرية والاستهزاء . مع أن هذه الزراعة والتجارة والصناعة وغيرها مما يتصل بالحياة المادية لا سبيل إليها ولا وسيلة إلى إصلاحها وترقيتها وإعطاء الشعب أوفر حظ منها وأصلحه إلا إذا وجد التعليم ووجد صالحاً ملائماً ممكناً للإنسان من أن يستغل الطبيعة إلى أبعد حد مستطاع .

ان الذين يذكر لهم التعليم العام أو التعليم العالي فيرفعون أكتافهم ويهزون رؤوسهم ويقولون أعدد لنا الزراع والتجار

والصناع فنحن اليهم أحوج منا إلى الذين يخرجون من الجامعة ومدارس التعليم العام قصار النظر، ضعاف العقول، محدودوا الأفق، يقولون عن غير علم ويصدرون عن غير فهم ويتحدثون عن غير بصيرة ولا روية فلن نستطيع أن نخرج لهم رجال الزراعة والصناعة والتجارة والأعمال بوجه عام إلا إذا أخرجنا لهم قبل كل شيء هؤلاء المثقفين الممتازين والمتوسطين الذين يفهمون الحياة وحاجاتها وضرورتها والذين تعرض لهم مشكلات هذه الحياة فيعرفون كيف يأخذونها وكيف يروضونها وكيف يظهرون عليها وكيف ينفذون منها .

نعم وإنما يشيع الإيمان بالتعليم وخطره في نفوس المعلمين والمشرفين على التعليم حين تمحى من قلوب المسيطرين على الأمر هذه العواطف البغيضة التي لا تلائم الديمقراطية ولا تستقر مع المساواة والحرية في نفس واحدة هذه العواطف التي تصور لكثير من المسيطرين على الأمر أن الشعب جزء من هذه المادة التي تستثمر وتستغل هي كالأرض التي تزرع وكالماء الذي تروى به الأرض وكالحيوان الذي تحمل عليه الأثقال وكالمادة التي تتخذ منها الأدوات .
حقه على سادته وملاكه أن يدبروا له من الطعام والشراب واللباس ما يحميه من العاديات ويمكنه من العمل ويمكنهم هم من استغلاله

واستثمار جهده . شأنه في ذلك شأن الأرض إذا أدركها الضعف
وشأن الآلة إذا أدركها العطب فكما أنك خالق أن تصلح الأرض
وتحميها من الضعف لتستثمرها وكما أنك خالق أن تصلح الأداة
إذا أدركها الفساد أو نالها العطب لتستخدمها لما هيئت له من
المرافق فأنت خالق أن تطعم الشعب وتسقيه وتكسوه وتزود عنه
الأوبئة والآفات لتسخره بعد ذلك في الزراعة والتجارة والصناعة
وما يغل عليك الثروة الغزيرة آخر العام والنعمة المتصلة أناء الليل
وأطراف النهار على حين يحتمل الشعب في سبيل ذلك ألوان البؤس
وضروب الشقاء ، بل حين تمحى من نفوس المسيطرين على الأمر
من الحكام والأغنياء هذه العواطف التي يرونها راقية ممتازة وأراها
مهيئة مخذية . عواطف الرحمة للشعب والرفق به والعطف عليه
والاحسان به كما نرحم الحيوان ونرفق به ونعطف عليه ونحسن
إليه . فالشعب ليس في حاجة إلى أن يرحمه فريق من أبنائه
أو يرفق به أو يشملهم بالعطف والاحسان ، وإنما الشعب صاحب
الحق ، وصاحب الحق المطلق المقدس في أن تشيع المساواة والعدل
بين أبنائه جميعاً . وإذا كانت الظروف التاريخية لحياة الناس
قد فرقت بينهم في الغنى والفقر . وإذا كانت الظروف الطبيعية

قد فرقت بينهم في المقدرة والكفاية فهم مشتركون في مقدار
لا يختلفون فيه وهو أنهم ناس قد خلقوا من تراب وسيردون
إلى التراب كما يقول الحديث الشريف .

وإذن فلا بد من أن تزول من نفوس السادة والقادة والرؤساء
والمسيطرين عواطف الاستعلاء على الشعب وعواطف الإحسان إلى
الشعب لأن الإحسان على هذا النحو مظهر من مظاهر الاستعلاء
ولا بد من أن تقوم مقام هذه العواطف عواطف الايمان بالمساواة والعدل
بين أبناء الشعب ومن أن تصبح هذه العواطف جزءاً من تصورنا
للأشياء وحكمنا عليها وجزءاً مقوماً لشعورنا الوطني . حينئذ نؤمن
جميعاً بأن من حقنا جميعاً أن نحيا حياة صالحة كريمة وحينئذ
نؤمن جميعاً بأن التعليم على اختلاف ألوانه والثقافة على اختلاف
ضروبها سبيلنا جميعاً إلى هذه الحياة الصالحة الكريمة وحينئذ
نؤمن بأن للتعليم خطراً وقيمة هما خطر الحياة وقيمتها ، وحينئذ يشعر
المعلم بأنه عامل من العوامل الأساسية في الحياة ، في الحياة الخاصة
وفي الحياة العامة . له ما لهذه الحياة من خطر ولعلمه ما لهذه
الحياة من قيمة ، فهو إذن ليس أداة تسخر ولا آلة تستغل وإنما
هو أمين الشعب على أبناء الشعب ينقل اليهم تراثه القديم ويشيع

في نفوسهم آماله المستقبلية ويهيئهم لحماية هذا التراث وتحقيق هذه الآمال .

يومئذ ويومئذ فحسب ، يتحقق ما يريده هيكلاً باشاً وما نريده نحن معه من إيمان المعلمين والمشرفين على التعليم بمهمتهم الخطيرة . ويومئذ ويومئذ فحسب ، يقبل رجال التعليم على التعليم عن يقين وثقة ، وعن استعداد للتضحية واحتمال للجهد . فأين نحن من هذا اليوم أظن أننا بعيدون عنه بعداً شديداً . فلنعتصم مع ذلك بالرجاء ولنحمي أنفسنا من اليأس ولنطالب بأيسر ما يمكن أن نطالب به لنبلغ بالتعليم غاية قريبة من غايته بعض الشيء إن لم نستطع أن نبلغ به هذه الغاية ، وأيسر ما نطلبه الآن ألا نعالج أمور التعليم ساخرين منها هازئين بها متكلفين لما نبذل فيها من جهد أيسر ما نطلبه أن نغني بعقول أبنائنا كما نغني بزراعة القطن .

أن أمور مصر كلها تضطرب حين تعرض للقطن آفة من الآفات وحين تكسد السوق وينخفض السعر . هنالك تضطرب الحكومة ويضطرب البرلمان وتقلق الصحف ويتغافل القلق في البيوت والقصور .

أفئن عرضت للتعليم آفة تفسده وتفسد النشء الذين هم أبناؤنا وخلفاؤنا على أرض الوطن وتراثه ومستقبله ، لا نخفل بها ولا نهتم لاصلاحها كما نخفل بدودة القطن وكما نهتم لاضطراب الأسواق .

كلا ليس كثيراً أن نطلب إلى الدولة وإلى رجال التعليم أن تكون عنايتهم بتثقيف الشباب وتنشئته وحمايته من الجهل والفساد كعنايتهم بتنمية القطن وتذكيته وحمايته من البوار والكساد .

نعم وأيسر ما نطلبه أيضاً ولن نسرف في طلبه مهما ألحنا ومهما كررنا القول وأعدناه أن يشعر المعلم شعوراً قوياً بهذه العناية وبأنه شريك فيها ، ومحققاً لها ليشعر بما ينبغي له من العزة والكرامة .

وقد تعود صديقي هيكल باشا وتعودت أنا أيضاً منذ كنا نعمل معاً في السياسة أن نشبه التعليم بالقضاء ، والمعلمين بالقضاة وأن نطالب بالكرامة والطمأنينة للذين نأمنهم على إذاعة العلم والمعرفة في أبناء الشعب كما نطالب بالكرامة والطمأنينة للذين نأمنهم على تحقيق العدل بين الناس .

ويخيل إلى أن صديقي هيكلاً ما زال يشبه التعليم بالقضاء والمعلمين بالقضاة بعد أن تولى وزارة المعارف فعله يعضى بهذا

التشبيه إلى غايته ويجعله حقيقة لا تشبيهاً ولا مجازاً ويبلغ من الدولة حكومتها وبرلمانها ، أن تسوى بين رجال القضاء ورجال التعليم . حينئذ نستطيع أن نطالب المعلم بأن يخلص لمهمته وينصح لتلميذه ويحتمل في سبيل ذلك المشقة والجهد والعناء . وحينئذ نقرب من الايمان بمهمة التعليم . ولعل ذلك يقربنا من إصلاح التعليم شيئاً ويقربنا من تحقيق الغاية من التعليم .

(٣٢)

والآن ما الذى نريد أن نعلمه فى هذه المدارس العامة لنصل بها إلى تحقيق هذه الغاية التى صورناها منذ حين : وهى إعداد الشباب للحياة الصالحة الكريمة المنتجة وتمكينهم من المضى فى تثقيف أنفسهم وترقيتها سواء كان ذلك بالاختلاف إلى دروس التعليم العالى أم بالاعتماد على جهودهم الخاصة ؟ للجواب على هذا السؤال أرجو أن يذكر القارئ ما قدمته من ألوان القول حين حاولت أن أحدد الغرض الذى يرمى إليه التعليم الأولى والوسائل التى تمكن من تحقيق هذا الغرض .

فواضح جداً أن التعليم العام يجب أن يحقق كل أغراض التعليم الأولى من جهة وأن يحقق أغراضاً أخرى أرقى وأرفع من هذه الأغراض من جهة ثانية .

وإذن فلا بد من أن يحقق التعليم العام قبل كل شئ هذه الوحدة الوطنية التى صورناها فيما مضى من القول ، هذه الوحدة التى لا نفهمها ولا نحققها إلا إذا اعتمدت على استقلالنا الخارجى وعلى حريتنا الداخلية . وقد قدمنا أن الصبى يجب أن يعرف

نفسه وأُمته التى هو عضو من أعضائها وإقليمه الذى يعيش فيه ووطنه الذى يعيش به وله . وقدّمنا أن هذا الصبي من أجل ذلك يجب أن يقرأ ويكتب ويحسب ويعرف تقويم الوطن وتاريخه ولغته ، ويتعلم بعد هذا كله من بسائط العلم ما يمكنه من أن يعيش ويكسب القوت . وقد ذكرنا أمر التعليم الدينى واختلاف الناس فيه وبيننا رأينا فيما تقتضيه ظروف حياتنا المصرية فى أول عهدها بالحرية والاستقلال .

فكل هذه الأشياء التى يجب أن يتعلمها الصبي فى التعليم الأولى يجب أن يتعلمها فى أول التعليم العام لأنها مقدار مشترك بين أبناء الشعب جميعاً لا يصح أن يعرفه بعضهم ويجهله بعضهم الآخر . ولكن الصبية الذين يرسلون إلى مدارس التعليم العام يتجاوزون هذه الأشياء إلى غيرها ، ويتعلمون هذه الأشياء نفسها على أنها مقدمة ، أو قل على أنها أساس لأشياء أخرى تأتى بعدها فتقوى آثارها ونتائجها من جهة وتعد لآثار ونتائج غيرها من جهة أخرى .

ومن أجل هذا يشترك التعليم الأولى والقسم الأول من التعليم العام فى أشياء ويختلفان فى أشياء . يشتركان فى أنهما يكونان

نفس الصبي ويصلان بينه وبين بيئته المادية والمعنوية ويثان
في نفسه الشعور بأنه فرد من جماعة ، وعضو من أمة ، وجزء من
وطن . ثم يختلفان بعد ذلك في أن التعليم الأولي يمكن أن يكون
غاية يقف عندها الصبي على النحو الذي صورناه في أول هذا
الحديث ، على حين هذا الجزء من التعليم العام ليس غاية ولا
يمكن أن يكون غاية . وإنما هو مقدمة ينتقل منها الصبي ضرورة
إلى ما بعدها فيجب أن يهياً في يسر وتدرج ولكن في دقة
وإتقان لهذا الذي سينتقل إليه .

ولنضرب لذلك أمثلة تبينه وتجلوه . كلا الصبيين في التعليم
الأولي وفي التعليم العام يجب أن يعرف البيئة الجغرافية التي
نشأ فيها والتي يهياً للعيش فيها . فهذا المقدار من الجغرافيا يكفي
لتلميذ المدرسة الأولية ويجب أن يعرفه تلميذ المدرسة العامة ولكن
معرفته له يجب أن تكون أعمق وأوسع من معرفة زميله بعض
الشيء لأن تلميذ المدرسة العامة هذا لا يتعلم الجغرافيا ليعرف
مصر ، وتهيأ للعيش فيها فحسب ، بل ليتعمقها مع الزمن ويتتقف
فيها من حيث هي علم أوسع وأشمل وأعمق من مصر ويجب أن
يتتقف فيه الشاب المستنير إلى حد بعيد . فيجب إذن أن يكون

علم التلميذ في المدرسة العامة بجغرافيا مصر أعمق وأدق من علم زميله وأن يتجاوز مصر بعض الشيء إلى بعض الأقطار التي تشتد بينها وبين مصر الصلة وتضطرد بينها وبين مصر العلاقات .
وقل مثل ذلك في التاريخ . فتلميذ المدرسة العامة لا يتعلمه ليعرف وطنه معرفة مجملّة ، وليصل حاضره بماضيه فحسب . وإنما يتعلمه لهذا ويجب أن يمضى في تعلمه لهذا . ثم يتعلمه بعد ذلك لأنه مادة من مواد الثقافة العامة التي لا يكون الشاب متحضراً ولا مستنيراً بدونها . ولأنه يصل بين قديم وطنه وقديم الانسانية التي اتصلت بوطنه فأثرت فيه وتأثرت به وما دام وطنه متصلاً في الحاضر وسيتصل في المستقبل بالانسانية متأثراً بها ومؤثراً فيها فلا بد من أن توصل حياة الحاضر والمستقبل في نفس الشاب بحياة الماضي كما هي متصلة في الواقع ليستطيع الشاب أن يلائم بين نفسه وبين الحياة الواقعة حين يتصور الصلة بينه وبين الناس وحين يحكم عليها ويتصرف فيها . وقل شيئاً يشبه هذا فيما ينبغي أن يتعلمه الصبيان من أوليات العدد والحساب ، أحدهما يتعلمها لأنها توسع عقله بعض الشيء ولأنها تنفعه في حياته العملية بنوع خاص والآخر يتعلمها لهذا ولأنها سلم يرقى فيه إلى ما هو أعمق

وأدق من أصول الرياضة وإلى ما هو جزء مقوم للعقل وأصل أساسى من أصول المعرفة وسبيل موصلة إلى هذه المعرفة .

وعلى هذا النحو يختلف هذان النوعان من التعليم من وجوه ويتفكان من وجوه وينشأ عن هذا الاختلاف والاتفاق أن يعنى المشرفون على أمور التعليم بالاحتياط أشد الاحتياط فقد تظهر التجربة والاختبار أن تلميذ المدرسة الأولية مستعد للمضى فى الثقافة ، خلىق أن يتحول إلى التعليم العام ويمضى فيه إلى بعض غايته أو إلى أقصى غايته فينبغى أن تهيأ له أسباب هذا التحول والانتقال وذلك بالملأمة بين هذين النوعين من التعليم إلى حد ما وبانشاء الممرات إن صح هذا التعبير بين هذين النوعين ليستطيع الصبى أن يسلكها إن اقتضت التجربة أن ينتقل من التعليم الأولى إلى التعليم العام . وقد تظهر التجربة والاختبار ان تلميذ المدرسة العامة محدود القوة ضعيف الاستعداد لا يستطيع أن يمضى فى الثقافة الراقية إلى حد بعيد فهو قد ينصرف عنها إلى الحياة العاملة ، وهو قد ينصرف عنها الى لون من ألوان التعليم الفنى فيجب أن يحتاط المشرفون على شؤون التعليم أشد الاحتياط حتى إذا انصرف هذا التلميذ عن المدرسة لم يكن قد حصل من المعرفة أقل مما يحصله تلميذ المدرسة الأولية عادة .

وكل هذه مسائل دقيقة لا يكفي أن تشرع لها القوانين وتوضع لها القواعد والأصول وتصدر بها المنشورات وإنما يجب أن تلاحظ من قريب وتراقب من كثب ويجب من أجل هذا ألا تنقطع الصلة بين التعليم العام وبين غيره من ألوان التعليم . وهناك مسألة يجب أن تقف عندها بعض الوقت لأنها في حاجة الى العناية وإن كانت في نفسها أوضح وأجلى من أن تحتاج إلى مناقشة أو جدال .

وهي مسألة اللغات الأجنبية ، متى يبدأ بدرسها في التعليم العام . أما مصر فقد جرت على البدء بتعليم هذه اللغات أو إحدى هذه اللغات على الأصح في المدارس الابتدائية التي هي أول التعليم العام . جرت على ذلك مع شيء من الاختلاف والاضطراب في الرأي وفي العمل . فهل تدرس اللغة الأجنبية منذ السنة الأولى أم هل تدرس منذ السنة الثانية أم هل تدرس منذ السنة الثالثة . أما نحن فجوابنا في ذلك قاطع صريح وهو أن اللغة الأجنبية لا ينبغي أن تدرس في هذا القسم من التعليم العام لا في السنة الأولى ولا في الثانية ولا في الثالثة ولا في الرابعة . وإنما يجب أن يخلص هذا القسم من أقسام التعليم العام كما

(٢)

خلص التعليم الأولى للثقافة الوطنية الخالصة إذا أردنا أن نخلص
نفس الصبي لوطنه وأن تشدد الصلة بينها وبين هذا الوطن .
وهذا الصبي سيتجاوز الوطن في الثقافة إلى أوطان أخرى مختلفة
بعد زمن قصير وسيشدد اتصاله بهذه الأوطان على نحو غير
مألوف في البلاد الأخرى كما سترى فلا أقل من أن نحفظ
بهذا الطور من أطوار نشأته للثقافة الوطنية نخصه بها ونقصره عليها .

أضف إلى ذلك أننا نشكو مخلصين محققين من أن تلاميذنا
لا يحسنون لغتهم العربية ونحمل ذلك على اللغة نفسها أحياناً
وعلى مناهجها وكتبها أحياناً ، وعلى معلميها ومذاهبهم في التعليم
أحياناً ، ولكننا لانحمل ذلك على مصدر لعله أن يكون من
أهم مصادره ، وسبب لعله أن يكون من أهم أسبابه وهو أن
التلميذ لا يكاد يدخل المدرسة حتى تتلقفه اللغة الأجنبية فتستغرق
من وقته وجهده ونشاطه ما هو خليق أن ينفق في تعلم اللغة
الوطنية واتقان غيرها من المواد التي تتصل بالثقافة الوطنية .

وإذا كان من الحق أن اللغة العربية عسيرة لأن نحوها
ما زال قديماً عسيراً ولأن كتابتها ما زالت قديمة عسيرة ولأن
مناهجها ما زالت بعيدة عن ملائمة حاجة الصبي وطاقته ، ولأن

معلمها لم يهياً بعد ليكون رفيقاً بها ، وبالتلميذ بصيراً بها ، وبالتلميذ قادراً عليها . وعلى التلميذ إذا كان هذا كله حقاً ، وهو حق من غير شك ، فأحرى أن نغنى باللغة العربية وأن نضمن فراغ التلميذ لها وانصرافه إليها والا نشغله عنها بلغة أجنبية لا يحتاج إليها الآن ويستطيع أن يتعلمها ويتعمقها حين ينمو عقله وجسمه وملكاتة ، وحين يستطيع أن يجمع بين تعلم اللغة الأجنبية والمضى في اتقان لغته الوطنية والمضى فيما أخذ فيه من الثقافة .

وقد كان يمكن الاعتذار من فرض اللغة الأجنبية على الصبية في أول عهدهم بالمدرسة أيام الانجليز . لأن سيطرتهم على شؤون مصر ربما كانت تقتضى ذلك ، وقد كان يمكن هذا الاعتذار أيضاً حين كانت لغة الثقافة في المدارس هي الانجليزية أو الفرنسية فلم يكن بد من أعداد التلاميذ لهذه الثقافة بتعليمهم لغتها .

فأما الآن وقد كفت يد الانجليز عن أمور التعليم . فأما الآن وقد أصبحت اللغة العربية لغة الثقافة فلا يمكن الاعتذار عن المضى في هذا الخطأ إلا بأنه استمرار لما كان وإهمال لما ينبغي من الإصلاح . أضف إلى هذا كله أنه إذا فهم أن تعنى المدارس الأوروبية بتعليم الصبية اللغات الأجنبية في أول عهدهم بالمدارس وهى في ذلك

أدنى منا إلى الاعتدال والقصد فقد لا يفهم أسراعنا إلى ذلك وأصرارنا عليه لأمرين خطيرين . أحدهما أن للصبية الأوروبيين من دورهم ومنازلهم وبيئاتهم خارج المدرسة مدارس يتعلمون فيها لغتهم الوطنية ويتتقنون فيها بثقافتهم القومية ، وأن لهم من أمهاتهم وآبائهم ومن أخواتهم وإخوانهم معلمين ومتقنين يحببون إليهم هذه الثقافة وتلك اللغة ويزودهم منها بحفظ قد تكون أبقى وأرقى وأكثر وأوفر مما يتعلمونه في المدرسة .

وأي نحن من هذا وبين المدرسة والبيت من الفرق ما تعلم وبين الأسرة وجماعة المعلمين من البون ما تقدر حتى أن كثيراً من الناس ليقولون أن اللغة العربية التي يتعلمها الصبي في المدرسة لغة أجنبية بالقياس إليه لأنه لا يتكلمها ولا يسمعها في أسرته ولا في بيئته الخارجية بل هو لا يتكلمها ولا يسمعها مع أترابه في المدرسة بل هو لا يتكلمها ولا يسمعها مع الذين يعلمونه اللغة العربية نفسها فضلاً عن الذين يعلمونه الجغرافيا والتاريخ وغيرها من العلوم . أفلا يكون من الحق والانصاف والرفق بالصبي والنصح للغة العربية نفسها أن نمد للصبية في هذا الوقت الذي يفرغون فيه لغتهم الوطنية قبل أن تأتي لغة أخرى أو لغات أخرى فتزاحمها على عقولهم وقلوبهم وعلى ملكاتهم وأذواقهم .

والأمر الثانى أن بين اللغات الأوروبية مهما تختلف من التوافق والتقارب حظا يختلف قوة وضعفاً باختلاف منازل بعضها من بعض ولكنه على كل حال ييسر درسها على الصبية الأوروبيين ويمنحهم شيئاً من اللذة والمتاع وربما أعانهم على اتقان لغتهم الوطنية نفسها .

وليس بين اللغة العربية واللغات الأوروبية من هذا التوافق والتقارب فى المادة والمنطق قليل ولا كثير . فإذا أخذ الصبي الفرنسى بدرس الإيطالية أو الأسبانية لم يجد فى ذلك من الجهد ما يجده الصبي المصرى حين يدرس لغة أوروبية لما بين الفرنسية والإيطالية والأسبانية من التقارب ولما بين اللغة العربية وأى لغة أوروبية من التباعد وإذا أخذ الصبي الإنجليزى بدرس الألمانية كان ذلك أيسر عليه وأدنى إليه وأنفع له إذا قيس إلى الصبي المصرى حين يؤخذ بدرس إحدى هاتين اللغتين أو أى لغة أوروبية أخرى .

هذا التباعد بين لغتنا العربية واللغات الأوروبية التى نريد أن نتعلمها خليف أن يحملنا على الاندخال الاضطراب والاختلاط على الصبي أثناء تعلمه لغته الوطنية الصعبة بتعليمه لغة أجنبية بعيدة عنها أشد البعد مخالفة لها أشد الخلاف قبل أن يتمكن من هذه اللغة الوطنية إلى حد ما . وهو فى الوقت نفسه يحملنا على الانسراع

باقحام اللغة الأجنبية على نفس الصبي وملكاته وذوقه قبل أن
تتقدم نفسه وملكاته وذوقه في النضج إلى حد معقول حتى لا
تفنى شخصيته اللغوية والأدبية الناشئة في هذه اللغة الأجنبية وحتى
لا يضطرب عليه الأمر اضطراباً ينتج أقبح الآثار في حياته الثقافية
حين تتقدم به السن وحين يحتاج إلى أن يعبر عما في نفسه ويفهم
ما يعبر به غيره وحين يدعو إليه لغته العربية فلا تواتيه ولا تستجيب
له لأن الألف لم يتحقق بينه وبينها أثناء الصبي ، ولأنه شغل عنها
واكره على ألا يمنحها من نفسه إلا جزءاً يسيراً .

(٣٣)

وما دمنّا قد عرضنا للغات الأجنبية في التعليم العام فلا بد من أن نفرغ من قضيتها الثقيلة المعقدة في مصر، اليسيرة الهنية في غيرها من البلاد . فكم لغة أجنبية يجب أن يتعلم الصبية والشباب في المدارس العامة ؟ وأى اللغات الأجنبية يجب أن يتعلموا ؟ وعلى أى نحو يكون هذا التعليم ؟ ومن الذين يجب أن ينهضوا به ويفرغوا له ؟ كل هذه مسائل أجابت عنها الأمم الأوروبية بعد كثير من الجهد والتفكير والتجربة ولكنها أجابت عنها على كل حال وانتفعت بمجدها وتفكيرها وتجربتها . أما نحن فأجبنا عنها مقلدين ولا متأثرين بالسياسة وظروفها وفي غير جهد وتفكير ولا تجربة ولا انتفاع على كل حال .

كان أبناؤنا يتعلمون الفرنسية قبل الاحتلال لأننا اتصلنا بفرنسا واتخذناها لأنفسنا معلماً وإماماً ثم فرض الإنجليز لغتهم على أبناؤنا وحاربوا الفرنسية حتى طردوها من مدارس الدولة طرداً واضطروها إلى بعض المدارس الأجنبية الحرة ثم عدنا إلى الفرنسية نعلمها لأبنائنا في آخر التعليم الثانوى ، ثم فى أثناء التعليم الثانوى كله على أنها لغة إضافية تقل العناية بها . ثم فتح الله علينا فانشأنا للفتيات

مدرسة أو مدرستين أو مدارس لا أدرى يتعلمن فيها الفرنسية على أنها اللغة الأولى . وكانت السياسة من غير شك هي المصدر الأول لهذا التردد والاضطراب وما زلنا إلى الآن نتردد ونضطرب بين الإنجليزية والفرنسية ولكن التفوق للغة الإنجليزية دائماً في مدارس الدولة وفي المدارس المصرية الحرة التي تتأثر بمدارس الدولة وتتخذها نموذجاً ومثلاً

ثم لم يكن هذا جوابنا الوحيد على هذه المسائل فقد عهدنا بتعليم هاتين اللغتين إلى الأجانب من الإنجليز والفرنسيين ومن السويسريين والبلجكيين وكنا أو كانت الطبقة المسيطرة على أمورنا مقتنعين بأن هذه أقوم الطرق لتعليم أبنائنا هاتين اللغتين وكنا أو كانت الطائفة المسيطرة على أمورنا نملاً أفواهنا بأن المعلم الأجنبي أنفع من المعلم المصرى لأنه أملك للغته وأقدر على التصرف فيها وأحرى أن يعلم الصبية والشبان لغة صحيحة يؤديها أمامهم أداء بريئاً من العوج والالتواء . وكنا أو كانت الطائفة المسيطرة على أمورنا بين رجلين مخدوع بظواهر الأمر أو خادع لنفسه وللناس يريد أن يرضى السياسة على حساب التعليم وعلى حساب المالية المصرية . ثم فتح الله علينا فاستكشفنا ما لم يكن

بد من استكشافه وهو أن الإنجليز والفرنسيين لا يبلغون من إتقاننا لهاتين اللغتين ما نريد نحن وإنما يبلغون ما يريدون هم .
وفى أثناء ذلك ومن قبله دلت التجربة على أن المصريين إذا كلفوا تعليم اللغة الإنجليزية بعد أن يهيأوا له تهيئة مقاربة بلغوا بتلاميذهم من هذه اللغة منزلة ليست أدنى من التي يبلغها الإنجليز ولعلها أن تكون أرق منها وأرق منها كثيراً . والواقع من الأمر أن المفروض أن تلاميذنا وطلابنا يتعلمون في المدارس العامة الإنجليزية والفرنسية كما يتعلمون اللغة العربية والحقق أنهم لا يكادون يتعلمون من هذه اللغات شيئاً . فلا بد إذن من أن يعاد الدرس لمسألة اللغات من جديد ولا بد من أن تدرس هذه المسألة من جميع الوجوه التي أشرت إليها آنفاً . ولنتقدم بين يدي هذا الدرس الذي نريد ونرجو أن يكون موجزاً أن حاجتنا إلى اللغات الأجنبية أشد جداً من حاجة الأمم الأوروبية الراقية . وأن هذه الحاجة ستظل شديدة إلى وقت بعيد لسبب يسير يعرفه الناس جميعاً ، وهو أن لغتنا العربية لا تزال بعيدة كل البعد عن أن تهض بحاجات الثقافة الحديثة والتعليم الحديث . وهى الآن أغنى منها فى أول هذا القرن ولكن فقرها لا يزال شديداً ولعلها

يبلغ من الشدة أن يكون مخذياً للشعوب التي تتكلمها والتي تزعم لنفسها الحضارة والمجد وتطمح إلى ما تطمح إليه من العزة والاستقلال.

حاجتنا إلى اللغات الأجنبية شديدة جداً إذن ، ولكن اللغات الأجنبية ليست مقصورة على الإنجليزية والفرنسية كما أن العلم والفن والأدب والفلسفة وكل مواد الثقافة والمعرفة ليست مقصورة على الإنجليز والفرنسيين بل هناك لغات أوروبية حية ليست أقل رقياً وامتيازاً من هاتين اللغتين . وهناك أمم أوروبية راقية ليست أقل تفوقاً وامتيازاً في الثقافة والمعرفة من هاتين الأمتين العظيمتين . وقد كان يفهم قبل الاحتلال أن نتعلم الفرنسية وحدها ونتجه إلى فرنسا وحدها لنتصل بالحضارة الأوروبية لأن نهضتنا كانت ناشئة ولأن المصادفة السياسية أرادت أن نتصل بفرنسا قبل أن نتصل بغيرها من بلاد أوروبا . وكان مفهوماً بعد الاحتلال أن نتعلم اللغة الانجليزية لا نعدوها إلى غيرها من اللغات لأن الإنجليز كانوا يسيطرون علينا ويأخذوننا بما يحبون لا بما نحب . فأما الآن فقد يقال أن نهضتنا بلغت رشدها وقد يقال أيضاً أن سلطان الانجليز قد رفع عنا وأن استقلالنا قد رد إلينا . وقد تحققت صلات بيننا وبين الأمم الأوروبية الراقية

على اختلافها فمن غير المفهوم إذن أن تظل حياتنا العقلية محتكرة للانجليز والفرنسيين أو موضوعاً للتنافس بين الإنجليز والفرنسيين .

وما أعرف أن بيننا وبين هذين الشعبين الصديقين معاهدة تفرض علينا ألا نتعلم الا لغتهما وألا نستمد العلم والثقافة الا منهما بل الذى أعرفه أننا قد ألغينا الامتيازات وأصبحنا أحراراً فى أشياء لم نكن أحراراً فيها قبل عام واحد . وأظن أننا أحرار فى أن نتعلم من اللغات الأوروبية ما نشأ وفى أن نستمد العلم الأوروبى والثقافة الأوروبية من حيث نشأ . وقد فهم الشعب هذا منذ عهد بعيد فأرسل أبناءه إلى المانيا والنمسا وإيطاليا وفهمت الجامعة هذا منذ أنشئت فجعلت الألمانية لغة مقررة بين اللغات التى تدرس فى كلية الآداب وأرسلت بعوثها إلى ألمانيا وإيطاليا أيضاً ولكن فهم وزارة المعارف لهذه الحقيقة كان بطيئاً جداً وهو لم ينته إلى غايته ، فما زالت مدارسها محتكرة للانجليزية والفرنسية ، وما زالت بعوثها موقوفة أو كالموقوفة على أنجلترا وفرنسا . وأنت إذا تقصيت البلاد الأوروبية الراقية لم تجد بلداً مستقلاً يقدم مدارسه إحتكاراً لأمة أخرى مهما يكن سلطانها ومهما يكن تفوقها المادى والمعنوى . فلا بد إذن من أن تنشط وزارة المعارف من هذا

الجمود وتتححرر من هذا الرق وتلغى هذا الاحتكار إلغاء وتبيح في مدارسها لغات أخرى غير هاتين اللغتين . وأقل ما يجب أن نطلبه هو أن تضاف الألمانية والإيطالية في مدارسنا الثانوية إلى الإنجليزية والفرنسية وأن تخير التلاميذ أو الأسرى من هذه اللغات الأربع يختارون منها لغة أو لغتين على أن تكون إحداها أصلية والأخرى إضافية . ذلك يلائم كرامتنا أولاً فإن الذين يحرمون التجارة والصناعة والحياة المادية من الامتيازات لا يليق بهم أن يحتفظوا بالامتيازات ؛ بل بما هو شر من الامتيازات بالقياس إلى الثقافة وإلى الحياة العقلية . وذلك يلائم ما نطمح إليه من تحقيق الشخصية المصرية وتقويتها فاننا إذا فرضنا على أجيالنا الناشئة ثقافة بعينها صغناهم على مثال أصحاب هذه الثقافة . فجعلناهم معرضين للفناء فيهم والانقياد لهم على حين أننا إذا أبحنا لهم الثقافات الكبرى التي تنقسم العالم وتنزاعه وتعاون على تحضيره أحلنا شيئاً من التوازن في حياتنا العقلية نفسها وكان هذا التوازن نفسه سبيلاً إلى أن تبرز شخصيتنا قوية ممتازة لا تستطيع أن تقف في هذه الأمة ولا في تلك ولا تستطيع أن تنقاد لهذا الشعب أو ذاك . وهذا أنفع لحياتنا العقلية نفسها . فان العلم

والمعرفة والتفوق العقلى والفنى كل ذلك ليس موقوفاً على شعب بعينه وإنما هو شائع بين الشعوب . فالخير أن نهىء أنفسنا لنعرف ما عند الشعوب كلها لا ما عند شعب واحد أو شعبين اثنين . ومن المحقق أن كلا من هذه الشعوب الأربعة له إنتاجه العقلى والفنى الممتاز ومن المحقق أيضاً أننا ننتفع بمعرفة هذا كله أكثر مما ننتفع بمعرفة ما عند شعب واحد أو شعبين اثنين . وذلك أنفع لحياتنا المادية نفسها آخر الأمر . فان معاملتنا التجارية والسياسية ليست مقصورة على الانجليز والفرنسيين ولكنها تتجاوزهم الى أمم أخرى . وإذا لم يكن من اليسير الآن أن نتعلم لغات الأمم التى نتصل بها جميعاً فلا أقل من أن نتعلم لغات هذه الأمم الكبرى التى تعيننا على الاتصال النافع بغيرها من الأمم .

وإذا ذهبنا الى انجلترا أو فرنسا فلن نجد المدارس الانجليزية أو الفرنسية تكتفى بلغتين أجنبيتين بل لا تكلف نفسك مشقة الذهاب الى انجلترا أو فرنسا وأنظر الى المدارس الاجنبية فى مصر أنظر اليها فستجدها لا تكتفى بتعليم لغة أجنبية أو لغتين أجنبيتين وإنما هى تعلم لغات أجنبية مختلفة يختار منها التلاميذ أو أسرهم ما يلائم ميولهم وآمالهم فما بالنا نحن من دون غيرنا من الأمم

تقصر مدارسنا على هاتين اللغتين ونجعل إحداها أصلية دائماً والأخرى أساسية دائماً .

وإذا كان صحيحاً أن التعليم العام يهيء تلاميذه للجامعة والتعليم العالى على اختلاف ألوانه فإن التعليم العالى لا يكتفى ولا يستطيع أن يكتفى بلغة أجنبية واحدة أو بلغتين أجنبيتين . وإنما هو فى حاجة إلى أعظم حظ ممكن من اللغات الأجنبية . وإذن فالتعليم العام لا يهيء الشباب للتعليم الجامعى إذا فرض عليهم لغتين اثنتين وقد نشأت عن ذلك مشكلات خطيرة أحستها الجامعة وأحستها كلية الآداب خاصة لمكانها من الثقافة العالية . من هذه المشكلات أن الطلاب إذا دخلوا كلية الآداب وبدؤوا التخصص فى أقسامها شعروا وشعر أساتذتهم لا بأنهم ضعاف فيما تعلموا من الإنكليزية والفرنسية فحسب ، بل بأن هاتين اللغتين قد لا تكفيان لما يحتاج اليه الطالب حين يريد أن يتخصص فى فرع من فروع العلم . فمن أراد التخصص فى اللغات السامية وفى الدراسات القديمة لا يستطيع أن يستغنى عن اللغة الألمانية . وكذلك من أراد أن يتخصص فى الآثار المصرية أو الاسلامية . وقد أنشأت الكلية دروساً للغة الألمانية وفرضتها على هؤلاء الطلاب أو رغبت الطلاب فيها

ترغيباً ولكن هذه الدروس لا تغني عنهم شيئاً لأنهم يتعلمون هذه اللغة أثناء التخصص فلا يستطيعون أن ينتفعوا بها إلا بعد زمن طويل وجهد ثقيل وقد كان ينبغي ألا يقبلوا على التخصص ألا وقد تعلموها .

وقل مثل هذا بالقياس إلى اللغة الفرنسية فقد تحتاج بعض الدراسات إليها وقد يؤدي هذه الدراسات في الكلية أستاذة فرنسيون ويأتي الطلاب وحظهم من الفرنسية ضئيل جداً لا يمكنهم من الاعتماد على أنفسهم في البحث والمراجعة ولا من الاستقلال بقراءة الكتب ولا من فهم أستاذتهم كما ينبغي فضلاً عن مشاركتهم فيه ومعاونتهم عليه .

ومن هذه المشكلات ما يكلف الدولة أموالاً كثيرة جداً وذلك حين ترسل كلية الآداب بعوثها إلى أوروبا . فهي ترسل هذه البعوث أحياناً إلى ألمانيا وأحياناً إلى فرنسا وأحياناً إلى إيطاليا حسب ما تقتضيه مصلحة التعليم وحسب ما أشرنا إليه آنفاً من أن الأمم الأوروبية قد يمتاز بعضها من بعض في بعض ألوان المعرفة . فالطلاب الذين نرسلهم إلى ألمانيا وإيطاليا مضطرون إلى أن ينفقوا وقتاً طويلاً ليتعلموا الألمانية والإيطالية وذلك يكلف

الدولة أموالاً قد كانت تستطيع أن تقتصدها لو أن هؤلاء الطلاب تعلموا الألمانية والإيطالية في بلادهم . والذين نرسلهم إلى فرنسا ليسوا أحسن من زملائهم خطأ . فقد يخيل إليهم قبل السفر أنهم يعرفون الفرنسية ولكنهم لا يكادون يبلغون فرنسا حتى يحتاجوا إلى ما يحتاج إليه زملاؤهم في ألمانيا وإيطاليا من استئناف الدرس .

وواضح أن ذلك يضع عليهم وقتاً طويلاً ويكلفهم جهوداً لا ينبغي أن يتكلفها أمثالهم لأنها جهود لا تلائم السن التي وصلوا إليها ولا الطور الثقافي الذي انتهوا إليه . وهذه المشكلات كلها لم تكن لتوجد لو أن الألمانية والإيطالية كانتا تدرسان في المدارس العامة . إذن لاستطاعت الكلية أن توجه الطلاب في دراستهم حسبما درسوا في المدارس العامة من لغة ولراعت ذلك أيضاً في إفاد البعوث وكانت النتيجة الطبيعية لهذا النظام العقيم الذي ألفناه أنا نكلف الشباب فوق ما يطيقون وأنا نكلف الدولة والجامعة فوق ما تطيقان وأنا نكتفي باللغة الانجليزية وبالقليل الذي يعرفه الطلاب من اللغة الفرنسية ، وأن نقصر بحث الطلاب على ما كتب في هاتين اللغتين مهما تكن المادة التي يدرسونها وأن نقصر البعوث على إنجلترا وفرنسا مهما تكن

المادة التي نريد أن نخصصهم فيها . ولكن الجامعة رفضت هذه النتيجة الطبيعية رفضاً وقاومت هذا الميل الطبيعي مقاومة تفخر بها وسيسجلها التاريخ لها مع الحمد والثناء لأنها لم ترد أن يكون الجيل المثقف متواضع الثقافة ولا محتكراً لشعب بعينه من الشعوب وإنما أرادت أن تفتح العقل المصرى الخصب الذكى لكل ألوان الثقافة الممتازة وأن تطلب هذه الثقافة حيث هي لا حيث كان يراد منها أن تطلبها .

وستظهر نتيجة ذلك بعد وقت قصير جداً بل لعل بؤادر ذلك ستظهر منذ هذا العام . ذلك حين يعود بعض الشبان الذين تعلموا في فرنسا والذين تعلموا في ألمانيا والذين تعلموا في إنجلترا والذين تعلموا في إيطاليا وحين يتلقون شباب الطلاب ويسلكون بهم طرق التعليم العالى . هنالك يظهر التناقض الشنيع بين البيئة الجامعية الحرة الطلقة التي يأتيها العلم والنور من جميع أقطارها وبين البيئة المدرسية المقيدة الضيقة التي تستمد العلم والثقافة من وجه بعينه من الوجوه . وإذا لم نتدارك هذا منذ الآن فهو منته بنا إلى أزمة ثقافية خطيرة لا شك فيها . ويكفى أن نلاحظ هذه الأزمة الثقافية الخطيرة التي تشكو منها كلية الحقوق

أشد الشكوى وأمرها . فقد نتج عن فرض اللغة الانجليزية على المدارس العامة واضعاف اللغة الفرنسية فيها ان أقبل الشباب على كلية الحقوق وهم غير مهئين لدرس هذه المادة لأن غناء اللغة الإنجليزية في درس الحقوق عندنا قليل ضئيل فإذا وصل الطلاب إلى هذه الكلية أهملوا هذه اللغة كل الاهمال . كأنهم لم يتعلموها ولأن غناء اللغة الفرنسية في درس الحقوق عندنا عظيم الخطر فإذا وصل الطلاب إلى هذه الكلية وجدوا أنفسهم لا يعرفون من هذه اللغة شيئاً فخاروا بين لغة يعرفونها وهم لا يكادون يحتاجون إليها ولغة يجهلون بها وحاجتهم إليها شديدة ماسة . ولم يكن أساتذتهم أقل منهم حيرة ، ولم تكن الجامعة أقل حيرة من الاساتذة والطلاب .

يجب بعد هذا كله فيما نظن أن تقتنع وزارة المعارف بأن الوقت قد آن لتحرير المدارس من هذا الإحتكار وتخيير المصريين بين هذه اللغات الأربع على أقل تقدير يختارون منها ما يحبون .

(٣٤)

وهناك مسألة ليست أقل من هذه المسألة خطراً ولكن وزارة المعارف لا تريد أن تقف عندها ولا أن تفكر فيها لأنها غريبة بالقياس إليها ، بل هي غريبة شاذة بالقياس إلى الكثرة العظمى من المثقفين المصريين مع أنها في نفسها من أوضح المسائل وأجلاها ، وهي مسألة اللغتين القديمتين اليونانية واللاتينية .

ويجب أن نسجل هنا مع التقدير والأسف أيضاً أن صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا قد شعر بخطور هذه المسألة وهم بحلها وكاد يوفق إليه لولا أن الظروف السياسية فيما نظن ردتته ردّاً عنيفاً عما كان يريد . فقد بدأ ماهر باشا بإدخال اليونانية واللاتينية والألمانية أيضاً في بعض المدارس الثانوية حين كان وزيراً للمعارف . وكان تفكيره في هذا مستقيماً كل الاستقامة ؛ فإن الذى ينشئ الجامعة يجب أن يهيئ لها الطلاب الذين ينتفعون وينفعون بالاختلاف إليها . وكان ماهر باشا ينشئ الجامعة وكان يريد أن يهيئ لها هؤلاء الطلاب . ولكنه أخطأ أو أخطأ المشيرون عليه فيما نظن ، فاختار لتعليم هاتين اللغتين معلمين من اللاتينيين بلجيكيين وفرنسيين . وكان حقه أن يختارهم من

الإنجليز ؛ لأن استقلال مصر لم يكن قد تم بعد برغم تصريح ٢٨ فبراير ، ولأن الإنجليز ليسوا أقل من غيرهم قدرة على تعليم اليونانية واللاتينية ، ولأن تلاميذنا أقدر على أن يستفيدوا من الإنجليز في اللاتينية واليونانية منهم على أن يستفيدوا من الفرنسيين والبلجيكيين . وما دام الأمر منتهياً مهما يطل الوقت إلى أن ينتقل هذا التعليم إلى المعلمين المصريين فلم يكن بأس بأن نصانع الإنجليز حين كانوا خصوماً أقوياء . وليس من بأس بأن نجاملهم ونرضيهم بعد أن أصبحوا حلفاء وأصدقاء ما دام ذلك ينفع ولا يضر . ولكن الذين أشاروا على ماهر باشا لم يفتنوا لهذا ولا لشيء منه ؛ فألغيت اللاتينية واليونانية من المدارس الثانوية ، وحول بعض المعلمين إلى كلية الآداب ، وكلف بعضهم تعليم الفرنسية في القاهرة والأقاليم . ورددنا إلى حيث كنا . وقد ترك ماهر باشا وزارة المعارف منذ عهد بعيد ، ولم يخطر لأحد من الذين جاءوا بعده أن يفكر في هذه المسألة . ماذا نقول ؟ لقد تعرض تعليم اللاتينية واليونانية في الجامعة نفسها لأعظم الأخطار وأشدّها ، واحتجنا وما زلنا محتاجين في إقراره وتقويته إلى جهاد متصل عنيف .

أقر هذا التعليم في الجامعة على كره من نواحي كثيرة حين كان ماهر باشا وزيرا للمعارف ، وأقر بالقياس إلى كليتي الآداب الحقوق ولكن أشهراً لم تمض على إنشاء الجامعة حتى كان صراع عنيف حول إقرار اللاتينية بالقياس إلى كلية الحقوق . وانهى هذا الصراع بانتصار خصوم اللاتينية ، وأعفى طلاب الحقوق من درسها ، واتهينا إلى هذه النتيجة المضحكة التي تخزى مصر عند الأجانب من غير شك وهى أن من الجائز جدا أن يوجد في الجامعة المصرية وفي أرقى كلية حديثة للحقوق في الشرق أستاذ أو أساتذة للفقہ الروماني والفقہ المدني وتاريخ الفقہ لا يلم باللاتينية ولا يستطيع أن يقرأ نصاً من نصوصها مهما يكن يسيراً .

وكان مصدر هذا الخطأ المضحك أن الذين أشرفوا على تنظيم كلية الحقوق لم يفرقوا — ولم يخطر لهم أن يفرقوا — بين من يتعلم الحقوق ليشغل بالحاماة أو القضاء ، ومن يتعلم الحقوق ليتخصص فيها ويصبح أستاذاً في الكلية يوماً ما . فالأول يستطيع إلى حد ما أن يستغنى عن اللاتينية ولكن استغناء الثانى عنها لا يتصور إلا في بلد لا يفهم الثقافة العالية على وجهها .

وكان الأستاذ ديجى من أشد المبغضين لتعليم اللاتينية في كلية

الحقوق ، وإليه يرجع هذا الفصل الخجل في حمل المصريين على إبعاد اللاتينية عن هذه الكلية . ومع ذلك فقد كان الأستاذ دييجي عميداً لكلية الحقوق في جامعة بوردو ، وكان بارعاً في اللاتينية براعة ظاهرة . وأذكر أننا كنا نختصم في هذه المسألة في مجلس الجامعة ، وكان الحوار بينه وبينى شديداً ، فلما ألحنا في هذا الحوار رد على في بعض ما رد بجملة لاتينية ، فضحك المجلس وضحك الأستاذ دييجي نفسه من رجل يحارب اللاتينية ويريد إلغائها ويحتاج لذلك ويخاصم فيه باللغة اللاتينية نفسها .

ولست أدري كيف أقر موقف الأستاذ دييجي ولكني أعلمه بأحدى علل ثلاث أو بهذه العلل الثلاث مجتمعة ، فقد كان الأستاذ دييجي من الديمقراطيين المتطرفين في فرنسا ، وانحراف هؤلاء الديمقراطيين عن اللاتينية واليونانية معروف ، ولكنهم لا ينحرفون عنهما في فرنسا إلا بمقدار . فهم لا يريدون أن تفرضوا على كل الذين يختلفون إلى المدارس العامة — كما كانت الحال في القرن الماضي — وإنما يكتبون بأن تدرس في هذا التعليم يختارها من يشاء ويعرض عنهما من يشاء ، على أن يختار مكانهما لغتين أوروبيتين إلى آخر نظامهم المعقد . وأكبر الظن أن الأستاذ دييجي حارب اللاتينية

فى مصر كما كان يحاربها فى فرنسا . وهناك علة ثانية وهى أن زعيم الداعين إلى تعليم اللاتينية فى الجامعة لم يكن محبباً إلى الأستاذ ديجى ولا إلى كثرة الجامعيين المصريين . فلم يكن هذا الزعيم إلا الأستاذ جريجوار العميد الأول لكلية الآداب الحكومية . فخورت اللاتينية فى كلية الحقوق كيداً لهذا الرجل الذى لم يكن يحسن الدفاع عن قضيته برغم إخلاصه وحسن نيته . ولعلك لا تحتاج إلى أن أذكر لك أن العلة الثالثة كانت سياسية صرفة ، فقد رأيت إخفاق ماهر باشا حين أراد تعلم هاتين اللغتين فى المدارس الثانوية .

وهناك علة رابعة لم أكن أحب أن أسجلها لولا أنها لا تخلو من ظرف وفكاهة . فقد كان بعض أساتذة الحقوق من المصريين يمانعون أشد الممانعة فى تعليم اللاتينية لطلابهم ؛ لأنهم هم لم يتعلموا اللاتينية ، فكيف يعرف تلاميذهم ما لا يعرفون . ولم يستطع أحد فى ذلك الوقت أن يفهم أن الواجب على كل جيل أن يهيئ الجيل الذى يأتى بعده ليكون خيراً منه وأوسع علماً وأعرق ثقافة ، ولكننا قد أخذنا نفهم هذا الآن ويخيل إلى أن كلية الحقوق نفسها قد أخذت تندم على تفريطها فى اللاتينية

وهى على كل حال قد أخذت توجه بعض المتفوقين من طلابها
لا لدرس اللاتينية وحدها بل لدرس اليونانية والألمانية
والإيطالية أيضاً .

مهما يكن من شيء فقد طردت اللاتينية من كلية الحقوق طرداً
عنيفاً ، ثم حوربت فى كلية الآداب نفسها ، وحوربت معها اليونانية
حرباً عنيفة طويلة ملتوية لا حاجة إلى تفصيلها الآن ، ولكنهما
ثبتتا لهذه الحرب ثباتاً حسناً . ثم أخرجت من كلية الآداب
سنة ١٩٣٢ وما هى إلا أن ألغى صاحب المعالي حلمى عيسى باشا
قسم الدراسات القديمة إلغاءً . وظلت اللاتينية واليونانية مع ذلك
تدرسان فى الكلية لغتين إضافيتين على أنهما من وسائل البحث
الجامعى . فلما عدت إلى الكلية فى أواخر سنة ١٩٣٤ عادت الحرب
حول اللاتينية واليونانية جذعة وانتهت بأن أعاد نجيب الهلالي بك
ما ألغاه حلمى عيسى باشا ، واستأنفت اللاتينية واليونانية حياتهما
خصبة مبشرة بالخير فى كلية الآداب .

فهذا كله على إيجازه يصور لك فى وضوح ما تلقاه اللاتينية
واليونانية فى مصر من المقاومة . وأنا مع ذلك مؤمن أشد الإيمان
وأعمقه وأقواه بأن مصر لن تظفر بالتعليم الجامعى الصحيح ولن

تفلح في تدبير بعض مرافقتها الثقافية الهامة إلا إذا عنيت بهاتين اللغتين ، لا في الجامعة وحدها بل في التعليم العام قبل كل شيء . والأدلة على ذلك تظهر لى يسيرة هينة ، وجليّة واضحة . ومن أغرب الأشياء في نفسى وأبعدها عن فهمى ألا يفتن لها ولا يهتدى إليها الذين ينهضون بشئون مصر ويقومون على تدبير أمورها والذين يشرفون على التعليم فيها بنوع خاص . وأكبر الظن أن مصدر هذا إنما هو أن الجيل الحاكم والمرتقى إلى الحكم لا يتقن العلم بالشئون الثقافية في أوروبا ولا يكاد يعرف منها إلا ظواهرها ، وظواهرها القريبة اليسيرة التى لا يحتاج فهمها ولا العلم بها إلى جهد ولا عناء . منهم من تعلم فى المدارس المصرية وانتهى إلى غاية التعليم العالى المصرى أيام الاحتلال ثم وقف عند ذلك ولم يتجاوزه ، فلم يعرف من حقيقة التعليم شيئاً أو لم يكد يعرف منه شيئاً ، ثم دفع إلى شئون الحياة العامة فجاهد فيها منتصراً حيناً ومنهزماً حيناً آخر ، وشغل بهذا الجهاد السياسى عن غيره من الشئون . وانتهى به الأمر إلى أن اعتقد أن السياسة هى كل شيء وأن مقاومة الإنجليز ومخاصمة الأحزاب هما أقصى ما ينتهى إليه جهد الرجل المصلح فى هذا الطور من أطوار الحياة المصرية .

ومنهم من اتصل بالجامعات الأوروبية قبل أن يتم التعليم العالى فى مصر أو بعد أن أتمه ، فدرس فيها وظفر ببعض إجازاتها ولكنه درس فيها عجلا وظفر بأيسر إجازاتها وأهونها وانتفع فى هذا كله بنظام المعادلات التى تقره الجامعات الأوروبية لتيسر على الأجانب الاختلاف إليها وترغبهم فى الاتصال بها ، وتشر بهذا كله الدعوة لبلادها وتعليمها وإجازاتها فى البلاد الأجنبية . ومن هؤلاء من أرسلتهم وزارة المعارف نفسها إلى أوروبا وقد رسمت لهم مناهج الدرس فيها وبرامجها ، وعينت لهم الجامعات والمدارس التى يتصلون بها والدرجات والإجازات التى يجب أن يحصلوا عليها . وحسبك بوزارة المعارف حين ترسم المناهج والبرامج وتختار الجامعات والمدارس وتعين الدرجات والإجازات . وهى إلى الآن لا تزال تجهل من أمور التعليم العالى فى أوروبا أكثر جدًّا مما تعلم . وقد كانت قبل الاستقلال خاضعة لسلطان الإنجليز وكان أبغض شىء إلى الإنجليز أن يتصل المصريون بالتعليم الأوروبى العالى ، فلما أكرهوا على أن يخلوا بين المصريين وبين ذلك رسموا لهم المناهج والبرامج مضيقين لا موسعين ومخادعين لا ناصحين . وما زلنا نذكر ذلك العهد الذى كان المصريون ينتهجون فيه أشد الابتهاج حين

يظفر أحدهم بأيسر الدرجات الجامعية في أوروبا ، والذي كانت تقنع فيه وزارة المعارف بالدبلومات أولاً ثم بالبكالوريوس بعد ذلك . والذي كانت تسخط فيه وزارة المعارف أشد السخط وأقساه على الذين يعجبهم العلم وتخلبهم الدرجات الجامعية ، فيتجاوزون أو يحاولون أن يتجاوزوا ما رسم لهم من خطة وما وضع لهم من منهاج .

وقد عاد هؤلاء جميعاً من أوروبا وتولوا الأمور العامة في مصر وهم لا يعرفون من الحياة العقلية الأوروبية إلا ظواهرها وأشكالها . ومنهم من يعرف ذلك معرفة ناقصة مبتورة ولكنهم قد عرفوا الحياة الأوروبية المادية معرفة حسنة ، واستمتعوا بلذاتها وطيباتها وقارنوا بينها وبين حياتنا المصرية الغليظة المهمة التي لا تخلو من خشونة وشظف ، والتي لا تخلو مع ذلك من لذة ومتاع . فمنهم من قلد أوروبا فأسرف في التقليد ، ومنهم من رجع إلى الحياة المصرية فأسرف في الرجوع وألقى عن نفسه الطلاء الأوروبي . ومنهم من توسط بين ذلك واختار لنفسه مزاجاً من الحياتين فيه لذة ومتاع وفيه ترف واستمتاع . وقليل جداً منهم من تأثر بالحياة العقلية الأوروبية وتعمقها في أثناء إقامته في أوروبا ثم احتفظ بهذا التأثير والتعمق بعد أن رجع إلى مصر . والحق أن أولئك هؤلاء الذين تخرجوا

فى الجامعات الأوروبية أو تعلموا فى المدارس المصرية لم ينظروا إلى
التعليم نظرة التعمق والجد ، وإنما أخذوه أخذاً رفیقاً لا يكلفهم
جهداً ولا يحملهم مشقة .

ثم أضف إلى هذا كله أن بين الذين ذهبوا إلى أوروبا
وعادوا منها وبين الذين أقاموا فى مصر واتصلوا بأوروبا بعض
الاتصال من ألم إلماما يسيراً بل إلماما ناقصاً مشوهاً بهذه الخصومة
التي قامت فى أوروبا منذ أواخر القرن الماضى بين الديمقراطيين
والمطرفين من جهة ، وبين المعتدلين والمحافظين من جهة أخرى
حول تعليم اللاتينية واليونانية .

قرأوا كتباً ترجمها لهم فتحى زغلول رحمه الله وألفها جوستاف
ليبون أو آدمون دى مولان ، وقرأوا فصولاً ومقتطفات فى الصحف
والمجلات العربية والأجنبية ، وقرأوا فى تلك الكتب وهذه
الفصول والمقتطفات أن فلانا وفلانا من الرجال الممتازين فى
السياسة والعلم بين الأوروبيين يمتقنون اليونانية واللاتينية ويقاومون
تعليمهما فى المدارس ويؤثرون عليهما اللغات الحية من ناحية
والعلوم التجريبية من ناحية أخرى . ففهموا ذلك على غير
وجهه ، واستقر فى نفوسهم أن التجديد يقتضى بغض هذه

الأشياء القديمة ، وإيثار العلم التجريبي الذى يمكن من الاختراع والسيطرة على الطبيعة ، واللغات الحية التى تنفع فى التجارة وفى تدبير مرافق الحياة . ولم يخطر لهم أن يتعمقوا هذه الخصومة ولا أن يتبينوا موضوعها وغايتها . ولو قد فعلوا لعرفوا أن موضوع هذه الخصومة لم يكن ضرورة هاتين اللغتين للثقافة والحضارة ، وإنما كان ضرورة فرض هاتين اللغتين على جميع التلاميذ الذين يختلفون إلى المدارس الثانوية ويتصلون بالتعليم العالى على اختلاف فروعه وألوانه ، ولا سيما بعد أن انتشر التعليم وطمعت فيه الطبقات كلها ، طبقات الأغنياء والفقراء وأوساط الناس .

كان موضوع الخصومة فى حقيقة الأمر هذه المسألة : أيجب أن يهيا الناس جميعاً للعلم والتخصص ليصبحوا جميعاً قادة للرأى ومديرين للأمور العامة أم يجب أن يتهيا بعضهم لحياة العلم والتخصص ، وأن يهيا أكثرهم للحياة العاملة التى تيسر لهم الاضطراب فى طلب الرزق وكسب القوت : فإن تكن الأولى فلا بد من اللاتينية واليونانية لأنهما أساس من أسس العلم والتخصص ، وإن تكن الثانية فكثرة الناس محتاجة إلى التعليم

الفنى من جهة ، وإلى التعليم العام الحديث الذى يعرض عن اللاتينية واليونانية إلى اللغات الحية والعلوم التجريبية بشرط أن تظل اللاتينية واليونانية مفروضتين على كل من يريد العلم الخالص والتخصص فيه . وواضح جداً أن وضع المسألة على هذا النحو صحيح لا غبار عليه ، وأن من الخطأ وإضاعة الوقت والجهد أن تفرض اللاتينية واليونانية على كل من يختلف إلى المدارس العامة وإلى الجامعة فإن كثرة هؤلاء لن يحتاجوا إلى هاتين اللغتين حين يعملون فى مرافق الحياة اليومية . ولكن أصحابنا لم يقفوا عند شيء من هذا ولم يفكروا فيه ، وإنما أخذوا الأمور على ظاهرها واطمأنوا إلى أن اللاتينية واليونانية عبء ثقيل لا معنى لإرهاق الشباب به ولا لتحميلهم إياه . وإذا كان الأوروبيون أنفسهم يريدون أن يتخلصوا منه وهم يتخلصون منه بالفعل مع أن هاتين اللغتين تتصلان بحياتهم ولغاتهم وحضارتهم أشد الاتصال فما بالنا نحن نثقل أنفسنا به ونضطر أبناءنا إليه . بهذا الحديث وفى لهجة أشد من هذه اللهجة قوبلت حين طلبت إلى مجلس إدارة الجامعة المصرية القديمة إضافة هاتين اللغتين إلى مواد الدراسة فى كلية الآداب ، ولكنى ألححت ومضيت فى الإلحاح حتى أجابتنى الجامعة القديمة إلى ما أردت لتستريح من إلحاحى عليها لا لتحقيق رأيا اقتنعت به واطمأنت إليه . ومع ذلك فقد أجابتنى ولم تجبني . فقررت تعليم هاتين اللغتين على

هامش الدراسة الجامعية لا على أنهما جزء من المنهاج .

وبهذا الحديث قوبلت في الجامعة المصرية الحكومية وما أزال أقابل كلما طلبت التزيد من العناية بهاتين اللغتين في كلية الآداب .
ومن المحقق أن فرع الدراسات القديمة في كلية الآداب يحتمل احتمالاً ولا يقتنع بضرورته وفائدته إلا قلة من الجامعيين المصريين .
والطريف أن وقتاً من الأوقات قد مضى على كلية الآداب كان فيه بعض الأساتذة من الإنجليز يؤيدون مقاومة هاتين اللغتين تأييداً عنيفاً . وكان أشدهم غلواً في ذلك أستاذ من أساتذة ليفربول هو الأستاذ كوبلند الذي تخصص في تاريخ القرون الوسطى والذي تقوم حياته العلمية كلها على اللاتينية .

وأذكر أنى حاورته ذات يوم في ذلك في أثناء جلسة من جلسات مجلس الكلية ، فلما اشتد الحوار وكادت كفته ترجح سألته : أتعرف جامعة إنجليزية تهمل فيها اللغة اللاتينية ؟ قال لا . قلت : فما بالك تريد أن تكون الجامعة المصرية بدعاً من جامعاتكم ؟ قال : لأن مصر لم تبلغ بعد أن تكون كإنجلترا . وكان جوابه هذا الصريح كافياً لتحول الكثرة عنه وانضمامها إلى .

والسؤال الذي يجب أن نلقيه وأن نجيب عنه في صراحة وإخلاص وفي وضوح وجلاء هو هذا السؤال : أنريد أن ننشئ

في مصر بيئة للعلم الخالص تشبه أمثالها من البيئات العلمية في أى بلد من البلاد الأوروبية الراقية أو المتوسطة أم لا نريد ؟ فإن كانت الثانية فقد خسرت القضية ، وليست مصر في حاجة إلى يونانية ولا إلى لاتينية ، وليست مصر في حاجة إلى الجامعة وإلى كلياتها ، بل حسبها أن تعود إلى عهدها أيام الاحتلال ، وأن تسير سيرة المستعمرات وتكتفى ببعض المدارس العالية لتخريج من تحتاج إليهم من الموظفين ، وإن كانت الأولى فقد ربحت القضية ، ولا بد من العناية بهاتين اللغتين لا في الجامعة وحدها بل في المدارس العامة أيضاً .

ويظهر أن مصر قد أجابت على هذا السؤال في صراحة وإخلاص وفي وضوح وجلاء منذ ثلاثين عاماً حين أنشأت برغم الاحتلال وعلى كره منه جامعتها المصرية القديمة ، فهي إنما أنشأت تلك الجامعة لترتفع بالشباب المصريين عن ذلك التعليم الآلى الذى فرضته عليهم الظروف ولترقى بهم إلى تعليم حر مستقل يهيئهم أو يهيئ بعضهم على الأقل ليكونوا علماء أحراراً مستقلين . ومن أراد الغاية فقد أراد الوسيلة التى تؤدى إليها ، وإلا كان عابثاً هازلاً كما قلنا ألف مرة ومرة ، وكما يقول الناس جميعاً .

والظاهر أن مصر لا تريد أن تعبت ولا أن تهزل حين
تقرر أنها تريد أن تكون من شبابها علماء أحراراً مستقلين ،
يشبهون أمثالهم في الأمم الأخرى ويثبتون لهم ، ويشاركونهم في
الإنتاج العلمى الحر المستقل الذى لا تقوم الحضارة بدونه ولا تستطيع
أن تثبت ولا أن تنمو إلا إذا اتخذته لها أساساً .

واذن فقد رسمت مصر لنفسها طريق الاستقلال العلمى ، وفرضت
على نفسها أن تجارى غيرها من الأمم الحية فى ميدان العلم كما
تجارىها فى ميدان السياسة والاقتصاد .

وإذا كان كل هذا حقاً فليس على مصر إلا أن تنظر إلى
الأمم الحية الراقية كيف تسلك طريقها إلى تكوين العلماء الأحرار
المستقلين ، ثم تسلك نفس هذه الطريق التى تسلكها هذه الأمم .
فإن فعلت ذلك كانت خليفة أن توفق إلى ما تريد . وإن لم
تفعله ظلت كما هى عيلاً على أوروبا وإن خدعت نفسها بأوهام
الاستقلال فى العلم .

والغريب أن المتقنين جميعاً يضحكون منك ، ويهزأون بك ،
إن زعمت لهم أننا نستطيع أن ندرس الطبيعة والكيمياء وغيرهما
من العلوم التجريبية دون أن نحتاج إلى المعامل والأدوات التى
(٤)

يعتمد عليها الأوروبيون حين يدرسون هذه العلوم وحين يعلمونها للشباب ؛ لأنهم يرون هذه المعامل والأدوات وسائل أساسية لا يستقيم بدونها درس العلوم التجريبية .

فإذا زعمت لهم أن هناك علوماً أخرى لا تحتاج إلى المعامل والأدوات ولكنها تحتاج إلى وسائل ليست أقل بالقياس إليها خطراً من المعامل والأدوات بالقياس إلى العلوم التجريبية لم يسمعوا لك ولم يفهموا عنك فضلاً عن أن يجيبوك إلى ما تدعوهم إليه . وأغرب من ذلك أن هؤلاء المثقفين لا يترددون في الإيمان بأن العلوم التجريبية لا تستقيم للذين يدرسونها ويعلمونها إلا إذا أخذوا بحظوظ معقولة من الرياضة . فإذا زعمت لهم أن العلوم الأدبية لا تستقيم لأصحابها إلا إذا اتخذوا إليها وسائل تقع منها موقع الرياضة من العلوم التجريبية لم يسمعوا لك ولم يفهموا عنك فضلاً عن أن يجيبوك إلى ما تدعوهم إليه .

وأشد من هذا غرابة وأكثر منه ظرفاً أن هؤلاء المثقفين لا يترددون في أن يعلموا مبادئ الرياضة والعلوم التجريبية للذين يريدون أن يتخصصوا في العلوم الأدبية ، بل في اللغة العربية نفسها . لا يرون بذلك بأساً ولا يجدون فيه حرجاً . فإذا زعمت

لهم أن هناك وسائل أمس بالعلوم الأدبية من مبادئ الرياضة والطبيعة والكيمياء لم تلق منهم إلا إعراضاً وازوراراً . ولا نحب أن يحمل كلامنا هذا على غير وجهه فنحن مؤمنون بأن مبادئ الرياضة والعلوم التجريبية لازمة لكل مثقف لأنها أصل من أصول الثقافة الحديثة . ولكننا مؤمنون أيضاً بأن هناك وسائل إلى العلوم الأدبية هي أشد بها مساساً وأقوى بها صلة وأنزم لها من مبادئ الرياضة والطبيعة والكيمياء . ومصدر هذا الازورار الذى تجده من المثقفين المصريين حين تذكر لهم اللاتينية واليونانية والإقبال الذى تجده منهم حين تذكر لهم الرياضة والعلوم التجريبية والمعامل والأدوات هي العادة لا أكثر ولا أقل . فهم قد نشئوا على أن الرياضة والعلوم التجريبية من أصول الثقافة الحديثة ، وهم قد نشئوا على أن المعامل والأدوات لا بد منها لدرس الرياضة والعلوم التجريبية ، فآمنوا بذلك إيماناً لا يعرض له الشك ، ولكنهم لم يتعلموا اللاتينية ولا اليونانية ولم يسمعوا بهما فى أثناء اختلافهم إلى المدارس العامة . وقد رأوا مصر تعيش عيشتها الحديثة من غير هاتين اللغتين ، فلم يترددوا فيما اتهموا إليه من الاقتناع بأن تعليم هاتين اللغتين تزيد لا حاجة اليه ولغو لا خير

فيه . ومع ذلك فالحق علينا لهم ولمصر أن نصدقهم ونصدقها ،
وأن ننصح لهم وننصح لها وأن ننبئهم بهذه الحقيقة الواقعة التي
يستطيعون أن يمتحنوها ويتبينوا صحتها متى شاءوا وكيف شاءوا ،
وهي أن التعليم العالي الصحيح لا يستقيم في بلد من البلاد الراقية
إلا إذا اعتمد على اللاتينية واليونانية على أنهما من الوسائل التي
لا يمكن إهمالها ولا الاستغناء عنها . وإنا لا نعرف جامعة خليفة
بهذا الاسم في بلد راق خليف بهذا الوصف لا تشترط اللاتينية
واليونانية إحداها أو كليهما على أنهما شرط أساسى لبعض
الدراسات ، وللدراسات الأدبية والفقهية بنوع خاص .

فذا لم يكن لنا بد من أن نسلك إلى الرقى العلمى سبيل
غيرنا من الأمم الحية فليس لنا بد من أن نعلم هاتين اللغتين
القديمتين لبعض الشباب المصريين الذين يهيئون أنفسهم لبعض
فروع التعليم العالي . وإذا قصر التعليم العام في ذات هاتين
اللغتين فقد عجز عن أداء مهمته ولم يحقق الغاية التي أنشئ من
أجلها والغرض الذي طلب إليه .

قد يقال إن هاتين اللغتين تدرسان في كلية الآداب وهذا
يكفى ، فنقول : كلا إنهما تدرسان في كلية الآداب وهذا لا يكفي ،

بل هو بعيد كل البعد عن الكفاية فاللغات الحية الأوروبية تدرس في كلية الآداب واللغة العربية تدرس في كلية الآداب ولم يقل أحد إن هذا يعنى التعليم العام من درس هذه اللغات وإعداد الطلاب لدرسها في التعليم العالى . والتاريخ والجغرافيا يدرسان في كلية الآداب ولم يقل أحد أن درسهما في هذه الكلية يعنى من إعداد الطلاب لهما في التعليم العام . ولا بد من أن نفطن لهذه البديهة التى لا تقف عندها عادة وهى أن العلوم التى يتخصص فيها الطلاب حين يختلفون إلى الجامعة والتعليم العالى تنقسم قسمين . أحدهما ما يستأنف درسه استثناءً فى الجامعة والمدارس العليا دون أن يسبق درسه مبسطاً سهلاً فى المدارس العامة كالحقوق وكثير من العلوم التى تدرس فى كلية الطب ، ومنها ما تدرس أولياته ومقدماته فى المدارس العامة ثم يترقى الطلاب المتخصصون فى درسه حين يختلفون إلى الجامعة والمعاهد العليا كالتاريخ والجغرافيا واللغات . فدرس اللاتينية واليونانية فى الجامعة لا يغنى عن درسهما فى المدارس العامة بل هو يستلزمه استلزاماً ، ذلك أن الجامعة ليس من شأنها ولا من همها أن تعلم أوليات هذه العلوم ومبادئ هذه اللغات وإنما شأنها

وهما شيء آخر يعرفه المتقنون حق المعرفة وهو تخصيص الطلاب في العلم وتمكينهم من التعمق والإنتاج فيه .

وما تشك الجامعة في أن المقدار الذي تعلمه للطلاب من اللاتينية واليونانية ضئيل لا يكاد يغنى عنهم شيئاً ، ولكنها مضطرة إلى أن تهض بما لم ينهض به التعليم الثانوى تحقيقاً للمنفعة الوطنية العلمية ومضطرة في الوقت نفسه إلى أن تطالب التعليم العام بأن ينهض بواجبه ويهيئ الطلاب للدرس الجامعى الصحيح .

والنتيجة لهذا كله ، النتيجة العملية التى لا بد من الانتهاء إليها هى أولاً أن فى كلية الآداب فرعاً للدراسات اليونانية واللاتينية ودرجات لهذه الدراسات ؛ هى الليسانس والماجستير والدكتوراه وأساتذة يعلمون هذه الدراسات فلا بد من إعداد الطلاب فى المدارس العامة لهذا الفرع . وثانياً أن التخصص فى أى فرع من فروع الدراسات الأدبية ، التخصص الصحيح لا سبيل إليه إلا إذا استعد الطلاب له بمعرفة اللاتينية دائماً واليونانية أحياناً . فلا بد من أن يهيأ الطلاب فى المدارس العامة لهذا التخصص . وثالثاً أن هناك مرافق مصرية أساسية يقوم عليها الأجانب منذ بدأت نهضتنا الحديثة ونريد وتريد

كرامتنا واستقلالنا أن نهى شبابنا للقيام على هذه المرافق في يوم من الأيام .

فمصلحة الآثار المصرية يقوم عليها الأجانب إلى الآن ولا بد من أن ينهض المصريون وحدهم بأعبائها في يوم من الأيام . ولا سبيل إلى ذلك إلا إذا وجد المصريون الذين يحسنون هاتين اللغتين القديمتين قبل أن يبدأوا تخصصهم في علوم الآثار . وإنه لمن المؤلم أن نضطر الطلاب المصريين في معهد الآثار إلى تعلم اليونانية واللاتينية مع ما يدرسونه من اللغة المصرية القديمة واللغة القبطية والتاريخ المصرى على اختلاف فروعه والآثار المصرية على اختلاف فنونها . وتاريخ مصر نفسه قد نهض بكتابته الأجانب إلى الآن ، ولم يشارك المصريون مشاركة خصبة منتجة إلا في تاريخها الحديث فأما تاريخها القديم وتاريخها أيام اليونان والرومان وتاريخها في العصور الإسلامية فما زال المصريون فيه مبتدئين . والذين ابتدأوا منهم درس هذه الأقسام من تاريخنا الوطنى إنما ابتدؤوه في كلية الآداب وبعد أن تعلموا اللاتينية واليونانية .

وإذن فالذين يدعون إلى إحياء التاريخ المصرى والقومية المصرية يجب أن يدعوا إلى هذا جادين وأن يدعوا إليه عن بصيرة وفهم ، وأن يدعوا فى الوقت نفسه إلى اتخاذ الوسائل إلى تحقيقه ومن أهم الوسائل إلى تحقيقه إتقان هاتين اللغتين . وإنه لمن المخرج أن نضطر إلى تقرير الأوليات وأن نعيد القول ونبدأه فى أن العلاقة بين مصر واليونان قديمة جداً وأن اليونان قد صوروا هذه العلاقة فيما كتبوا وما أنشأوا . ومن أن مصر قد خضعت للسلطان اليونانى والرومانى وما نشأ عنهما من النظم عشرة قرون لا نستطيع أن نلغيها من تاريخنا الوطنى ، ومصادر تاريخها يونانية ولاينية . ومن أن مصر قد اتصلت فى عصورها الإسلامية بالبيزنطيين من جهة و بأوروبا الغربية من جهة أخرى . ومصادر التاريخ لهذا الاتصال يونانية ولاينية .

فالذين يمانعون فى تعليم اليونانية واللاتينية عندنا يجب أن يرووا ويفكروا ويراجعوا أنفسهم ؛ لأن معنى هذه المقاومة إنما هو القضاء على المصريين ، بأن يجهلوا تاريخهم وألا يعرفوه إلا من طريق الأجانب .

وما أظن أن بين دعاة الوطنية المصرية والقومية المصرية من
يطمئن إلى هذا الخزي المبين .

كل هذا ولم أتحدث ولن أتحدث عن أثر هاتين اللغتين في
تكوين العقل وتقويمه وتنقيفه وإعداده للتفكير المستقيم ، فإن هذا
الحديث إن ذهب إليه لم يفهم عنى ، لأن فهمه يقتضى معرفة
هاتين اللغتين وممارستهما وابتلاء آثار هذه المعرفة والممارسة ، والذين
يعرفون هاتين اللغتين فى مصر يمكن إحصاؤهم على أصابع اليد
الواحدة أو على أصابع اليدين .

وقد خضعت فرنسا كما خضعت غيرها من الأمم الأوروبية فى
هذا العصر الحديث للخصومة بين أصدقاء هاتين اللغتين وأعدائهما ،
ولكن النظام المقرر فى فرنسا والذى لا يفرط فيه أحد من
الأصدقاء والأعداء لهاتين اللغتين ، هو أن من أراد أن يهيئ
نفسه للنهوض بأعباء التعليم فى المدارس العامة وفى الجامعات فلا
بد له من إتقان اللاتينية مهما تكن المادة التى يريد أن يتخصص
فيها ، ولا بد من إتقان اليونانية مع اللاتينية بالقياس إلى
بعض المواد .

وليس في فرنسا اليوم ولن يكون فيها غداً ولا بعد غد معلم في المدارس العامة ، أو أستاذ في الجامعة لا يحسن اللاتينية وكثير منهم يحسن اليونانية أيضاً . والمشفون على التعليم في فرنسا الآن وهم من الديمقراطيين الذين حاربوا هاتين اللغتين يميلون أشد الميل إلى فرض اليونانية على كل من يريد إجازة التعليم في الدراسات الأدبية على اختلافها .

وما أظن الأمر يختلف في إنجلترا وألمانيا وإيطاليا عنه في فرنسا ، بل قد شهدت أكثر من هذا في مؤتمر التعليم الذي عقد في باريس في أثناء الصيف الماضي ، شهدت ناظر مدرسة الهندسة في زوريخ يدعو إلى أن تفرض اللاتينية واليونانية إحداها أو كليهما على الذين يريدون أن يخصصوا في الهندسة . فالطريق أمام مصر واضحة ، وهي حرة في أن تسلكها إن أرادت الاستقلال العلمي ، وفي أن تتجنبها إن رضيت لنفسها ما هي عليه الآن من الهوان والاستخذاء أمام الأوروبيين .

(٣٥)

وتسألنى — ومن حقك أن تسألنى — كيف السبيل إلى تعليم هاتين اللغتين فى المدارس العامة ونحن نشكو من ثقل المناهج والبرامج ونلح فى الترفيه على التلاميذ . وهذا صحيح . ولكن لا أريد أن أزيد المناهج ثقلاً إلى ثقل ، ولا أريد أن أشق على التلاميذ وإنما أريد أن أرفق بهم وأرفه عليهم .

ذلك بأنى لا أريد أن أفرض اللاتينية واليونانية على التلاميذ كافة ، وإنما أريد أن أبيحهما لمن أرادها ليس غير . وأن أشجع بعض التلاميذ على اختيارها بما يتاح لى من ألوان التشجيع . وأريد فى الوقت نفسه أن أعفى الذى يختارها من إحدى اللغتين الحيتين فى أثناء اختلافه إلى المدارس العامة .

ومعنى ذلك أنى أريد أن أنواع التعليم الثانوى من أوله ، وأن أمنحه شيئاً من المرونة والسهولة واليسر ، وأمنح التلاميذ وأسره شيئاً من الحرية والاختيار . فإذا بدأ التلميذ دراسته الثانوية فأنا أخيره بين ثلاثة أنواع من التعليم . أحدهما التعليم الذى يعتمد على اللغات الحية والذى يتجه بعد الثقافة العامة اتجاهاً رياضياً أو علمياً . والثانى التعليم الذى يعتمد على اللاتينية واليونانية ويتجه

بعد الثقافة العامة إلى الدراسات الأدبية على اختلافها . والثالث
التعليم الذى يعتمد على اللغة العربية ويتجه بعد الثقافة العامة إلى الدراسة
الأدبية العربية الخالصة . وأنا أسمع فى أثناء إملأى هذه الكلمات
صياح الصائحين وأحس هياج الهاجحين ، وأشعر بما سيثور من سخط ،
ولكنى مع ذلك مقتنع بما أقول ، مذعن بصواب ما أدعو إليه ملح
فى هذه الدعوة ، غير حافل بالرضا ولا بالسخط ، ولا معنى إلا بما
أعتقد أنه يحقق المنفعة الثقافية للمصريين .

هذا التنوع الذى أدعو إليه سيعتمد على هذا النظام السهل
اليسير الذى أعرضه عليك الآن والذى ستكره وزارة المعارف فى
أكبر الظن ولكنها ستنتهى إليه فى وقت من الأوقات بعد أن
تضيق كثيراً من الجهد والوقت والمال . وبعد أن تضطرها إليه
ظروف الحياة المصرية اضطرارا .

أنا أقسم المواد التى تدرس فى المدارس العامة قسمين .
أحدهما فرض على التلاميذ جميعاً لأنه قوام الثقافة العامة لكل
متقف مستنير . من هذا القسم التاريخ والجغرافيا واللغة الوطنية
والرياضة والعلوم التجريبية كالطبيعة والكيمياء وعلم الحياة .

والآخر ما يجوز أن يختلف فيه التلاميذ وهو اللغات الأجنبية وآدابها . فكل من أراد أن يهيئ نفسه بعد الثقافة العامة للدراسات الرياضية أو العلمية أو للدراسات الفنية في المدارس الخاصة فرضت عليه مع هذا المقدار المشترك لغتين حيتين يختارهما بين الإنجليزية والفرنسية والألمانية والإيطالية . وكل من أراد أن يهيئ نفسه بعد الثقافة العامة للتخصص في اللغة العربية وآدابها فرضت عليه التعمق في درس اللغة العربية والثقافة الإسلامية وإتقان لغة أوروبية حية وخيرته بين إحدى هاتين اللغتين الشرقيتين العبرية والفارسية . وكل من أراد أن يهيئ نفسه بعد الثقافة العامة للدراسات الأدبية المختلفة كال تاريخ والجغرافيا والفلسفة والآداب الخالصة لإحدى اللغات فرضت عليه اللغة اللاتينية ولغة أجنبية حية وخيرته بين اللغة اليونانية ولغة أوروبية أخرى . وينشأ من هذا النظام أولاً أن يتنوع التعليم العام وألا يخرج لنا شبابا يشبه بعضهم بعضا قد صبوا في قالب واحد وصيغوا صيغة واحدة . ثانياً أن يخرج لنا التعليم العام شباباً تجدد الجامعة بينهم كل من تريد ، وكل ما تريد . وقد أعدوا لها إعداداً حسناً . تجدد بينهم كلية العلوم والطب والهندسة والزراعة طلابا يحسنون لغتهم

الوطنية ويحسنون معها لغتين أجنبيتين . وتجد كلية الحقوق والآداب والتجارة طلاباً مختلفين : منهم من يتهياً للحياة العملية التجارية والاقتصادية فهو يحسن لغتين أجنبيتين إلى لغته الوطنية وقد هيئ تهيئة ثقافية صالحة . ومنهم من يريد التعمق في العلوم الأدبية أو الفقهية وقد أعد لهذا إعداداً حسناً بما تعلم من اللغات القديمة والحديثة . ومنهم من يريد التعمق في درس اللغة العربية وأدبها وقد أعد لذلك إعداداً حسناً بما تعلم من لغة أوروبية وما تعلم من العبرية إن أراد التخصص في فقه اللغة ، ومن الفارسية إن أراد التخصص في آداب اللغة . ثالثاً أن يخرج لنا التعليم العام شباباً قد مكنوا من وسائل التعليم العالي تمكيناً حسناً فلا تحتاج الكليات إلى أن تعلمهم هذه الوسائل ولا إلى أن تنفق ما تنفق من الجهود والمال لتعليم هذه اللغات التي لا يجب أن تعنى من تعليمها إلا بناحية التخصص في فقهها وآدابها . وأخيراً ينشأ عن هذا النظام تجديد خطير للتعليم العام يخرج به من جموده السقيم العقيم ، ويشيع فيه النشاط والقوة والحياة ، وحسبك أنه يدخل في التعليم الثانوى لغتين حيتين جديدتين ويدخل فيه اللاتينية واليونانية ، ويدخل فيه لغتين شرقيتين هما الفارسية والعبرية ، ويجعله قادراً حقاً على أن يعد الطلاب للتعليم الجامعى .

(٣٦)

وأنا أعلم أن هذا النظام الذى أقترحه سيثير اعتراضا شديدا من ناحيتين ، فأما . إحداها فقد فرغت منها فيما أظن وهى تعليم اليونانية واللاتينية ، وما أرى أنى فى حاجة إلى أن أعيد الكلام فيها . وأما الثانية فإنى أتعجل الوصول إليها والوقوف عندها وهى هذه التى تتصل باللغة العربية وإعداد فريق من الطلاب للتخصص فيها ، والتى تستتبع هذا البدع الغريب وهو ادخال بعض اللغات الشرقية فى مناهج التعليم العام . ولنسلك إلى حل هذه المشكلة ، مشكلة اللغة العربية وتعليمها طريقنا التى تعودنا أن نسلكها فنتبين الغرض الذى نقصد إليه من تعليم اللغة العربية بوجه عام ، ومن إعداد المعلمين بوجه خاص وتبين الاتجاه الذى ينبغى أن نتجهه فى هذين الأمرين جميعاً ، فإن هذا سينتهى بنا آخر الأمر إلى أن النظام الذى نقترحه معقول لا غرابة فيه ، بل إلى أنه النظام الذى نحن منتهون إليه فى وقت قريب أو بعيد ، سواء أردنا ذلك أم لم نرده ؛ لأن ظروف الحياة نفسها ستضطرنا إليه اضطراراً .

وأول سؤال يجب أن نلقيه ونحاول الجواب عليه هو هذا السؤال : لماذا نعلم اللغة العربية في المدارس العامة وفي غيرها من المدارس ؟ وما أظن أننا نستطيع أن نجيب على هذا السؤال إلا بجواب واحد وهو أن اللغة العربية هي لغتنا الوطنية فنحن نتعلمها ونعلمها لأنها جزء مقوم لوطينتنا ولشخصيتنا القومية لأنها تنقل إلينا تراث آبائنا وتتلقى عنا التراث الذي ستنتقله إلى الأجيال المقبلة ، ثم لأنها الأداة الطبيعية التي نصطنعها في كل يوم بل في كل لحظة ليفهم بعضنا بعضاً ، وليعاون بعضنا بعضاً على تحقيق حاجتنا العاجلة والآجلة ، وعلى تحقيق منافعنا الخاصة والعامة ، وعلى تحقيق مهمتنا الفردية والاجتماعية في الحياة إن كانت لنا مهمة في الحياة . ونحن نصطنع هذه الأداة ليفهم بعضنا بعضاً كما قلنا ولنفهم أنفسنا أيضاً . فنحن إنما نشعر بوجودنا وبحاجتنا المختلفة وعواطفنا المتباينة وميولنا المتناقضة حين نفكر . ومعنى ذلك أننا لا نفهم أنفسنا إلا بالتفكير ، ونحن لا نفكر في الهواء ولا نستطيع أن نعرض الأشياء على أنفسنا إلا بصورة في هذه الألفاظ التي تقدرها ، ونديرها في رؤوسنا ونظهر منها للناس ما نريد ، ونحتفظ منها لأنفسنا بما نريد .

فنحن إذن نفكر بهذه اللغة ، ونحن إذن لا نغلو إن قلنا إنها ليست أداة للتعامل والتعاون الاجتماعيين فحسب ، وإنما هى أداة للتفكير والحس والشعور بالقياس إلى الأفراد من حيث هم أفراد أيضاً . وإذا كان هذا حقاً فنحن نتعلم اللغة العربية ونعلمها لأنها ضرورة من ضرورات حياتنا الفردية والاجتماعية ، ووسيلة أساسية إلى منافعنا مهما تختلف قرباً وبعداً ، ويسراً وعسراً ، وسهولة وتعقيداً .

وإذن فنحن لا نتعلم اللغة العربية ولا نعلمها لأنها لغة الدين فحسب ، وإنما نتعلمها ونعلمها لأنها أوسع من ذلك وأشمل وأعم . ونحن لا نتعلم اللغة العربية ونعلمها لأنها لغة القدماء من العرب والمستعربين ، وإنما نتعلمها ونعلمها لأنها لغتهم ولأنها لغتنا ولأنها لغة الأجيال المقبلة أيضاً أو لأننا نريد أن تظل لغة لهذه الأجيال .

وفى الأرض أمم متدينة كما يقولون ، وليست أقل منا إثارة لدينها ولا احتفاظاً به ولا حرصاً عليه ، ولكنها تقبل فى غير مشقة ولا جهد أن تكون لها لغتها الطبيعية المألوفة التى تفكر بها وتصطنعها لتأدية أغراضها ، ولها فى الوقت نفسه لغتها الدينية الخاصة التى تقرأ فيها كتبها المقدسة وتؤدى فيها صلاتها . فاللاتينية مثلاً هى اللغة الدينية لفريق من النصارى ، واليونانية هى اللغة الدينية لفريق آخر ،

(٥)

والقبطية هي اللغة الدينية لفريق ثالث ، والسريانية هي اللغة الدينية لفريق رابع . وهذه الأجيال من الناس نصرانية تؤمن بدياناتها كما تؤمن نحن بالإسلام ، لا يمنعها من ذلك أنها تتكلم في حياتها العادية والعقلية لغات أخرى غير هذه اللغات المقدسة . وبين المسلمين أنفسهم أمم لا تتكلم العربية ولا تفهمها ولا تتخذها أداة للفهم والتفاهم ، ولغتها الدينية هي اللغة العربية . ومن الحق أنها ليست أقل منا إيماناً بالإسلام وإكباراً له ، وزياداً عنه ، وحرصاً عليه . فالذين يزعمون لنا أننا نتعلم اللغة العربية ونعلمها لأنها لغة الدين فحسب ثم يرتبون على ذلك ما يرتبون من النتائج العلمية والعملية إنما يخدعون أنفسهم أو يخدعون الناس ، وليس ينبغي أن تقوم حياة الأمم على الخداع .

اللغة العربية لغة الدين . هذا حق ، وهذا خير للذين يتكلمون هذه اللغة ، ولكنه يجب أن يكون خيراً خالصاً بريئاً من كل شيء ، بريئاً من كل حرج ، بريئاً من كل تقييد للحرية المعقولة ، بريئاً من كل ما يدعو إلى الجحود أو يورط فيه ؛ لأن الدين نفسه برىء من هذا كله .

وإذا كان هذا كله حقاً — وهو حق لا شك فيه — فإن اللغة العربية ليست ملكاً لرجال الدين يؤمنون وحدهم عليها

ويقومون وحدهم من دونها ، ويتصرفون وحدهم فيها . ولكنها ملك للذين يتكلمونها جميعاً من الأمم والأجيال . وكل فرد من هؤلاء الناس حر فى أن يتصرف فى هذه اللغة تصرف المالك متى استوفى الشروط التى تبيح له هذا التصرف . وإذن فمن السخف أن يظن أن تعليم اللغة العربية وقف على الأزهر الشريف والأزهريين ، وعلى المدارس والمعاهد التى تتصل بينها وبين الأزهر والأزهريين أسباب طوال أو قصار . هذا سخف لأن الأزهر لا يستطيع أن يفرض نفسه على الذين يتكلمون اللغة العربية جميعاً وفيهم المسلم وغير المسلم ، وهذا سخف لأن بيئات أخرى غير الأزهر قد تعلمت اللغة العربية وعلمتها ، وبعض هذه البيئات إسلامى وبعضها غير إسلامى . وهذا سخف لأن علوم اللغة العربية قد نشأت وامت نشأتها ، ونضجت وتم نضجها وآتت ثمرها حلواً شهياً قبل أن يوجد الأزهر وقبل أن يفكر فيه منشئه . وما كان الذين وضعوا علوم اللغة العربية أزهريين . وما كان الخليل وسيبويه والأخفش والمبرد ، وما كان الكسائى والقراء وثعلب ، وما كان الجاحظ وقدامة ، وما كان الأزهرى والجوهري — أزهريين من قرب ولا من بعد ، بل ما كان الذين

وضعوا هذه الكتب التي يدرس فيها الأزهر علوم اللغة العربية في كثرتهم أزهريين من قرب ولا من بعد .

فالذين يزعمون أن الأزهر وحده هو الأمين أو هو الذي يجب أن يكون أميناً على اللغة العربية إنما يرون سخفاً من الرأي ، ويقولون سخفاً من القول . لا يعتمدون في ذلك على الدين ؛ لأن الدين لا يقصر حماية اللغة العربية على فريق من الناس دون فريق ، ولأن كثرة الذين وضعوا علوم اللغة العربية وأنضجوها لم يكونوا من رجال الدين ، ولا يعتمدون على التاريخ ، لأن الأزهر طراً على علوم اللغة العربية بعد أن أزهرت وأثمرت ولم تطراً علوم اللغة العربية على الأزهر ، ولأن الأزهر حفظ هذه العلوم ولكنه لم ينمها ولم يصف إليها شيئاً ذا خطر . فله الشكر على ما حفظ من هذه العلوم ، وله الحق في أن يشارك في حفظها وتنميتها والإضافة إليها ، ولكنه لن يمكن من احتكارها والاستئثار بها دون غيره من المعاهد والبيئات .

وإذن فما دامت اللغة العربية لغة الحياة كلها بالقياس إلى أصحابها لا لغة الدين وحده فيجب أن يكون شأنها شأن مرافق الحياة جميعاً ، ويجب أن ترد إلى الدولة والأفراد الحرية التامة

في أن يمنحوها من العناية ما يجب أن يمنحوه للمرافق العامة
والتي تمس منها حياتنا العقلية بوجه خاص .

وإذن فليس على الدولة بأس أن تتولى هي تعليم اللغة العربية
والإعداد لهذا التعليم ، وليس عليها جناح أن تجدد هذا التعليم
وتجعله ملائماً لحاجات الحياة العقلية والعملية في العصر الحديث .

ومن الواضح أننا نقول هنا أشياء أولية يسيرة لا معنى
لتقريرها ولا لإقامة الأدلة عليها ، ولكن الغريب أن هذه
الحقائق اليسيرة الأولية لم تتضح بعد للمشرفين على الأمور في
مصر ، أو هي قد اتضحت في عقولهم وقلوبهم ولكنهم لا يجدون
الشجاعة على مواجهتها والإقبال عليها في جد وقوة وحزم . فهم
يخافون من الأزهر كلما ذكر تعليم اللغة العربية ، وهم يخافون من
الأزهر كلما ذكر إصلاح علوم اللغة العربية ، بل هم يخافون من
الأزهر كل ما ذكرت اللغة العربية ؛ كأن الأزهر سبع من هذه
السباع الضارية قد قام دون اللغة العربية فاغراً فاه مهيئاً أظفاره ،
لا يسمح لأحد أن يدنو منها أو يمسه بالإصلاح إلا إذا رضى
عن ذلك وأذن فيه .

وأغرب من ذلك وأشد منه خطراً أن المشرفين على الأمور في مصر والمشرفين على التعليم خاصة يؤمنون فيما بينهم وبين أنفسهم وفيما بينهم وبين خاصتهم إذا خلوا إليهم بأن احتكار الأزهر للإشراف على اللغة والقيام دونها يضر أكثر مما ينفع ، ويفسد أكثر مما يصلح ؛ لأن الأزهر لم يتهياً بعد للنهوض بهذه المهمة الخطيرة حسب ما تقتضيه الحياة الحديثة ، فلا هو كسب من حرية الرأي ، ولا هو حصل من العلم الحديث ، ولا هو عرف من اللغات السامية ، ولا هو أتقن من علوم اللغة العربية نفسها ولا آدابها ما يؤهله لهذا الإشراف فضلاً عن أن يجعل إشرافه نافعاً مفيداً . فالأزهر لا يعرف من تطور اللغات الأجنبية حديثها وقديمها شيئاً ، بل هو لا يكاد يعرف من هذه اللغات نفسها شيئاً ، والأزهر يجهل اللغات السامية جهلاً تاماً والأزهر لا يكاد يتجاوز كتبه المعروفة العقيمة إلى كتب القدماء في اللغة العربية وآدابها وعلومها إلا قليلاً ، وهو مع ذلك يريد أن يشرف على علوم اللغة العربية ويقوم دونها ويحول دون إصلاحها ، ويحتكر لنفسه تعليمها ، ويجد من المشرفين على الأمر في مصر من يظاهرونه على ذلك ، لا لأنهم يؤمنون به ، ولا لأنهم يؤمنون بأن فيه نفعاً للغة العربية

وأصحابها ، ولا لأنهم يؤمنون بأن في الخلاف عن ذلك تعرضاً للدين أو مساساً به ، بل لأنهم يرهبون أو يرغبون . يرهبون أن يتهموا بالخروج على الدين ، مع أننا قد اتهمنا إلى عصر يجب أن تكسد فيه سوق التجارة باتهام الناس بالخروج على الدين ، وي يرغبون في تأييد الأزهر لهم باسم الدين ، مع أننا قد اتهمنا إلى عصر يجب ألا يصطنع الدين فيه أداة للترغيب والترهيب .

ليس إذن من الضروري ولا من النافع أن يتولى الأزهر وحده أو مع المدارس التي تتصل به من قرب أو من بعد تعليم اللغة العربية وإعداد المعلمين لها ، وإنما يجب أن يؤول ذلك إلى الدولة ، ويجب أن تتخذ الدولة العدة له كما هي الحال في غير مصر من البلاد ؛ فليس رجال الدين هم الذين يعلمون اللاتينية واليونانية في أوروبا بحجة أن هذه أو تلك لغة الدين في هذا الشعب أو ذاك ، وإنما تعلم اللاتينية واليونانية في المدارس المدنية ، ويهيأ لهما المعلمون المدنيون ، ومع ذلك فليست اللاتينية واليونانية القديمة لغة الحياة . فكيف باللغة العربية التي هي لغتنا في حياتنا العادية والعقلية ؟ يجب إذن أن نعرض عن هذه الأسطورة التي بعد عليها العهد وأخنى عليها الذي أخنى

على لبد ، وأن ننظر إلى اللغة العربية نظرة مدنية صريحة ، وأن
نعالج أمورها كلها على هذا النحو في غير تردد ولا اضطراب ،
وفي غير خوف ولا إشفاق .

وإذا كان من حق الدولة ومن الحق عليها أن تعد المعلمين
للغة العربية كما تعد المعلمين للتاريخ والجغرافيا والطبيعة والكيمياء ،
فقد يجب عليها أن تسلك إلى هذا الإعداد سبيلها المعقولة ، وهي
أن تبدأ بهذا الإعداد لا في الجامعة ، ولا في دار العلوم ، ولا في
معهد التربية ، بل في مدارس التعليم العام وفي التعليم الثانوي
خاصة . ومن أجل هذا اقترحنا على الدولة هذا النظام الذي
عرضناه آنفاً ، والذي يقتضى أن نبدأ العناية باللغة العربية لمن
يريد التخصص فيها منذ أول التعليم الثانوي فيكون التعمق
فيها وفيما يتصل بها من الثقافات ثم يكون إعداد التلاميذ
لنوعين من هذا التخصص : أحدهما التخصص في فقه اللغة ، ونريد
به هنا العلوم اللغوية على اختلافها ويكون الإستعداد له بالبدء في
درس بعض اللغات السامية منذ التعليم الثانوي ؛ ليكن التوسع
والتعمق في ذلك في أثناء التعليم العالي . والآخر التخصص في آداب
اللغة ، ويكون الإستعداد له بالبدء في درس اللغة الإيرانية منذ التعليم

الثانوى ليكون التوسع فى هذا الدرس والإضافة اليه فى أثناء التعليم العالى أيضاً . وقد لاحظت أننا نفرض على المتخصص فى اللغة العربية لغة أوروبية حية لانكتفى منه بأن يلم بها إلماماً بل نزيده على أن يتقنها إتقاناً لسبب يسير ، وهو أنا لانستطيع أن نتصور معلماً لأى مادة من مواد الدرس فى التعليم العام يجهل الحياة الأوروبية ويعجز عن أن يتصل بها اتصالاً مباشراً من طريق لغة من لغاتها الكبرى .

وقد نعود إلى هذا الموضوع فى أثناء هذا الحديث فى فرصة أخرى . ولكن هناك مسألة تمس تعليم اللغة العربية ولا بد من الوقوف عندها والإلمام بها وإن كان ذلك قد يغيظ فريقاً من الناس .

(٣٧)

ما هذه اللغة العربية التي نريد أن نعلمها في المدارس العامة والخاصة ، والتي نطالب الدولة بأن تتولى بنفسها إعداد المعلمين لها منذ التعليم العام ؟ وعلى أى نحو نريد أن نعلمها ؟

أريد هنا أن يطمئن المحافظون عامة والأزهريون خاصة أشد الاطمئنان وأقواه . فاللغة العربية التي أريد أن تعلم في المدارس على أحسن وجه وأكملها هي اللغة الفصحى لا غيرها ، هي لغة القرآن الكريم والحديث الشريف ، وهي لغة ما أورثنا القدماء من شعر ونثر ، ومن علم وأدب وفلسفة . نعم وأحب أن يعلم المحافظون عامة والأزهريون خاصة — إن كانوا لم يعلموا بعد — أنى من أشد الناس ازورارا عن الذين يفكرون في اللغة العامية على أنها تصلح أداة للفهم والتفاهم ، ووسيلة إلى تحقيق الأغراض المختلفة لحياتنا العقلية . قاومت ذلك منذ الصبا ما وسعنتى المقاومة ، ولعلنى أن أكون قد وفقت في هذه المقاومة إلى حد بعيد ، وسأقاوم ذلك فيما بقى لى من الحياة ما وسعنتى المقاومة ؛ لأننى لا أستطيع أن أتصور التفريط — ولو كان يسيراً — في هذا التراث العظيم الذى حفظته لنا اللغة العربية الفصحى ، ولأننى لم أومن قط ولن أستطيع أن أومن بأن اللغة العامية من الخصائص والمميزات ما يجعلها خليفة بأن تسمى لغة ، وإنما رأيتهـا

وسأراها دائماً لهجة من اللهجات قد أدركها الفساد في كثير من
أوضاعها وأشكالها ، وهي خليفة أن تفتى في اللغة العربية الفصحى
إذا نحن منحناها ما يجب لها من العناية فارتفعنا بالشعب من طريق
التعليم والتثقيف ، وهبطنا بها هي من طريق التيسير والإصلاح إلى
حيث يلتقيان في غير مشقة ولا جهد ولا فساد .

وأنا من أجل هذا أدعو إلى أن تتولى الدولة إعداد المعلمين لها
على النحو الذي قدمته ، وأنا من أجل هذا أدعو إلى أن تتولى الدولة
بواسطة العلماء القادرين إصلاح علومها وتيسيرها والملاءمة بينها وبين
الحياة الحديثة والعقل الحديث . وأنا نذير للذين يقاومون هذا
الإصلاح بخاطر منكر ما أرى أنهم يحبونه أو يطبقونه أو يسعون إليه
أو يرغبون فيه ، وهو أن اللغة العربية الفصحى إذا لم تنل علومها
بالإصلاح صائرة — سواء أردنا أم لم نرد — إلى أن تصبح لغة دينية
ليس غير ، يحسنها أو لا يحسنها رجال الدين وحدهم ، ويعجز عن فهمها
وذوقها فضلا عن اصطناعها واستعمالها غير هؤلاء السادة من الناس .

بل إن هذا النذير إن لم يكن قد تحقق بالفعل فإن تحققه
قريب أقرب مما يظن هؤلاء السادة . فاللغة العربية في مصر لغة
إن لم تكن أجنبية فهي قريبة من الأجنبية ، لا يتكلمها الناس في

البيوت ، ولا يتكلمها الناس في الشوارع ، ولا يتكلمها الناس في الأندية ، ولا يتكلمها الناس في المدارس ، ولا يتكلمونها في الأزهر نفسه أيضاً . ولعل الأزهر أقل المعاهد والبيئات اصطناعاً لها وسيطرة عليها . إنما يتكلم الناس في هذه البيئات كلها لغة تقرب منها قليلاً أو كثيراً ، ولكنها ليست إياها على كل حال . وفي الشرق العربي جماعة من المثقفين تحسن هذه اللغة العربية الفصحى فهماً وقراءة وكتابة . وكثرة هذه الجماعة من غير الأزهريين ، وهي لم تتعلم هذه اللغة في الأزهر ، وليست مدينة له بإتقانها . وكثرة هذه الجماعة إن أحسنت هذه اللغة فهماً وقراءة وكتابة فهي لا تحسنها أداء وإلقاء ، ثم هي إذا كتبت لجمهور القارئ اضطرت إلى كثير جداً من التبسط والتيسير ليفهم الناس عنها . ثم لم تظفر من فهم الناس عنها إلا بالشيء اليسير . ولقد يكون من الظريف والحزن معاً أن نمتحن جماعة من الطلاب والتلاميذ أزهريين وغير أزهريين ، وجماعة من القارئ الكاتبين من غير أولئك وهؤلاء ؛ لنتبين إلى أي حد فهموا هذا الفصل الذي أنشأه هذا الكاتب أو ذاك من الكتاب المعاصرين . وأؤكد لك أن نتيجة هذا الامتحان ستكون مؤلمة مضحكة ، وستسوء الكاتب الذي اتخذنا فصله موضوعاً للامتحان على كل حال .

فالخطر الذي أُنذر به إذا لم نتدارك اللغة وعلومها بالإصلاح والتيسير إن لم يكن واقعاً بالفعل فهو قريب الوقوع . وتبعة هذا كله إنما تقع على الذين يمانعون في الإصلاح والتيسير ، يحتجون بالدين مرة ، ويحتجون بحق الشعوب العربية كلها في أن تشارك في هذا الإصلاح والتيسير مرة أخرى ، وينسون أو يتناسون أن الله عز وجل قد أنزل القرآن وشرع الدين قبل أن تنشأ علوم اللغة ، وأن الذين أنشأوا هذه العلوم إنما أنشأوها لأسباب ، منها حماية هذه اللغة من أن تفسد أو تضيع كما أننا نحن نريد أن نصلحها ونيسرها لنحميها من أن تفسد أو تضيع . ويجهلون أو يتجاهلون أن الذين أنشأوا علوم اللغة العربية ودونها والذين نموها وأنضجوها من علماء العراق لم يشاوروا في ذلك أهل مصر والشام وإفريقية والأندلس من العرب قبل أن يقوموا على إنشاء ما أنشأوا من العلم وتأليف ما ألفوا من الكتب ، ليسمح لنا هؤلاء السادة بالضحك فإن حججهم مضحكة حقاً .

أى خلفاء الأمويين ، وأى خلفاء العباسيين ، وأى أمراء العراق في عهد أولئك وهؤلاء دعا إلى مؤتمر عام ليقر ما ابتكر الخليل من علم ، وما ألف سيبويه من كتاب ؟ وأين اجتمع هذا المؤتمر في

أى مدينة من مدن الدولة الإسلامية ؟ وفى أى قطر من أقطار البلاد الإسلامية ؟ وأى خلفاء المسلمين أو أمراءهم أو شيوخهم رأس هذا المؤتمر وألقى فيه خطبة الافتتاح . ما هذا الكلام الذى يقال عن غير بصيرة ، ويذاع فى غير تفكير ، ويقبله الناس فى غير حذر ولا احتياط ، ويحسب له الساسة حساباً فى غير روية ولا أناة ؟ وماذا قرر المؤتمر فيما كان بين علماء اللغة من اختلاف فى أصول النحو وفروعه ؟ أترأه أعرب الأسماء الخمسة بالحروف أم أعربها بالحركات ؟ أترأه أعربها بالحركات قبل الحروف أم أعربها بالحركات مقدرة على الحروف ؟

إن هذا الكلام الذى يقال ويعتد به الضعفاء من الناس خليق أن يضحك لولا أن الأمر لا يحتمل ضحكاً ولا عبثاً ؛ لأنه أمر اللغة العربية ، أنحيا أم تموت ؟ إذا كان الأمويون والعباسيون لم يعرضوا للبصريين ولا للكوفيين بالخطر ولا بالعقوبة حين وضعوا ما وضعوا من علوم اللغة وحين اختلفوا فيها وحين دعا الخلاف بعضهم إلى أن يأتى بالأعاجيب ، وإذا كان الخلفاء الأمويون والعباسيون لم يعتقدوا مؤتمراً للتشاور فى وضع النحو أو إصلاحه ، فما بال قوم يدعون إلى أن تعقد المؤتمرات والاجتماعات بين المصريين

وغير المصريين لما لم تعقد له مؤتمرات ولا اجتماعات في البصرة ولا في الكوفة ، ولا في دمشق ولا في بغداد . أما أن يجتمع الناس من تلقاء أنفسهم ليبحثوا ويدرسوا وليجادلوا ويناضلوا فهذا شيء لا ضرر منه ولا غبار عليه ، بل فيه النفع كل النفع ، والخير كل الخير . ولكن هذا شيء ودعوة الحكومة إليه شيء آخر . ولكن هذا شيء ومنع مصر من أن تقدم على إصلاح علوم اللغة شيء آخر . وهبني أقدمت على شيء رأيته إصلاحاً للغة العربية وعلومها فألفت فيه كتاباً وأذعته في الناس ودعوت إلى الأخذ به . فأين القوة التي تستطيع أن تمنعني من ذلك أو تردني عنه أو تحاسبني عليه باسم الدين أو باسم القانون أو باسم الأزهر أو باسم أى بيئة من البيئات ؟ وهل يعرف هؤلاء السادة أن قوة الخلافة أو قوة الملك في أى عهد من عهود الإسلام قامت دون مذهب من مذاهب النحو لتمنعه أو ترد الناس عنه أو تعاقب صاحبه عليه ؟ وإذا كان من حق الأفراد أن يحاولوا إصلاح اللغة العربية وعلومها فمن حق الدولة بل من الواجب عليها أن تحاول هذا الإصلاح حين تمس الحاجة إليه . وأؤكد للمحافظين من الأزهريين وغير الأزهريين أن الحاجة ماسة إلى هذا الإصلاح

حقاً . وأنا حين ندعو إليه ندعو إليه لأنه أصبح ضرورة من ضرورات الحياة بل من ضرورات الدين نفسه .

ولولا أني أكره تأثيم المسلمين ولا أستحل لنفسي ما يستحله قوم لأنفسهم من الحكم على المسلم بالكفر والفسوق لقد كنت أستطيع أن آخذهم بحجتهم وأورطهم فيما يورطون الناس فيه . وأى شيء أيسر من أن يقال لهم إن من المحقق أن الشباب يجهلون اللغة العربية ولا يفهمونها على وجهها ، وإن من المحقق أن ذلك يمنعهم من أن يفهموا الكتاب والسنة على وجهها ، وإن من المحقق أن تيسير اللغة العربية وعلومها يمكن شباب المسلمين من أن يقرأوا كتاب الله فيفهموه ، ومن أن يقرأوا حديث النبي صلعم فيفقهوه ، وإن من المحقق أن الذين يصدون عن هذا الإصلاح إنما يصدون عن نتائجه ، فهم إذن يصدون عن فهم كتاب الله وسنة رسوله ، والذين يصدون عن كتاب الله وسنة رسوله ما حكم الله فيهم ؟ وما قضاء الأزهر في أمرهم ؟ أمسلمون هم أم ملحدون ؟ أمصلحون هم أم مفسدون ؟

كلا لندع هذا المزاح الذي لا يغني ، ولنقدم على تيسير علوم اللغة جادين غير لاعبين ، ولنقدم إلى صبيتنا وشبابنا من اللغة

وعلموها وآدابها ما يفهمون ويسمعون ويذوقون . وأؤكد لهؤلاء السادة أن الشباب لا يفهم النحو القديم ولا يسمعه ، ولا يذوقه ولا ينتفع به ، بل يبغضه أشد البغض ، ويضيق به أقبح الضيق . وينشأ عن ذلك ما قرره الدكتور حافظ عفيفي باشا من أنه يحسن اللغة الأجنبية ويفهمها ويستمتع بها على حين لا يجد في لغته العربية لذة ولا متاعاً . فنحن بين اثنتين : إما أن نيسر علوم اللغة العربية لتحيا ، وإما أن نحفظ بها كما هي لئلا تموت .

قد يقال إن ما يقترحه هذا الفرد أو ذاك وهذه اللجنة أو تلك من وجوه الإصلاح لا يصح ولا يستقيم . ولسنا نرى في ذلك بأساً فلتناقش الاقتراحات ؛ فإن انتهت المناقشة إلى صلاحها قبلت ؛ وإن انتهت إلى فسادها رفضت والتمس غيرها من الاقتراحات .

وسواء أراد الأزهريون أم لم يريدوا ، وسواء سمعت لهم وزارة المعارف أم أعرضت عنهم ، وسواء مضت وزارة المعارف في السبيل التي نهجها بهي الدين باشا بركات أم تنكبت هذه السبيل فإن مسألة إصلاح علوم اللغة العربية وتيسيرها قد وضعت ولا بد من الجواب عليها . وإن باب هذا الإصلاح والتيسير قد

(٦)

فتح ولا بد من ولوجه ، والخير كل الخير أن تقبل على هذا الإصلاح عن رغبة ورضا ، لا أن نعرض عنه حتى تفرضه علينا الظروف إن انتصر أو تموت اللغة العربية إن كتبت لها الهزيمة لا قدر الله .

وقد اقترح على وزارة المعارف لون من ألوان الإصلاح لعلوم اللغة العربية ، ونصح أصحاب هذا الإصلاح للوزارة وللأمم العربية كلها فطلبوا في صراحة أن تحتاط الوزارة في قبول اقتراحاتهم وألا تقرها حتى تذيعها في الناس وتعرضها للدرس والمناقشة ، لا في مصر وحدها ، ولا في الشرق وحده ، بل في الشرق والغرب جميعاً ، فإن ثبت هذا الإصلاح للبحث والدرس والمناقشة لم تقره الوزارة حتى تؤلف الكتب على المنهج الذي رسمه وحتى تذاع هذه الكتب بين المثقفين والمعلمين ليسيغوها ويتعودوها ويتحقق بينهم وبينها الألف ، ويومئذ ويومئذ فحسب يمكن أن تقر الوزارة هذا الإصلاح ، وأن تلائم بينه وبين برامج التعليم ومناهجه ، وأن تكلف من يضع فيه الكتب للتلاميذ . فما الذي يطلب من هؤلاء المقترحين أكثر من هذا ، إلا أن تكون هناك أغراض خفية ، ونيات مكتومة ، وإشفاق من أن يسهل

العلم فيتاح للناس جميعاً ولا يصبحوا شيئاً محتكراً تستأثر به فئة خاصة كما كان الكهان في مصر القديمة يستأثرون من دون الناس بضروب العلم والدين .

أظن أن مسألة إصلاح علوم اللغة العربية قد أصبحت من الوضوح والجلال بحيث لا يجادل فيها إلا الذين يحبون الجدل والمرء .

وأعتقد أن هذا الإصلاح شرط أساسي لإصلاح التعليم كله ، فإنك حين تعلم في لغة من اللغات لن تبلغ من التعليم شيئاً إذا لم تكن لغة هذا التعليم واضحة سهلة قريبة إلى العقول والقلوب . وأنا أريد كما يريد كثير من الناس أن يشدد على المعلمين في أن يصطنعوا اللغة الفصحى فيما يلقون على تلاميذهم من الدروس مهما تكن مادتها . ولكنني أشفق أولاً من أن يعجز المعلمون عن تحقيق هذه الأمنية لأنهم لا يحسنون اللغة العربية ، وأشفق ثانياً من أن يحاول المعلمون تحقيق هذه الأمنية فلا يبلغون شيئاً ، وتصرفهم هذه المحاولة عن إتقان التعليم نفسه فيضيع على التلاميذ حظهم من المادة العلمية دون أن يبلغوا باللغة العربية ما نريد لها من الإتقان .

وأحب قبل قد أن أدع موضوع هذا الإصلاح أن ألفت
أنصاره وخصومه جميعاً إلى أنه لم يكن في يوم من الأيام لازماً
محتوماً كما هو الآن . فقد كان التعليم في بلادنا إلى أوائل هذا
القرن ضيقاً محدوداً يتاح للقادرين عليه والراغبين فيه . ولكنه
منذ صدر الدستور قد أصبح واسعاً بعيد المدى لا يحد إلا
بالحدود الجغرافية للمملكة المصرية ؛ لأن الدستور حين أقر التعليم
الأولى قد فرض مقداراً يسيراً من العلم والمعرفة على الناس جميعاً ،
لم يستثن من ذلك أحداً ، ولم يعف منه إنساناً .

واللغة العربية أهم ما في هذا المقدار من العلم الذي فرض على
الناس وكلفت الدولة أن تذيعة فيهم وأن تعاقبهم إن أعرضوا
عنه أو زهدوا فيه .

ومعنى ذلك أن التعليم ، وتعليم اللغة العربية بنوع خاص ، قد
فرض على الطبقات كلها وعلى جماعات الناس كلها . فرض على
الأغنياء والفقراء ، وعلى القادرين والعاجزين ، وعلى الأذكياء
والأغبياء ، قد أصبح شيئاً شعبياً ، لا يتفاوت الناس فيه
ولا يتمايزون .

ومعنى ذلك أن تيسيره قد أصبح فرضاً لا محيد عنه ، وضرورة
لا خلاص منها . فليس كل الناس قادراً على أن يتعلم اللغة

العربية قراءة وكتابة وفهماً مع ما تمتاز به قراءتها وكتابتها وعلومها من الصعوبة والتعقيد .

وليس كل الناس مستعداً لأن ينفق من حياته الأعوام الطوال ليدرس أبواب النحو والصرف كما يريد هؤلاء السادة أن يحتفظوا بها ، حتى إذا أنفق من وقته ما أنفق ، وبذل من جهده ما بذل ، أراد القراءة فلم يحسنها ، وأراد الكتابة فلم يتقنها ، وأراد الفهم فلم يقدر عليه .

إن التعليم الأولي محدود قصير الأمد ، ونحن نريد أن يخرج الصبي منه قادراً على أن يقرأ فيحسن القراءة ، ويكتب فيتقن الكتابة ، ويفهم فيصيب الفهم . وإلا كان التعليم الأولي لغوا ، وأضاعت الدولة ما تنفق في سبيله من جهد ومال .

وأنا أسأل المحافظين عامة والأزهريين خاصة ، وأرجو منهم أن يجيبوا مخلصين ، أقسم عليهم في ذلك باللغة التي يؤثرونها ، والدين الذي يحبونه ، والوطن الذي يريدون أن ينصحوا له . أحق أننا نستطيع أن نذيع اللغة العربية قراءة وكتابة وفهماً في مدارس التعليم الأولي التي تتلقى الناس جميعاً ثم نطمئن إلى أن الصبية سيخرجون من هذه المدارس قارئين كاتبين فاهمين على خير وجه

وأكمّله دون أن نيسرها للكتابة والقراءة وقواعد النحو وأصول التصريف . أم هم يريدون أن يكون التعليم الأولى للغة العربية صورة من الصور وشكلا من الأشكال يكتفى منه بأن يقدر الصبي على أن يرسم الحروف ويتهجها ويفك الخط كما يقولون ، حتى إذا خرج من المدرسة وبعد بينه وبينها العهد شيئاً نسي رسم الحروف وتهجها ، وعاد الخط مستغلقاً عليه أشد الاستغلاق .

فأنت ترى أنى لا أكتفى بإصلاح النحو والصرف والبلاغة كما اقترحت اللجنة التى ألفتها وزارة المعارف ، وإنما أريد كما أراد بهى الدين باشا بركات أن نعمد إلى إصلاح أعمق من هذا الإصلاح يتناول الكتابة والقراءة ، ويعصم الناس إلى حد بعيد من الخطأ حين يكتبون ويقرأون . أريد كما يقول بهى الدين باشا بركات فى هذه الأيام ، وكما قال غيره من قبله ، أن يقرأ الناس ليفهموا لا أن يفهموا ليقروا . وأريد أن يكون الغرض من الكتابة الإبانة والتجلية لا الألغاز والتعمية . أريد أن تكون الكتابة تصويراً صادقاً دقيقاً للنطق ، لا أن تصور بعضه وتلغى بعضه ، لا أن تصور نصف اللفظ وتلغى نصفه الآخر . أريد أن تصور الكتابة ما نسميه الحروف وما نسميه الحركات تصويراً لا إهمال

فيه من جهة ، وتصويراً قوامه اليسر والسهولة والسرعة والاقتصاد
في الوقت والجهد والمال من جهة أخرى .

ولست أقترح في هذا شيئاً بل أنا قد نصحت لبهى الدين باشا بركات
أن يتأنى بذلك ولا يتعجل الأمر فيه ، وألا يكله إلى لجنة يؤلفها ،
أو جماعة يندبها ، وإنما يذيع الدعوة إليه في الشرق والغرب ، ويجعله
موضوع مسابقة عالمية بين الذين يحسنون القول فيه ، ثم يؤلف بعد
ذلك ما أحب من اللجان الفنية لتدرس وتحكم وتختار . وأنا قد
أشرت عليه بذلك إشاراً للعافية ، وتوخياً للمصلحة ، واتقاء لثورة
الناشرين ، وغضب الغاضبين . ولكن هذا كله لم يمنع ولن يمنعني
من أن أقرر أن إصلاح الكتابة حاجة ماسة وضرورة ملحة ، وشرط
أساسي لنشر التعليم الأولى على وجه نافع مفيد .

هذا النحو من الإصلاح إذا تم أغنى كثيراً ، وأراح من عناء
ثقيل . فهو يغني عامة الناس عن تعمق النحو وإضاعة الوقت
في درسه ، وما حاجة العامة إلى النحو إذا ضمنت لهم الإصابة ،
وعصموا من الخطأ حين يقرأون ويكتبون . وهذا النحو من
الإصلاح إذا تم — ولا بد من أن يتم — حال بيننا وبين الالتجاء
إلى ما التجأ إليه الترك ، وما يدعو إليه كثير من الناس من إلغاء

الصعوبة إلغاء ، والإعراض عن كتابتنا العربية إلى الكتابة اللاتينية . وهنا أحب أن يعلم المحافظون أنى قاومت وسأقوم أشد المقاومة دعوة الداعين إلى اصطناع الحروف اللاتينية ، لأسباب لا أطيل بتفصيلها الآن . ولكن هذه المقاومة لن تغنى شيئاً ، ولن يشاركنى فيها الناس جميعاً إذا نحن لم نسرع إلى إصلاح الكتابة ، لنبطل هذه الدعوة من أساسها ، ونلغى حجة الذين يجهرون بها ويلحون فيها . أرايتك لو حظرت على المصريين أن يصطنعوا السيارات والقطارات والترام وسفن البخار ، وأخذتهم بأن يتنقلوا فى البر على الإبل والخيول ، وعلى البغال والحمير ، وفى البحار والأنهار على السفن الشراعية ، أتراهم يسمعون لك ويخفون بك ، وهم يرون غيرهم يصطنع هذه الأدوات المتقنة الآمنة السريعة ؟ أم تراهم يعرضون عنك ويزدرون حظرك ازدراء . انظر إلى أهل القرى إلى أى حد بلغوا من اصطناع هذه الأدوات الحديثة ، وإلى أى حد أعرضوا عما كانوا يألفون من وسائل الانتقال والمواصلات .

سيكون هذا شأنهم بالقياس إلى القراءة والكتابة . فإما أن تيسرها لهم ، وإما أن يعرضوا عنك وعن قراءتك وكتابتك إلى قراءة وكتابة أصح وأدنى إلى الصواب ، وهم لن يؤثروا الجهد

على العلم ، ولن يخلوا بينك وبين احتكار القراءة والكتابة كما كانوا يفعلون من قبل . فقد تغيرت الدنيا ودار الفلك ، وأصبحت الشعوب لا تقنع بما كانت تقنع به في سالف الأزمان .

فالخير كل الخير إذن في ألا نخدع أنفسنا بالأضاليل ، وألا نمشي الأمانى ، وأن تقدم على ما لا بد من الإقدام عليه ، فلا نصلح النحو والصرف والبلاغة فحسب ، بل نصلح قبلها القراءة والكتابة أيضاً .

(٣٨)

وإصلاح علوم اللغة العربية ليس كل شيء ليكون تعليمها
 مثمرًا مفيدًا ، بل لا بد من العناية بالمادة التي تعلم فيها هذه اللغة . ومع
 أنى أحب النحو أشد الحب وأكلف به أعظم الكلف ، لا أقول ذلك
 عابثًا ولا مازحًا ، وإنما هو حق يعرفه عنى كثير من الأصدقاء . مع أنى
 أحب النحو أشد الحب ، وأريد أن يتعمقه الذين يتخصصون فى اللغة
 وآدابها فإنى لا أحب أن أشق به على كثرة المتعلمين فى المدارس
 العامة ، ولو استطعت لأعفيتهم منه إعفاء ، ولكن السبيل إلى ذلك
 غير ميسرة الآن ، فلا بد مما ليس منه بد . ولنجتهد فى أن نخفف
 عبء النحو على المتعلمين ما وسعنا ذلك وألا نفرض عليهم منه إلا
 اليسير الهين الذى لا يمكن الاستغناء عنه . وأن تقدم اليهم ذلك
 لا فى صورة علمية يسيرة فحسب ، بل فى صورة أدبية رائعة محببة
 إلى النفس . ومن أقبح الخطأ وأشنع أن نظن أن إتقان النحو
 يمكن من إتقان اللغة ، أو أن تعمق مسأله يمكن من فهم أسرارها ،
 إنما النحو فلسفة والكثير منه ترف للمثقفين ليس غير . وهو من
 حيث هو علم مستقل شيء مقصور على أصحابه المشغوفين به المتخصصين
 فيه . وقد رأيت الأزهر فى أيام الصبا والشباب يؤمن بأن النحو

والصرف وهذا السخف اللفظي الذي يسمونه البلاغة هي لب اللغة وجوهرها وأن غيرها أعراض وقشور . وكان الأدب بالطبع من الأعراض والقشور ، وكنت من الذين يختلفون إلى دروس الأستاذ سيد المرصفي رحمه الله ، وكنا جميعاً موضع النقد والسخرية والاستهزاء ؛ لأننا كنا نهمل اللب والجوهر ونحفل بالأعراض والقشور . ومن المحقق أن شيوخنا كانوا يحتقرون ديوان الحماسة ، وكامل المبرد ويحتقرون الأستاذ الذي كان يدرسهما والطلاب الذين كانوا يستمعون له ، ويمنحونهم شيئاً من العطف والإشفاق يمازجه البغض والخوف والازدراء ؛ لأنهم يؤثرون آثار أبي تمام والمبرد على آثار البنان والصبان . ولما غضب الشيخ حسونه رحمه الله على أستاذ الأدب وطلابه لأنهم اتهموا عنده بالابتداع ألغى درس الكامل للمبرد وكلف الأستاذ أن يقرأ لطلابه كتاب المغنى لابن هشام . والأزهريون جميعاً يذكرون أن الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده لقي كثيراً من الجهد ، واحتمل كثيراً من المشقة وأوذى في نفسه ودينه لأنه أدخل العلوم الحديثة في الأزهر . وكان الأدب العربي من هذه العلوم الحديثة في ذلك الوقت . فاعجب لقوم كانوا يرون درس الأدب بدعة في الدين ، ويهتمون الذين يدرسونه

بالفسوق والإلحاد ، ولم يكن ذلك بعين العهد وإنما كان في أول هذا القرن أدركناه واصطلينا ناره وهم الآن يريدون أن يكونوا قوامين على اللغة العربية ، حماة لها يردون عنها كيد المصلحين .

وكان الذين يشاركوننا في درس الأدب يتحدثون ويتفكرون بأن شيخاً من كبار الشيوخ كتب إلى محافظة القاهرة في بعض الأمر فلم تفهم المحافظة من كتابه شيئاً ، وردته إلى مشيخة الأزهر لتوضحه وتجليه ، ودعت المشيخة ذلك الأستاذ رحمه الله وسألته عما أراد إليه في كتابه ، فوضحه الشيخ باللغة العامية وكتبه مطربش إلى المحافظة بلغة الدواوين ، وخرج الشيخ يتمدح في درسه بأنه يكتب ما لا يفهمه المطربشون ، وبأن إنشاءه صعب معقد كأنشاء الحواشي والتقارير . ونوشك إن أسرفنا في أخذ التلاميذ بتعمق النحو والإيغال فيه أن نجعلهم كلهم كذلك الشيخ الأزهرى العظيم يكتبون فلا يبينون ولا يفهم منهم أحد .

وقد أتيح لى هذا العام أن أقرأ بعض إجابات التلاميذ في امتحان القسم الخاص من الشهادة الثانوية فرأيت عجباً ولكنه عجب يملأ القلوب حنقاً وغيظاً . رأيت الفساد الذى

يدخله درس النحو والبلاغة على أذواق الشباب في التعبير والتصوير وفي صوغ اللفظ والملاءمة بينه وبين المعنى ، وفي إرسال الكلام عن غير فهم ، وإرسال الجمل التي حفظت عن المعلم والتي لم يفهمها المعلم حين ألقاها ، ولم يفهمها التلميذ حين تلقاها ، ولم يفهمها نحن حين صححناها .

فلنتقصّد إذن في درس النحو والصرف والبلاغة ، ولنجعل هذه العلوم حين ندرسها فصولاً من الأدب أو شيئاً قريباً من ذلك . وليس هذا كل شيء . فلا بد من التفكير في درس الأدب نفسه وفي هذه الكتب التي يقرأها التلاميذ ، والتي نسميها كتب المطالعة . وقد كان النظام التعليمي القديم يقضى بأن يبدأ الصبية في المدارس الثانوية دروس الأدب بالأدب الجاهلي ، وأن يطالعوا كتباً قديمة يذكرون منها مع الغيظ والحلق إذا خرجوا من المدارس كتاب كلية ودمنة وكتاب أدب الدنيا والدين . وأنت تعلم أن الأدب الجاهلي بعيد كل البعد عن أن يتصل بنفوس الرجال من المعاصرين فكيف بنفوس الصبية الناشئين ؟ وليس كل الناس يستحب كلية ودمنة ، وليس كل الناس يستعذب أدب الدنيا والدين .

وقد وفقت وزارة المعارف بعض التوفيق حين كان الأستاذ نجيب الهلالي بك مشرفاً على أمورها فبدأت درس الأدب من آخره أى من هذا العصر الحديث ، وأزالت عن التلاميذ هذا الجهد العنيف الذى كانوا يضطرون إليه حين يتحدث إليهم معلمهم عن النابغة وزهير والأعشى وامرئ القيس . كما أن وزارة المعارف وفقت إلى تنويع المطالعة بعض الشيء ، وكلفت لجنة تؤلف للتلاميذ كتباً تلائم هذا العصر الحديث ، ولكننا برغم هذا كله ما زلنا بعيدين أشد البعد من تحقيق الغرض الذى تدرس من أجله اللغة وآدابها فى مدارس التعليم العام ؛ فدرس اللغة وآدابها من أهم مصادر الثقافة العامة ، ولعله أن يكون أهمها وأعظمها خطراً . فهو بحكم مادته ومعانيه يتصل بالعقول والقلوب والأذواق جميعاً . وهو من أجل هذا مثقف للعقول مذك للقلوب ، مهذب للأذواق ، على حين تكاد الموائد الأخرى من مواد التعليم العام تتصل بالعقول وملكاتهما ليس غير .

فلا بد إذن من أن نطلب إلى درس اللغة وآدابها تثقيف العقل بما يقدم إلى التلاميذ من علم ، وتذكية القلب بما يقدم إليهم من تصوير رائع للمثل العليا ، وتقويم الطبع وتصفية الذوق بما يقدم إليهم من صور رائعة للبيان .

ومن المحقق أن في الأدب العربي القديم ما يعين على تحقيق هذه الأغراض ، ولكن من المحقق أيضاً أنه وحده على جماله وروعته وعلى عمقه وتنوعه ، لا يكفي لتحقيق هذه الأغراض ، ففي حياة الإنسان أشياء كثيرة متنوعة لم يعرفها الأدب العربي ولم يتصل بها . وفي الحياة الحديثة نفسها أشياء كثيرة لم يبلغها الأدب القديم بالطبع ، ولم يبلغها الأدب العربي الحديث بعد . ولا بد من أن يتصل بها التلاميذ ومن أن تتقف بها عقولهم ، وتذكي بها قلوبهم ، وتصفى بها أذواقهم . ومن أن يكون ذلك من طريق اللغة العربية نفسها لا من طريق لغة أجنبية ، لأن اللغة العربية أقرب ويجب أن تكون أقرب إلى نفوس التلاميذ ، ولأنها أبلغ أثراً ، ويجب أن تكون أبلغ أثراً في نفوس التلاميذ . ولأن من الحق علينا أن نجتهد ما استطعنا في حمل التلميذ على أن يحب لغته ويقدرها ويكبرها في نفسه ، ولا يراها أقل خطراً وأحق متاعاً وأضيق أفقاً من اللغات الأجنبية .

وقد قدرت الأمم الراقية هذا كله ، واحتفلت له وعينت به فجعلت من مواد الدرس الأدبي في المدارس العامة مادة الآداب الأجنبية على أن تدرس للتلاميذ في لغتهم الوطنية . فلا ينبغي أن ينتظر التلميذ الفرنسي خروجه من المدرسة العامة ليعرف شيئاً عن أدب

اليونان والرومان والإنجليز والألمان والإيطاليين والاسبانيين .
بل يجب أن يعرف هذا كله في أثناء الدرس ، وأن يستقبل الحياة
بعد أن يفرغ من الدرس وقد أخذ من هذا كله بطرف كما يقال .
ولا ينبغي أن يفرض على التلميذ تعلم اللغات الأجنبية ليلم بأدابها ؛
فإن ذلك شيء لا سبيل إليه ، وإنما يجب أن تقدم إليه لغته
الوطنية هذه الآداب سهلة سائغة قريبة المنال . ومن أجل هذا
تجد الفرق عظيمًا شنيعًا بين الطالب الأجنبي حين يتقدم إلى الجامعة
والطالب المصرى حين يتقدم لها أيضًا . ذلك واسع العلم ، بعيد
الأفق ، عميق المعرفة ، يتحدث عن كل شيء حديث الأليف له
الملم به . وهذا ضيق العلم ، محدود الأفق ، سطحي المعرفة ، لا يكاد
يتحدث إليك إلا عما سمع في المدرسة — وما قاله — وهو
إذا تحدث إليك فيه كان إلى الخطأ أقرب منه إلى الصواب .
لا تسلم حامل الشهادة الثانوية المصرية عن هوميروس ، ولا عن
بندار ، ولا عن هوراس ، ولا عن فيرجيل ، ولا عن دانت ، ولا عن
سرفنتيس ، ولا عن جوت ، ولا عن فكتور هوجو ، ولم أذكر شكسبير
لأن التلاميذ يسمعون عنه شيئًا في مدارسهم .

لا تسل حامل الشهادة الثانوية المصرية عن واحد من هؤلاء ؛
لأنك لن تجد عنده شيئاً . ومع ذلك فلم أذكر إلا جماعة من
أعلام الشعر لم أذكر الخطباء والكتاب والفلاسفة والمؤرخين ؛
لأننى لا أريد أن أطيل ولأننى يأس من أن تجد عند شباب
مدارسنا شيئاً إن سألته عن واحد من هؤلاء . وسل حامل
الشهادة الثانوية فى أى بلد من بلاد أوروبا الراقية عن شئت
من هؤلاء ومن غيرهم ، فستجد عنده ما يرضيك . ومهما أنس
فلن أنسى أنى حين ذهبت إلى فرنسا لإتمام الدرس كما كان
يقال ، وكنت قد ظفرت بالدكتوراه من الجامعة المصرية القديمة
لم أجد بدءاً من أن أستأنف الدرس الثانوى فيما بينى وبين
نفسى ، وأن أقرأ الكتب التى يقرؤها الصبية والشباب
المبتدئون . ولولا ذلك لما انتفعت بالاختلاف إلى السوربون ،
ولا أفدت من أساتذتها شيئاً . فإذا كان من الخير ومن الواجب
أن يدرس التلاميذ أدبنا العربى القديم والحديث فمن الخير
ومن الواجب أيضاً أن يدرس التلاميذ أطرافاً صالحة من
الآداب الأجنبية المختلفة قديمها وحديثها ، وأن يدرسوا ذلك فى
لغتهم العربية لا فى غيرها من اللغات ، وأن يقدم إليهم ذلك

في لفظ رائع رائق، وفي أسلوب ممتاز جميل. ستسألني وكيف السبيل إلى ذلك وقد ترجمت هذه الآداب إلى اللغات الأوروبية ولم يكديترجم منها شيء إلى لغتنا العربية، والجواب سهل يسير وهو أن وزارة المعارف لم تنشأ عبثاً، وإنما أنشئت لتحقيق هذا وأمثاله من الأغراض. وهذا موضوع سأعود إلى الحديث فيه بعد حين.

(٣٩)

وكأنى بك، وقد قرأت هذه الفصول التى تحدثت فيها عن التعليم العام وما ينبغى أن يدرس للتلاميذ فيه ، فأشفقت من كثرة وهالك هذه الكثرة، ورحمت التلاميذ واتهمتنى بالإسراف واعتقدت فيما بينك وبين نفسك أن هذا المنهاج الذى أعرضه للتعليم خيال ليس إلى تحقيقه من سبيل . ولكنى ألاحظ أولاً أن هذا الذى تراه خيالا يتحقق بالفعل فى جميع البلاد الأوربية الراقية .

وان عقل الفتى المصرى ليس أضيق ولا أضعف ولا أقل استعداداً من عقل الفتى الأوروبى . والناس جميعاً يعترفون بأن التعليم العام قد أصبح شاقاً عسيراً وهو صائر إلى الامعان فى المشقة والعسر ، لأن المعرفة الانسانية لم تبلغ قط من الكثرة والتنوع ومن الشعب والتفرع والاختلاف ما بلغته الآن ، ولأنها ستبلغ من هذا كله غداً وبعد غد أكثر مما بلغته اليوم . ولكن الناس كلهم يعترفون بأن لا بد مما ليس منه بد ، وبأن مهمة التعليم العام إنما هى إعداد التلميذ ليستقبل هذه الحياة الحديثة ، المعقدة المنوعة المختلفة استقبال القادر على احتمال أعبائها ، والنفوذ من مشكلاتها . وهو من أجل ذلك مكلف أن يعود التلميذ ممارسة

المقدمات لهذه المعرفة المختلفة التى لا تحصى . والمشكلة التى تعرض
للذين يدبرون أمور التعليم هى هذه ، معرفة مسرفة فى التنوع
والتشعب والاشتباك ، وتلميذ محدود الطاقة مهما يكن حظه من
القوة والذكاء . فكيف تكون الملائمة بينهما ؟ وكيف يهيا ثانيهما
لاستقبال أولاهما قويا جلدًا قادرًا على التصرف والاحتمال ؟

وليس حل هذه المشكلة مستحيلًا ، ولعله أن يكون أيسر مما
نظن ، بشرط أن نتخذ له عدته ، والّا يتأثر بظروف غير ظروف
التعليم وحاجاته وضروراته . وأنا أرى أن هناك شرطين
أساسيين ، يجب أن نحققهما لنحل هذه المشكلة حلا مقاربا .
الأول : ألا نسرف فى افعام البرامج بهذا العلم المفصل ، الذى يثقل
على المعلم والتلميذ جميعًا ، فيضطر الأول إلى كتابة المذكرات
ويضطر الثانى إلى الحفظ والاستظهار . وإذا كان من الواجب
أن يتقف التلميذ أثناء التعليم الثانوى فى التاريخ العام ، فليس من
الضرورى أن يؤخذ بمعرفة الحوادث الكثيرة المفصلة ، وإنما يمكن
فيما أظن ، بل يجب فيما أعتقد ، أن يبصر بالتاريخ وتطوره فى
غير إسراف ولا غلو فى عرض الحوادث ، وتفصيلها وأنا مطمئن
إلى أن تحقيق ذلك يسير إذا لم يحرص المؤرخون حين يضعون

برنامج التاريخ على أن يستأثروا بالتلميذ لعلمهم الذى يحبونه ويؤثرونه ويقدمونه على غيره من العلوم . وإذا اقتصد أصحاب كل فن وعلم فى برنامج فنيهم وعلمهم ، فقد ينشأ من هذا الاقتصاد المشترك توازن معقول فى البرامج والمناهج ييسر الأمر على التلميذ وعلى المعلم ويمكن التعليم العام من أن يهيب الشباب لاستقبال الحياة فى غير جهل بها ولاستقبال الدرس العالى فى استعداد حسن له .

والشرط الثانى أن يمنح التعليم العام ما ينبغى له من الوقت . وأنا أعتقد أننا نبخل على التعليم العام بعض الشيء . خمسة أعوام للتعليم الثانوى لا تكفى ، إذا لاحظنا مقدار ما نريد أن نهيب له الطالب من العلم . ونحن مشفقون من إطالة التعليم الثانوى نخاف أن يغضب الآباء والأبناء جميعا ، وما أشد خوفنا من غضب الآباء والأبناء . أولئك قد يخذلوننا فى الانتخابات وهؤلاء قد يضايقوننا بالاضراب والمظاهرات ولكن مصلحة التعليم يجب أن تكون فوق هذا كله .

وإذا لاحظنا أن مدة التعليم الثانوى فى بلد كفرنسا سبع سنين وأن الفتى إذا ظفر بالشهادة الثانوية فقد لا يتاح له أن

يتصل ببعض المعاهد العليا الخاصة حتى يستعد لها استعدادا خاصا ،
قد يحتاج إلى العام أو العامين لم نستكثر على التعليم الثانوى فى
مصر ست سنين . فإذا أضفنا إليها أعوام التعليم الابتدائى الذى
سيكون معه التعليم العام ، كانت مدة هذا التعليم عشر سنين . وأنا
واثق كل الثقة بأننا إذا عاجلنا المناهج والبرامج فى أناة ورفق
وفى نصح للعلم والمعلمين والمتعلمين جميعا لم نعجز عن تحقيق هذا
التوازن الذى يمكننا من تنفيف الشباب تثقيفا ملائما . وليس
عندى بأس إذا تم هذا الإصلاح من أن تقصر مدة الاستعداد
«لليسانس والبكالوريوس» فى بعض الكليات . فى كلية الآداب
والحقوق والتجارة والزراعة والهندسة والعلوم . فإن هذه الكليات
جميعا تنفق العام الأول من أعوام الدراسة فى تكميل التعليم
الثانوى الذى لم تكمله وزارة المعارف . وبهذا النحو من التخفيف
نصلح التعليم نفسه ونتقى ما نخافه من غضب الآباء والأبناء .

وواضح جداً أنى لا أريد أن أشق عليك ولا على نفسى
بتفصيل ما ينبغى من توزيع البرامج كما أتصورها على أعوام
الدراسة كما أقترحها ، فإن ذلك لا يفصل فى الكتب وإنما يفصل
فى اللجان .

(٤٠)

وقد تلومونى أشد اللوم لأننى عنيت بالناحية العقلية الخالصة من شئون التعليم العام ، ولم أقف إلى الآن عند ما يهتم له رجال التربية والتعليم فى هذا العصر الحديث أشد الاهتمام ، وهو ما يتصل بالتربية البدنية من أنواع الرياضة على اختلافها ومن العناية الدقيقة المتصلة بصحة التلاميذ والمعلمين . فأحب أن تعلم أنى لم أعرض عن ذلك تفريطا فيه أو تقصيرا فى ذاته ، ولأنى أشك فى قيمته وبعد أثره فى تكوين الشباب وإعدادهم النافع للحياة ، وانما أعرضت عنه لأنى لا أحسن العلم به ولا القول فيه .

وقد كتب فيه من هو أعلم به وأقدر عليه منى وهو الدكتور حافظ عفيفى باشا ، وحسبى أن أسجل هنا أنى أشاركه فيما يرى كل المشاركة وأدعو كما يدعو إلى أن تعنى الوزارة عناية جد وصدق بآبدان الشباب كما تعنى ، أو كما نريد أن تعنى بعقولهم . ولكنى أتمنى فى الوقت نفسه ألا تتخذ العناية بالرياضة وسيلة إلى إهمال التعليم أو إلى إغراء التلاميذ باللعب الفارغ وإضاعة الوقت فيما لا يغنى ، وأظن أنى لست فى حاجة إلى تفصيل هذا فقد فهمت عنى وزارة المعارف كما فهم عنى نظار المدارس ومراقبوا الألعاب الرياضية ما أريد أن أقول .

إنما المسألة الخطيرة التي أستطيع أن أقف عندها ، والتي يجب أن أقف عندها ، والتي لا يتم هذا البحث ألا بحلها هي هذه ، كيف السبيل إلى تحقيق هذا التعليم العام الذي تقترحه إذا لم نهى له المعلمين القادرين على النهوض بأعبائه في غير تقصير ولا قصور ؟ والجواب على هذه المسألة ألا سبيل إلى تحقيق هذا التعليم قبل أن نهى المعلم الصالح تهيئة صالحة وأن التعليم سيظل عندنا مضطربا فاسدا أشد الاضطراب وأقبح الفساد حتى ننظم أعداد المعلمين تنظيما حسنا . وأنا أعلم أن هذا مؤلم ولكن الشجاعة في أن نحتمل الألم عالمين به ، وفي ألا نسير سيرة النعامة التي تخفى رأسها حتى لا ترى الشر الذي يقبل عليها به الصائد . فالحقيقة المرة المؤلمة ، هي أن تعليمنا السيء سيظل سيئا أعواما تطول أو تقصر بمقدار ما نبذل من جهد في سبيل إعداد المعلمين الصالحين فكيف السبيل إلى إعداد هؤلاء المعلمين الصالحين ؟ هذه هي المسألة التي يجب أن نفرغ لها ونطيل الوقوف عندها شيئا والتي نبتدئ بها البحث عن شؤون التعليم العالي .

(٤١)

وأمرنا بالقياس إلى هذه المسألة كأمرنا بالقياس إلى غيرها من مسائل التعليم ، مضطرب أشد الاضطراب ، قد قام على الاختلاط من جهة وعلى التذبذب بين المذاهب والآراء المتناقضة من جهة أخرى ، وأقل ما يمكن أن يوصف به أنه قد مضى كما أستطاع أن يمضى ، لا كما يجب أن يمضى .

فنحن قد أنشأنا مدرسة المعلمين على النظام الفرنسى ثم أغيناها وعشنا أعواماً بدونها ، وجعلنا نأخذ المعلمين من الذين يخرجون من المدارس الابتدائية أو من المدارس الثانوية على أن تلقى إليهم وقتاً ما ، أثناء نهوضهم بالتعليم دروس يسيرة فى علوم التربية . ثم شعرنا بالحاجة إلى مدرسة المعلمين فلم ننشئ مدرسة واحدة ، وإنما أنشأنا مدرستين ، سمينا إحداهما مدرسة المعلمين الثانوية ، وسمينا الأخرى مدرسة المعلمين العليا . ثم أغينا المدرسة الأولى واكتفينا بالمدرسة الثانية ، ثم فتحنا باب الالتساب إلى هذه المدرسة أو أنشأنا فيها قسماً ليليا لا أدرى ولكننا أبجنا على كل حال لجماعة من المثقفين الموظفين أن يتقدموا لأداء امتحان النقل فى هذه المدرسة ثم لأداء الامتحان الأخير والظفر بالأجازة التى

تبيح لهم النهوض بأعباء التعليم ، سواءاً أنهضوا بهذه الأعباء بعد الظفر بالإجازة أم لم ينهضوا .

ولم يقف اضطرابنا في هذه المسألة عند هذا الحد ، بل فتح لنا باب جديد من أبواب الاضطراب ، فلم نتردد في ولوجه ، وفي ولوجه مضطربين كدأبنا في كل شيء . فتح لنا باب البعثات إلى أوروبا فأسرعنا إليه في حماسة وصفقت لنا الجماهير تشجيعاً وابتهاجاً .

ولكننا اضطربنا في أمر البعثات كما قلت ، فجعلنا نرسل الشبان بعد خروجهم من مدرسة المعلمين ، وجعلنا نرسلهم أثناء درسهم في مدرسة المعلمين ، وجعلنا نرسلهم قبل دخول مدرسة المعلمين متى ظفروا بالشهادة الثانوية . وجعل هؤلاء الشبان يذهبون إلى إنجلترا ويعودون منها ومعهم الإجازات الهينة والإجازات القيمة والإجازات التي تتوسط بين ذلك ، وجعلنا نحن ، بل جعلت وزارة المعارف تتلقى هؤلاء الشبان لقاء حسناً أحياناً ولقاء سيئاً أحياناً أخرى وتكلف أكثرهم النهوض بأمور التعليم على كل حال . ونشأ عن هذا الاضطراب أن اختلطت أمور التعليم أشد الاختلاط . اختلطت في المدارس واختلطت في الوزارة واختلطت في رؤوس

المعلمين والمتعلمين أنفسهم . وما بالها لا تختلط وقد اختلفت أنواع المعلمين الذين يعملون في المدارس ، والمفتشين الذين يشيرون على الوزارة فمنهم من ظفر بالإجازة من مدرسة المعلمين الثانوية ، ومنهم من ظفر بالإجازة من مدرسة المعلمين العليا ، ولم يذهب إلى انجلترا ، ومنهم من ظفر بها وذهب إلى انجلترا ، ومنهم من ذهب إلى انجلترا ولم يظفر بهذه الإجازة ، ولكنه اختلف إلى المدرسة عاملاً أو عامين . ومنهم من ذهب إلى انجلترا ولم يظفر بالإجازة ولا اختلف إلى المدرسة قليلاً ولا كثيراً . بل منهم من ظفر بالإجازة دون اختلاف إلى المدرسة ، ثم أقام في مصر ولم يذهب إلى انجلترا أو ذهب إلى انجلترا وعاد منها بهذه الإجازة أو تلك .

أفهمت هذا التنويع كله ؟ ألم يدركك الدوار لمجرد قراءته في هذه الأسطر القليلة ؟ فكيف لا يلح الدوار على وزارة المعارف ومدارسها حين تخضع له وتمعن فيه ؟ ومن المحقق أن الشباب المثقفين الذين لم يدركوا ذلك العصر ولم يدرسوا شؤونهم سيدهشون حين يقرأون هذا الكلام وسيقدرون أنى أعبت وأمزح كما تعودت أن أفعل بين حين وحين . ولكنى أوكد لهم أنى لم أعبت ولم أمزح ولم أتجاوز الحق الذى وقع بالفعل والذى ما نزال نخضع لآثاره إلى الآن .

على أن هذه القصة لم تنته بعد ، فقد أنشئت الجامعة المصرية الحكومية ، ولم تكد تبلغ من عمرها عامين حتى طمعت في النهوض بشؤون التعليم وجعلت تزعم — وكنت أنا لسانها في ذلك — أن كلية العلوم وكلية الآداب يجب أن تنهضا وحدهما بإعداد الشباب الذين يتهيأون للتعليم ، وتزويدهم بكل ما يحتاجون إليه من المواد العلمية على أن يتلقوا بعد تخرجهم ما يجب أن يتلقوه من علوم التربية في معهد ينشأ لذلك ويكون جزءا من الجامعة . وكانت حجتنا فيما كنا ندعو إليه ، الاقتصاد في المال من جهة فقد كان من السخف أن توجد كلية الآداب وكلية العلوم وأن تنفق الدولة عليهما ما تنفق من المال ، وأن توجد معهما مدرسة المعلمين ، وفيها القسم الأدبي والقسم العلمي ، والعناية بإعداد المعلمين وتنقيفهم وتخصيصهم في المواد التي يتهيأون لتعليمها من جهة أخرى ، وكنا نؤكد أن من الخطأ أن يتلقى الطالب مواد العلم ومواد التربية في طور واحد من أطوار حياته وفي مدرسة واحدة فلا يتقن هذه ولا تلك .

ومن الحق أن نسجل أن وزارة المعارف أعرضت عن دعوتنا تلك ، ووضعت أصابعها في آذانها ، أن كانت لها أصابع وآذان ،

ولكنها لم تستطع أن تمضى فى هذا الاعراض . فقد أراد صاحب السعادة على الشمسى باشا أن يتبين جلية الأمر فى هذا الموضوع فألف لجنة مشتركة من الجامعة والوزارة ، ثم لم تقنعه آراء هذه اللجنة فدعا خيرين فى شؤون التعليم ، أحدهما عالم سويسرى ممتاز فى أمور التربية وهو الاستاذ كلاباريد ، والآخر عالم انجليزى خبير بشؤون التعليم فى بلده وهو الأستاذ مان . وقد جاء هذان الخبيران فدرسا وحققا واستقصيا واتبها من هذا كله إلى تأييد رأى الجامعة .

ثم كان أن أنشئ معهد التربية وفنيت مدرسة المعلمين العليا قليلاً قليلاً فى كلية الآداب وكلية العلوم . ونشأ عن هذا كسب للتعليم من غير شك وكسب للجامعة من غير شك أيضاً ، لم تظهر نتائجه بعد ولكنها واضحة للباحث المستقصى منذ الآن ، وستظهر جلية للناس جميعا بعد قليل من الزمان . انتفع التعليم بهذا الإصلاح لأن المعلمين الذين يهيئون الآن يخصصون إلى حد بعيد فى المواد التى سيعلمونها . فهم يدرسونها فى الجامعة أربعة أعوام ، وهم يدرسونها دراسة تخصص وتعمق ، فهم إذا

خرجوا من الكليتين لا يحملون الإجازة في العلوم ، وإنما يحملونها في هذا القسم أو ذاك من العلوم ، ولا يحملون الإجازة في الآداب ، وإنما يحملونها في هذا القسم أو ذاك من أقسام الآداب . ولكن مدرسة المعلمين كانت قد أخرجت عدداً ضخماً من الذين ظفروا بإجازاتها ، على ذلك الاختلاف الذي فصلته لك آنفاً وكان هذا العدد الضخم ينتظر المناصب في المدارس . وكانت الجامعة لا تخرج في أعوامها الأولى إلا عدداً ضئيلاً من الذين يظفرون بدرجاتها ، ومع ذلك فقد قاومت وزارة المعارف هذا العدد الضئيل من الجامعيين ما وجدت إلى مقاومته سبيلاً لسببين يسيرين أشد اليسر ويجب أن نسجلهما هنا في صراحة وإخلاص . أولهما أن المسيطرين على أمور التعليم في الوزارة قد خرجوا من مدرسة المعلمين فهم يؤثرون زملاءهم وأبناء مدرستهم بالطبع . والثاني أن وزارة المعارف لم تكن تسيغ الجامعة أو تعرف لها طعماً . وما أظن أنها قد عودت فيها وحلقها ومعدتها إلى الآن ذوق الجامعيين وإساعتهم وهضمهم . فقد كانت وزارة المعارف تنظر ، وما زالت تنظر ، فيما أظن إلى الجامعيين وإلى الذين يخرجون من كلية الآداب خاصة نظرات فيها كثير من الخوف والاشفاق

ومن الشك والريبة أيضا . وقد ضاق الجامعيون بهذا أشد الضيق ، وكانت بينهم وبين الوزارة فيه خصومات متصلة وكنت أقف من هذه الخصومات موقفين متناقضين . أظن أن من حق أن أسجلهما هنا بعد أن أصبح تسجيلهما في صراحة لا يضر ولا يؤذى ، وإنما هو حق للتاريخ .

كنت إذا خلوت إلى الجامعيين الساخطين هدأتهم أحيانا ولومتهم أحيانا أخرى وبينت لهم أن الذين يحملون إجازة مدرسة المعلمين مصريون مثلهم وقد سبقوهم إلى التخرج فمن الحق أن يسبقوهم إلى شغل المناصب . وكنت إذا لاقيت المشرفين على الأمر في وزارة المعارف خاستهم أشد الخصام وجادلهم أعنف الجدل وربما أتهى الأمر بينهم وبينى إلى شيء من الشر .

وعلى هذا النحو مضت هذه الأعوام وشغلت وزارة المعارف من كان متبطلاً من خريجي مدرسة المعلمين وخلا الجو للجامعيين منذ الآن ، وأصبحت الوزارة مضطرة إلى أن تختار منهم كلما احتاجت إلى المعلمين . ولكن معهد التربية الذى أنشئ فى عام ١٩٢٩ لم يجد الطريق أمامه سهلة ولا ميسرة ولم يبرأ من الاضطراب الذى تورطت فيه مدرسة المعلمين . ومصدر هذا

الاضطراب ما قلته في فصل مضى وهو أنك لا تجنى من الشوك العنب . والشوك هنا هو وزارة المعارف بالطبع .

فقد أبت وزارة المعارف أن تكف يدها عن معهد التربية وتترك أمره للجامعة وأصرت على أن تحتفظ به لنفسها بحجة أنه يخرج لها المعلمين الذين تحتاج إليهم في مدارسها فلا بد من أن يكون لها الاشراف التام عليه . ولو أن وزارة المعارف آثرت المنطق والصواب في التفكير ، لفرضت إشرافها التام على كلية الآداب وكلية العلوم لأنهما تعدان لها المعلمين أيضاً . تعدانهم في العلم كما يعدهم معهد التربية من الناحية الفنية . ولكن وزارة المعارف لم تؤثر منطقاً ولا صواباً وإنما فكرت على هذا النحو وهذا يكفي . والغريب أنها ما زالت تفكر على هذا النحو إلى الآن .

وقد نشأت عن استئثار وزارة المعارف بشئون معهد التربية ألوان من الشر ، منها أنها جعلت هذا المعهد قسمين ، الأول يعد الطلاب للتعليم في المدارس الابتدائية ولا يجب أن يكون طلابه جامعيين ، وإنما يكفي أن يظفروا بالشهادة الثانوية . وعلى هذا النحو احتفظت وزارة المعارف بمدرسة المعلمين القديمة بعد أن

مسختها وشوهتها ونقصت أمد الدراسة فيها ونقصت ما كان يدرس فيها من العلم .

والثانى يهين الطلاب للتعليم فى المدارس الثانوية ، وهو القسم العالى الذى يجب أن يكون طلابه من الجامعيين . وقد جعلت وزارة المعارف أمد الدراسة فى القسم الأول ثلاثة أعوام وفى القسم الثانى عامين . والظريف أنها أسخطت طلاب القسم جميعاً وأسخطت نفسها على القسمين جميعاً . فأما طلاب القسم الابتدائى فقد سخطوا لأن المستقبل أغلق فى وجوههم وقضى عليهم أن ينفقوا حياتهم فى التعليم الابتدائى ، وأما طلاب القسم العالى فقد سخطوا لأنهم وجدوا أنفسهم فى بيئة أقل ما توصف به أن الفرق بعيد جداً بينها وبين البيئة الجامعية التى خرجوا منها . ووجدوا أنهم يضيعون وقتهم فى جهود أكثرها سخيف عقيم وأقلها لا يحتاج إلى هذا الوقت الطويل الذى ينفقونه فى المعهد ويضيعونه من أعمارهم . ووجدوا أنهم بعد هذا كله لا يجدون العمل فى المدارس الثانوية فمنهم من يعمل فى المدارس الابتدائية بعد أن أعد للعمل فى التعليم الثانوى ومنهم من يعمل فى المدارس الحرة ، ومنهم من يعمل فى الدواوين وقد كانوا جميعاً

يأملون غير هذا . وقد نشأ عن هذا السخط أن أقبل الشبان على أعمالهم كارهين لها ضيقين بها ، فلم يرضوا أنفسهم ولم يرضوا وزارة المعارف نفسها . فهذا لون من ألوان الشر الذى نشأ عن إبعاد المعهد عن الجامعة .

وهناك لون آخر لا يخلو من فكاكة فقد شعرت وزارة المعارف بأنها محتاجة إلى المعلمات كما هى محتاجة إلى المعلمين ، وكان الطبيعى أن يقبل الفتيات الجامعيات مع زملائهم فى المعهد أثناء الدرس على أن تكون لهن دارهن الخاصة التى يأوين إليها بالطبع ولكن صاحب المعالى حلمى عيسى باشا رأى أن من الخطر على الأخلاق ، فيما يظهر ، أن يختلف الفتيات والفتيان معاً إلى الدروس فى المعهد فأنشأت الوزارة لهن معهداً خاصاً ونسبت الوزارة ، أو جهلت ، أن هؤلاء الفتيات والفتيان قد اختلفوا معاً إلى الدروس فى الجامعة أربعة أعوام كاملة على الأقل قبل أن يدخلوا المعهد . وقد ترك حلمى باشا عيسى وزارة المعارف وضعف بعده سلطان التقاليد ، ولكن هذا المعهد الخاص بالفتيات ما زال قائماً وسيظل قائماً فيما يظهر حتى يقضى الله أمراً كان مفعولاً . ولون آخر من ألوان الشر الذى نشأ عن استئثار الوزارة بأمر

المعهد وهو أشد خطراً من كل ما قدمنا وهو أن وزارة المعارف التي قبلت أن يكون طلاب القسم العالى من حملة « الليسانس » فى الآداب « والبكالوريوس » فى العلوم لم تفكر فى أن هؤلاء الطلاب محتاجون إلى أساتذة من نفس الطبقة الجامعية التي كانوا يختلفون إلى دروسها فى الجامعة وإنما فرضت عليهم معلمين أقل ما توصف به كثرتهم أنها لم تهياً بعد للنهوض بإعباء التعليم العالى ، وأنها لا تستطيع أن تشيع فى نفوس الطلاب ما ينبغى للأساتذة من الثقة والحب والاحترام . وقد نشأ عن هذا أن أصبح المعهد سجنًا للذين يقبلون عليه من الطلاب . والطلاب مع ذلك يقبلون عليه كارهين ، لأنه وسيلة من الوسائل إلى كسب القوت . وبعض هذا الذى عرضته عليك الآن يكفى لإقامة الحجة القاطعة على أن التجربة قد أخفقت أشد الاخفاق ، وعلى أن أيسر التفكير يقضى بأن يحول معهد التربية عن الوزارة إلى الجامعة وقد رغب البرلمان فى ذلك ، ولكن وزارة المعارف ما زالت حريصة على أن تحتفظ بالمعهد خاضعاً لسلطانها .

وقد شعرت وزارة المعارف أثناء هذه التجربة المؤلمة بأن المعهد فى حاجة إلى الإصلاح ، ففكرت فى هذا الإصلاح وفكرت

واستشارت فيه كلية الآداب وكلية العلوم وألفت له لجنة مشتركة منها ومن الجامعة وقد عملت هذه اللجنة واتتهت إلى نتائج رفعتها إلى وزارة المعارف فى صيف سنة ١٩٣٧ وكان المنتظر أن تنفذ الوزارة ما تم الاتفاق عليه بينها وبين الجامعة ، ولكنها فى ذات يوم عدلت فجأة ولأسباب لا أعرفها عن هذا كله وألفت لجنة جديدة ، وعرضت عليها هذه اللجنة طائفة من الاقتراحات الجديدة التى لم تكذب تعلن فى الصحف حتى ثار لها طلاب كلية الآداب ثورة عنيفة فى وقت كانوا محتاجين فيه إلى الهدوء والفراغ للدرس .

هنالك رفعت إلى وزير المعارف صاحب السعادة بهى الدين باشا بركات هذا التقرير الذى أثبت نصه هنا لأنه يصور رأيي فيما ينبغي أن يكون لمعهد التربية من نظام ، ولكننى أحب أن أقول أنى آثرت المرونة فى هذا التقرير وعرضت على الوزير ألواناً من النظم بعضها يلائم المصلحة حقاً وبعضها فيه شئ من التسامح إن صح هذا التعبير ولكنها كلها على كل حال تصلح من أمر المعهد وتهون من الشر الذى انتهى إليه .

وهذا هو نص التقرير :

« الفكرة التي دعت إلى إنشاء معهد التربية ، هي وجوب الفصل بين الدراسة العلمية والفنية من جهة والاقتصاد في المال والجهد من جهة أخرى . فقد كانت مدرسة المعلمين العليا تجمع بين هاتين الدراستين فتحول بين الطالب وبين إتقان كل منهما . وكانت منذ أنشئت الجامعة تكراراً لا حاجة إليه فيما يتصل بدراسة العلوم والآداب . فكانت تكلف الدولة أموالاً لا حاجة إلى إنفاقها وتضيع على الأساتذة والطلاب جهوداً لو أنفقت في كليتي الآداب والعلوم لكانت أنفع وأجدى .

ولكن فكرة إنشاء المعهد لم تخلص من بعض الشوائب التي حالت بينها وبين الإنتاج الصحيح ووضعت في سبيل المعهد نفسه عقبات لا بد من تذليلها بل لا بد من إزالتها لأن المنفعة العامة يجب أن تكون فوق الاعتبارات الخاصة التي تحيط بحياة الأفراد والبيئات مهما تكن .

والواقع أن فكرة إنشاء المعهد لم تصادف استعداداً حسناً من جميع الجهات التي كان يعينها مثل هذا الأمر . فقد كانت وزارة المعارف سيئة الظن بالجامعة إلى حد ما قليلة الثقة بنجاحها

فما رسمت لنفسها من خطة وما احتملت من تبعة . وكانت وزارة المعارف معذورة في موقفها هذا لأن نظام الدراسة الجامعية كان يخالف كل ما ألفته من النظم الدراسية فكان يقع منها موقع الغرابة وربما وقع منها موقع الإنكار . وكانت تتردد في أن تعهد إلى الجامعة بتخريج المعلمين على هذا النظام الجديد ، مع أن عندها مدرسة لها نظم مألوفة وقد قامت بواجبها قياما حسنا . على أن الصواب انتصر آخر الأمر وقبلت وزارة المعارف في عهد حضرة صاحب المقام الرفيع محمد محمود باشا وحين كان حضرة صاحب المعالي الاستاذ أحمد لطفى السيد باشا وزيراً لها تحويل مدرسة المعلمين إلى مدرسة فنية صرفة ، والاعتماد على الجامعة في الدرس العلمى الخالص . ولكن نشأت فكرة أخرى جعلت قبول وزارة المعارف لهذا الإصلاح عقيماً أو كالعقيم ، وهذه الفكرة هي أن التعليم الفنى الذى يخرج المعلمين يجب أن يكون لوزارة المعارف نفسها وأن يخضع لما هو مألوف في الوزارة من النظم والتقاليد ومع أن مدارس المعلمين في أوروبا قد أصبحت منذ أواخر القرن الماضى أجزاء من الجامعات ومع أن الخبيرين اللذين استشارتهما وزارة المعارف في العلاقة بين

مدرسة المعلمين والجامعة قد أشارا بأن يكون المعهد جزءاً من الجامعة فقد أبت وزارة المعارف عند إنشاء المعهد إلا أن تحتفظ به ولا تجعل بينه وبين الجامعة إلا أضعف الصلات وأقلها نفعا .
فنشأ المعهد بعيداً عن الجامعة ولم يكد يقضى العام الأول من حياته حتى ظهر ظهوراً جلياً أنه لا يستطيع البقاء على هذه الحال التي أنشأته عليها الوزارة .

فطلاب هذا المعهد الذين يستعدون للتعليم في المدارس الثانوية قد تخرجوا من الجامعة وتعودوا فيها نوعاً من النظام الدراسي الخاص لم يجدوه في المعهد . ثم هم أخذوا بحظ من العلم مهما يكن حسناً فهو قليل لا يصح الاكتفاء به لتكوين المعلم الصالح في المدارس الثانوية . فلا بد من أن يستمروا في الدرس العلمى إلى حد ما ليقووا حظهم من العلم ويستطيع كل منهم أن يتخصص في الفرع الذى يريد أن يفرغ له . وهذه الدراسة العلمية لا يمكن أن تكون في غير الجامعة . والنظم التي فرضت على المعهد لا تمكن هؤلاء الطلاب من أن يتصلوا بالجامعة ويختلفوا إلى دروسها . وظهر ظهوراً واضحاً جداً أن المعهد يسير في طريق مدرسة أنشئت لتخريج علماء في التربية وفروعها وما يتصل بها من

العلوم . مع أنه إنما أنشئ ليعلم الطلاب مهنة التعليم قبل كل شيء . وواضح أن الطالب إذا أنفق من حياته سنتين كاملتين في درس التربية وما يتصل بها ، بعد العهد بينه وبين ما درس في الجامعة من العلم . حتى إذا أراد أن يعلم في المدارس الثانوية وجد نفسه مستعداً للتعليم مزوداً بوسائله الفنية . ولكنه قليل الحظ من المادة التي يجب أن يعلمها ، كالرجل الذي يحسن السباحة ويتقنها ولكنه لا يجد الماء الذي يسبح فيه ، أو لا يجد منه إلا قليلا لا يسمح بالسباحة . ذلك إلى أن العهد نفسه أحس ظائفة من الصعوبات حالت بينه وبين تحقيق أغراضه على الوجه الأكمل . فهو مقيد بالنظم الإدارية الدقيقة العتيقة التي تصل بين وزارة المعارف والمدارس التي تتبعها والتي تحول بين هذه المدارس وبين النمو ، والتي تشكو منها هذه المدارس ، وتلح في الشكوى . وقد أظهرت التجربة أن مجالس الإدارة للمدارس العليا ضيقة السلطة إلى حد لا يسمح لها بالإشراف المنتج على هذه المدارس ، وقد رأينا مدرسة الهندسة ومدرسة الزراعة ومدرسة التجارة تشكو من هذا النظام وتلح في التخلص منه وتظهر رغبة شديدة في الاتصال بالجامعة أوفى أن يكون لها نظام يشبه النظام الجامعي .

وقد تحقق لها ما كانت تتمنى فضمت إلى الجامعة سنة ١٩٣٥ فلا بد إذن من السعى لإخراج معهد التربية من هذا المأزق الذى لا يسمح للطلبة بالاستفادة ولا يسمح للأساتذة بالإفادة وتحقيق ما يطمحون إلى تحقيقه من الآمال . وإنما سبيل ذلك أن تسير مصر كما تسير البلاد الأخرى فتجعل معهد التربية جزءا من الجامعة كما أن مدرسة المعلمين العليا الفرنسية جزء من الجامعة وهذه المدرسة هى فيما يظهر النموذج الصالح لمدارس المعلمين العليا . وقد طالب المعهد نفسه بذلك غير مرة ورغب فيه البرلمان السابق إلى الحكومة فى دورته الأولى ، وألحت فيه الجامعة نفسها وما زالت تلح .

هناك اعتراض على هذه الفكرة وهو أن مدرسة المعلمين أو معهد التربية يخرجان المعلمين للمدارس الثانوية فلا بد من أن يخضعا خضوعاً تاماً لسلطان الحكومة التى يحق لها ويجب عليها أن تشرف على التعليم العام . وهذا الاعتراض لا يثبت أمام التفكير اليسير . فاتصال معهد التربية عندنا بالجامعة لا يخرجها عن سلطان الحكومة . وذلك لأن الجامعة فى مصر حكومية ، أنشئت بقانون وتنظمها قوانين وهى خاضعة للرقابة البرلمانية خضوع غيرها من

مصالح الحكومة . فتقوانينها تعرض على البرلمان ومناهج الدراسة في كليتها تعرض على البرلمان وميزانيتها تعرض على البرلمان ووزير المعارف مسئول عنها أمام البرلمان كما هو مسئول عن المصالح الأخرى التي تتألف منها وزارته فرقابة الحكومة على الجامعة متوفرة بأكمل معانيها وأوسعها وكل ما في الأمر أن الجامعة تخضع لرقابة وزير المعارف الذي هو رئيسها الأعلى وتفتل من رقابة مكاتب هذه الوزارة .

فليس هناك خوف إذن من أن يفلت معهد التربية من رقابة الحكومة إذا انضم إلى الجامعة . على أننا نفهم أن تكون هناك صلة قوية بين المعهد وبين وزارة المعارف من حيث أنه يخرج المعلمين الذين يعملون في مدارسها . ولذلك لا نريد أن يكون نظام معهد التربية مطابقاً كل المطابقة لنظام الكليات الجامعية الأخرى . وإنما نرى أن تمثل وزارة المعارف في مجلسه تمثيلاً قوياً يشبه تمثيلها الآن فإذا تفضلتم بقبول هذه الفكرة فاني اقترح ما يأتي :

١ — يضم معهد التربية إلى الجامعة المصرية على أن يكون وحدة من وحداتها المستقلة شأنه في الاستقلال شأن كلياتها السبع .

٢ — يكون للمعهد مجلس يتألف من أساتذته وأساتذته المساعدين وتمثل فيه وزارة المعارف تمثيلاً قوياً كما تمثل فيه كلية الآداب وكلية العلوم . أما تمثيل الوزارة في هذا المجلس فلما سبقت الإشارة إليه . وأما تمثيل الكليتين فلتحقيق الصلة بين المعهد وبين المدرستين اللتين تمدانه بالطلاب وقد تمدانه بالأساتذة أحياناً .

٣ — يعين وزير المعارف لهذا المعهد ناظراً لمدة خمس سنوات يجوز أن تتجدد . ويعين له وكيلاً على أن يكونا جامعيين وأن يكون أحدهما علمياً والآخر أدبياً .

فاذا قبلت هذه الاقتراحات ، ضمن لمعهد التربية النظام الجامعي وما يستتبعه من سعة الأفق والحرية التعليمية وحرية التصرف في ميزانيته في حدود القوانين الجامعية وضمن للطلاب الاتصال المتين بكلياتهم وأساتذتهم ، والقدرة على المضي في الاستعداد لنيل الدرجات الجامعية ، مع الأخذ بحظهم من الدراسة الفنية وضمن لوزارة المعارف الإشراف المعقول على هذا المعهد ما دامت ممثلة في مجلسه وما دام وزير المعارف يعين ناظره ووكيله على خلاف ما هو متبع في الكليات . فعميد الكلية يعينه الوزير بعد انتخاب الكلية له ويتجدد انتخابه كل ثلاث سنين ووكيل الكلية ينتخبه زملاؤه ولا يعينه الوزير .

وواضح جداً أن المعهد سيمثل في مجلس الجامعة كما تمثل الكليات وسيعد لنفسه اللوائح التي لا بد له منها ويحرضها على مجلس الجامعة لأقرارها قبل رفعها إلى الحكومة .

وبعبارة موجزة سيصبح كلية من الكليات لوزارة المعارف به صلة أقوى من صلتها بالكليات الأخرى . ويومئذ يكون الخير في أن يضع المعهد لنفسه لائحته الأساسية ولائحته الداخلية على نحو ما تفعل الكليات . وفي هاتين اللائحتين تنظم خطط الدراسة وتبسط مناهجها وبرامجها وتعرض هاتان اللائحتان بالطبع على مجلس فني هو مجلس الجامعة . فإذا أقرهما رفعتا إلى معالي الوزير فعرض الأولى على مجلس الوزراء ثم على البرلمان ليصدر بها القانون وعرض الثانية على مجلس الوزراء ليصدر بها المرسوم .

وهذه الخطة تسمح بالإناء والروية والتثبت في تنظيم المعهد ووضع ما يلائم حاجة التعليم في مصر من النظام .

وقد لا تقع هذه الاقتراحات من نفس معاليكم موقع القبول وقد تؤثر إبقاء المعهد منفصلاً عن الجامعة وفي هذه الحال اقترح أن يستمتع المعهد باستقلال يشبه استقلال الجامعة لأن هذا

الاستقلال شرط أساسى لكل تعليم حر منتج وأن ينشأ له مجلسان أحدهما مجلس الأساتذة وهو يتألف من أساتذة المعهد وأساتذته المساعدين وتكون له اختصاصات مجالس الكليات والآخر مجلسه الأعلى وتكون له اختصاصات مجلس الجامعة ويكون متصلاً بالوزير وخاضعاً لرقابته غير متأثر برقابة المكاتب فى وزارة المعارف لأن هذه الرقابة لن تنفعه وقد تضره ولا سيما بعد أن لم تبق فى وزارة المعارف إدارة للتعليم العالى .

ولا بد من أن تمثل فى هذا المجلس الأعلى جهات ثلاث . الأولى المعهد نفسه ، والثانية وزارة المعارف التى تستمد من المعهد من تحتاج إليهم من المعلمين . والثالثة الجامعة ولا سيما كلية العلوم وكلية الآداب لأنهما تمدانه بالطلاب . ولا بد من تحقيق التعاون الدقيق بينهما وبين المعهد .

والخير حينئذ فى أن يضع المعهد لنفسه لأئحته الأساسية ولأئحته الداخلية على نحو ما اقترحت لو ضم المعهد إلى الجامعة .

وقد لا يصادف هذا الاقتراح الثانى من معاليكم قبولا حسناً وقد تفضلون أن يظل المعهد كما هو تابعاً لوزارة المعارف لا للوزير

وخاضعاً كغيره من المدارس لسلطان الوزارة لاحظ له من الاستقلال .
ومع أنى أستبعد كل الاستبعاد أن تؤثروا هذا الرأى أو تتجهوا
هذا الاتجاه لما أعرفه من أرائكم الخاصة فى حرية التعليم ، ولما
ينبغى للهيئات التعليمية العليا من الاستقلال فانى أعرض على
معاليكم أموراً أرجو أن تفضلوا بالنظر فيها والعناية بها .

الأول — أن وزارة المعارف ، إلى الآن ، لم تفرق بين فكرتين
لا بد من التفريق بينهما .

الأولى تخريج أساتذة إحصائين فى التربية وما يتصل بها
من العلوم .

والثانية تخريج أساتذة يدرسون فى المدارس الثانوية فروع العلم
المختلفة . وقد نشأ عن اختلاط هاتين الفكرتين أن فرض التعمق
فى التربية وعلومها وفنونها على قوم سيعلمون التاريخ أو الجغرافيا
أو اللغات الأجنبية مع أنهم لا يحتاجون إلى هذا التعمق ، وإنما
يحتاجون إلى ما يعلمهم مهنة التدريس ، ولعلمهم أشد حاجة إلى
أن يتعمقوا فى الفروع التى سيعلمونها فى المدارس ونحن نشكو الآن
من أن المعلمين فى المدارس الثانوية ضعاف الحظ من التخصص
فى المواد التى يدرسونها ، فلا بد من تقوية حظهم من هذا التخصص

ولا بد من ألا نرهقهم بما لا يحتاجون إليه ليفرغوا لما يحتاجون إليه .

وإذا ففرضُ سنتين على الطلاب بعد تخرجهم من الجامعة دون تفريق بين من يتخصص فى التربية ومن يتخصص فى أى فرع آخر من فروع العلم أسراف لا بد من إصلاحه . وأنا أعتقد أن الطريقة التى أقترحها اللجنة المشتركة بين الوزارة والجامعة لتخريج المعلمين هى الطريقة المثلى فهى تقتضى أن يختار الطلاب للمعهد من كليتى العلوم والآداب بعد أن ينفقوا فىهما سنتين ، وأن يكون اختيارهم بنحو من المسابقة . ثم يقبل هؤلاء الطلاب على النظام الداخلى فى المعهد فيخضعون فيه للرقابة الدقيقة التى يحتاج إليها المعلم ليتعود النظام والدقة فى التفكير وفى القول وفى السيرة أيضاً . ويسمعون فى المعهد بعض المحاضرات والدروس التى تتصل بالتربية وفنونها ، على أن تكون قليلة ولكن متقنة ويكلفون أثناء ذلك الاختلاف الى دروس الجامعة حتى يظفروا بدرجة «الليسانس» أو «البكالوريوس» . ويجوز بعد ذلك أن يكلفوا التعليم فى المدارس على سبيل التمرين وأن يستمر استماعهم لبعض المحاضرات والدرس فى المعهد على أن يمنحوا مرتبات متواضعة فى السنة الأولى فاذا

أتموها وظفروا بإجازة المعهد ثبتوا فى مناصبهم ومنحوا مرتباتهم كاملة .
أما الذين يراد تخصيصهم فى علوم التربية فهؤلاء يبقون فى المعهد
سنتين كاملتين بعد التخرج من الجامعة وقد يحسن أن يكلفوا
الحصول على درجة جامعية فى علوم التربية . ومن هؤلاء يكون
نظار مدارس المعلمين وأساتذة التربية فيها وبعض المفتشين فى
الوزارة . والذين يمكن أن تعتمد الوزارة عليهم فى كل ما يتصل
بشئون الطفولة وشئون التعليم الأولى بوجه عام .

الأمر الثانى أنه لا يكفى أن يظفر الشاب بدرجة جامعية
 وإجازة من معهد التربية ليكون معلماً مرضياً من جميع الوجوه
 بل لا بد من أن يتاح لهؤلاء الشبان الاتصال الوثيق بالجامعة
 والظفر بدرجاتها العلمية العليا . ذلك يمكنهم من إتقان علومهم
 وقد يكون من بعضهم الاختصاصيون الأفذاذ الذين ينتجون فى العلم
 إنتاجاً حسناً ويرتقون إلى التعليم فى الجامعة نفسها .

ومن أجل هذا يجب ألا تقطع الصلة بينهم وبين الجامعة
 وألا يكتفى من هذه الصلة بأيسرها وأهونها وإنما يمكن الطلاب
 من الاختلاف إلى دروس الجامعة ويجعل حصولهم على درجة
 «الماجستير» شرطاً لتكليفهم التعليم الثانوى كما أن الحصول على
 درجة الدكتوراه شرط للتعليم فى الجامعة .

الأمر الثالث أن الشاب الذى يتهيأ للتعليم محتاج إلى شيئين يظهران متناقضين ولكنهما فى حقيقة الأمر يكمل كل منهما صاحبه ، محتاج إلى هذه المراقبة الدقيقة الشديدة التى تعودده ما أشرت إليه من النظام فى التفكير والقول والعمل ، ومحتاج فى الوقت نفسه إلى هذه الحرية العلمية الواسعة التى لا تكاد تجد ، والتى هى الشرط الأول والأخير لخصب العقل والإنتاج العلمى الصحيح . وما أظن أن تحقيق هذين الأمرين ممكن إلا بأن يعيش طلاب معهد التربية فى الجو الجامعى الحر ، وأن يعيش طلاب الجامعة فى جو معهد التربية المنظم الدقيق .

وأرى أنى آخر الأمر قد رجعت إلى اقتراحى الأول : وهو أن يصبح معهد التربية جزءاً من الجامعة ، ولست أدرى ما الذى يمنعنا من ذلك ومصر هى البلد الوحيد الذى يفصل بين معهد التربية وبين الجامعة .

لذلك أرجو أن يكون الله عز وجل قد أتاح لهذه الفكرة الإصلاحية الكبرى فرصة النفاذ فتتفع بها معاليكم ويجعل تحقيقها على يديكم فذلك خير ما نتمنى لمصلحة التعليم والمتعلمين .

ولكن بهى الدين باشا بركات لم يطل إشرافه على وزارة

المعارف ، ولم يتح له أن يقضى فى أمر معهد التربية . على أنى
أسجل له مع الشكر والثناء أنه لم يكذب يتحدث إلى فى أمر المعهد
ويسمع منى ويتلقى هذا التقرير حتى وقف كل إجراء كان قد
اتخذ ، ووعد بأن يدرس الأمر على مهل ، وألا يقضى فيه حتى تكون
بينه وبين الجامعة مناقشة عميقة تنتهى إلى الاقتناع بما يحقق
مصلحة التعليم .

ثم أُعجل الرجل عن ذلك فترك الوزارة . وعرضت قضية المعهد
مرة أخرى على صاحب المعالى هيكل باشا . وقد غنى هيكل باشا
بهذه القضية عناية خاصة ، فألف لها ولغيرها من شؤون إعداد المعلمين
لجنة تولى رياستها ومثلت فيها الجامعة والوزارة . ودرست اللجنة
هذا الموضوع درساً عميقاً ، وانتهت من هذا الدرس إلى نتائج إن
لم تحقق أمل الجامعة كله فقد حققت منه مقداراً لا بأس به ،
حققت جوهره وهو أن يُتخير الطلاب لمعهد التربية بين زملائهم
من طلاب كليتى الآداب والعلوم إذا بلغوا السنة الثالثة ، وأن تشرف
عليهم لجنة من المعهد والجامعة إشرافاً متصلاً دقيقاً يمس درسمهم
ويمس حياتهم اليومية ، ويهيئهم للحياة المنظمة والبحث المنظم . فإذا
ظفروا بالدرجة الجامعية أقاموا فى المعهد سنة يحسنون فى أثناءها
ما يحتاجون إليه من مواد التربية وفن التعليم .

ولست أدري وأنا أملى هذا الحديث إلامَ صارت هذه النتائج
التي انتهت إليها اللجنة ، ولكنى أعلم أنها أقل ما يمكن لإعداد
المعلم الصالح .

وقد كدت أنسى نتيجة عظيمة الخطر انتهت إليها اللجنة : وهي
إلغاء القسم الابتدائي من معهد التربية ، والرجوع إلى رأى الجامعة
الذى يريد ألا ينهض بشئون التعليم العام إلا الجامعيون ؛ لأن
التعليم الابتدائي فى حقيقة الأمر ليس إلا أول التعليم الثانوى .
وبعد فأنا واثق كل الثقة بأن إصلاح معهد التربية رهين بضمه
إلى الجامعة لأسباب سأعرض لها فى غير هذا الموضع ، ولكن ما انتهى
إليه المعهد من هذا الاستقلال الذى أرجو أن يكون صحيحاً مجدياً
خير من لا شىء .

(٤٢)

ولون آخر من ألوان الاضطراب اضطرتنا إليه ظروف حياتنا العقلية في القرن الماضي ، ولكننا لم نستطع أن نخلص منه إلى الآن ، ويظهر أننا قد نحتاج إلى زمن طويل لنخلص منه لأنه معقد في نفسه بعض الشيء ، ولأن السياسة وشهواتها تزيده في كل يوم تعقيداً إلى تعقيد : وهو هذا الذي يتصل بإعداد المعلمين للغة العربية .

فقد أحس المشرفون على شؤون التعليم منذ أكثر من نصف قرن أن تعليم اللغة العربية محتاج إلى كثير من العناية ليصبح ملائماً للتقدم الذي ظفرنا به في التعليم المدني . وأحسوا أن الأزهر لا يستطيع أن ينهض بهذه المهمة لمكانه حينئذ من الإسراف في المحافظة ، والامتناع على التجديد ، والعجز عن أن يسيغ العلم الحديث ، بل عن أن يقبل التفكير فيه . وأحسوا أن تكوين المعلم للغة العربية يجب أن يجارى إلى حد بعيد تكوين المعلم لأي مادة من مواد العلم . ولكنهم نظروا فرأوا من جهة أن الذين يتعلمون في المدارس المدنية لم يهيأوا تهيئة صالحة للنهوض بهذه المهمة لأنهم لم يأخذوا بحظ معقول من الثقافة العربية الإسلامية التي هي الأصل لكل تخصص في اللغة وآدابها . ورأوا من جهة أخرى أن بين اللغة

العربية وبين الدين صلة قوية لا تجحد وأن اتزاعها في عنف من الأزهر قد يثير الخواطر كما يقال وقد يحدث من الاضطراب ما لا حاجة إليه ففكروا في إنشاء مدرسة خاصة تكون شيئاً وسطاً بين التعليم القديم والتعليم الحديث وتكون صلة بين الأزهر وبين الحياة يؤخذ فيها طلاب أزهيون قد تتقفوا إلى حد حسن بالثقافة العربية الإسلامية ثم يتقنون من أصول العلوم المدنية وفروعها بمقدار معقول ثم يكلفون تعليم اللغة العربية في المدارس العامة . ومن أجل هذا كله أنشأوا مدرسة دار العلوم .

وما من شك في أن إنشاء دار العلوم قد كان في أواخر القرن الماضي خطوة موفقة تدل على شعور صادق بحاجة التعليم الحديث وتدل على تقدير حسن لظروف الحياة السياسية والاجتماعية وتدل على الرغبة في أن يكون التطور في مصر معتدلاً بريئاً من الغلو والعنف .

وما من شك أيضاً في أن دار العلوم قد حققت ما كان ينتظر منها فأنشأت أجيالاً من المعلمين أدنى إلى التجديد من أجيال الأزهر وأحرص على المحافظة من أجيال التعليم المدني . وقد نهضت هذه الأجيال بتعليم اللغة العربية على وجه لعله

لام ما كانت تريده وزارة المعارف ، وما كانت تريده بيئات المدارس المدنية . ولكنى مخلص كل الإخلاص ، صادق كل الصدق ، حين أقرر أنى غير واثق بأنه كان ملائماً لحاجة اللغة العربية نفسها ، وحين أقرر أن هذه الأجيال من خريجي دار العلوم لم تحقق من إحياء اللغة العربية وآدابها ما كان خليقاً أن يظن بها ، وحريراً أن ينتظر منها .

ودار العلوم قد أخرجت من غير شك أساتذة نابهين لهم فضل كثير على هذه الأجيال التى تعاقبت على مصر من المتعلمين فى الخمسين سنة الأخيرة . ولكنى لست مقتنعاً ، وقد لا يكون من السهل أن أقنع ، بأنهم قد أحدثوا فى حياة اللغة العربية شيئاً ذا خطر ، أو أضافوا إلى تراثها شيئاً خليقاً بالبقاء .

وقد تطور الأدب العربى فى موضوعه ومادته ، كما تطور فى أشكاله وصوره أثناء هذا العصر الحديث ، فنشأت فيه فنون لم تكن معروفة كما ارتقت أساليبه ارتقاء يوشك أن يكون طفرة . ولكن من المحقق أن دار العلوم لم تكد تشارك فى شىء من هذا إلا بمقدار ضئيل جداً لا يلائم ما كانت خليقة أن تحدث من النتائج والآثار .

فكبار الشعراء الذين امتاز بهم أدبنا المصرى فى هذا العصر لم يخرجوا من دار العلوم ، ولم يتلقوا العلم عن أساتذتها . وما أعرف أن حافظاً أو شوقى أو صبرى أو البارودى أو غيرهم من شعرائنا الأفاضل قد اختلفوا إلى دروس العلم فى هذه المدرسة الموقرة . وكبار الكتاب الذين قادوا الرأى المصرى منذ أواخر القرن الماضى لم تخرج كثرتهم من هذه المدرسة ، ولم تتلق فيها العلم . وما أعرف أن لطفى السيد وهيكلا ومصطفى عبد الرازق وعباس العقاد وإبراهيم المازنى وأمثالهم من الكتاب الذين نشأوا العقل المصرى فى هذه الأجيال الحديثة قد كانوا من تلاميذ دار العلوم . وكبار المصلحين والمفكرين فى الدين والسياسة وشئون الاجتماع لم يخرجوا من هذه المدرسة أيضاً . وما أعرف أن محمد عبده وسعد زغلول وقاسم أمين قد خرجوا من هذه المدرسة أو اختلفوا إليها .

فالإنتاج الأدبى الذى تعتمد عليه نهضتنا المصرية الحديثة قليل التأثير جداً بهذه المدرسة ، وليس من شك فى أن من يؤرخ الآداب المصرية فى هذا العصر مضطر إلى أن يرد هذا الإنتاج إلى مصدرين عظيمين : أحدهما الأزهر نفسه ، والآخر التعليم المدنى الحديث .

فأما الأزهر فقد كون جماعة من المفكرين والكتاب تكويناً
أزهرياً خالصاً ، ثم أُتيح لهذه الجماعة أن تتصل بالحياة العاملة ،
وأن تتثقف بالثقافة المدنية ، فنبغت نبوغاً ظاهراً ، وتركت في
حياة مصر آثاراً باقية . وحسبك بما تركه محمد عبده وسعد زغلول .

وأما التعليم الحديث فقد صادف عقولاً ممتازة ، وقلوباً ذكية
قاومت ضعف التعليم المصرى وفساده واضطراب أموره ، فخرجت
منه مبرزة متفوقة ، وأتمت ما كان ينقصها ، وسيطرت على الحياة
العقلية وعملت في تكوين الأجيال الحديثة ، وما زالت تعمل في
قوة وخصب ونشاط . فقد خرج المازنى من مدرسة المعلمين العليا ،
ولم يتم العقاد درسه في المدارس العامة ، وخرج هيكل من
مدرسة الحقوق . وقل مثل هذا في أمثالهم ، وأعجب لفريق
منهم لم يذهب إلى أوروبا ، ولم يختلف إلى جامعاتها ، ولكنه على
ذلك قد أبلى في إصلاح الحياة العقلية المصرية بلاءً مجيداً لم
يبلغ بعضه كثير من الذين ذهبوا إلى أوروبا ، وعادوا منها بالإجازات
والدرجات . فإذا أردنا أن نذكر بعض الذين أخرجتهم دار
العلوم لم نستطع أن نجد بينهم من نقيسه إلى هؤلاء وأمثال هؤلاء
من الذين أخرجهم الأزهر والتعليم المدني الحديث .

بل إن إخفاق دار العلوم قد كان أبعد مدى مما ذكرنا .
وعزيز على أن أقول هذا وأن أكرره ولكنه حق ليس إلى
إخفائه من سبيل . فإن دار العلوم لم تنجح فيما كان ينبغي أن
تنجح فيه من تجديد علوم اللغة العربية وإصلاحها والملاءمة بينها
وبين حاجات الحياة الحديثة ، وإنما نجحت في الاختصار والاختزال
فما زال النحو والصرف وعلوم البلاغة كما كانت قبل أن تنشأ
دار العلوم ، ولكن الذين خرجوا من دار العلوم قد اختصروا
واختزلوا وألقوا لطلاب المدارس متوناً مكتون الأزهر عليها مسحة
من الجدة ولكنها في جوهرها متون لا أكثر ولا أقل . بل لم
توفق دار العلوم إلى ما كان ينبغي أن توفق إليه من تحبيب
اللغة العربية إلى نفوس التلاميذ وتزيينها في قلوبهم ، فضلاً عن
تقويتهم فيها ، وتثقيفهم الصحيح بها ، وتمكينهم من أن ينتجوا
ما كان ينبغي من الآثار الأدبية القيمة .

ومن المحقق أن العقاد والمازني وهيكلا وأمثالهم قد أنتجوا من
هذه الناحية أكثر جداً مما أنتجت دار العلوم . فهم قد كونوا
لأنفسهم آراء في الأدب ، وهم قد ألقوا هذه الآراء في نفوس
الشباب ، وهم قد جمعوا حولهم من هؤلاء الشباب تلاميذ تأثروهم

وساروا سيرتهم ، ولم تستطع دار العلوم أن تبلغ من هذا شيئاً .
ومصدر هذا الإخفاق الذى اضطرت إليه دار العلوم اضطراراً أنها
لم تكن طبيعية ، وأن التعليم فيها لم يكن ملائماً لمنطق الأشياء .
فهى قد أعرضت عن تعمق العلوم الإسلامية كما يفعل الأزهريون
وهى لم تستطع أن تتعمق العلوم المدنية كما تفعل المدارس العامة
وهى إذن تخرج أجيالاً من المعلمين المضطربين بين القديم والجديد
لا يستقرون فى ناحية ولا فى أخرى لأنهم لم يهيأوا للاستقرار فى
هذه الناحية أو تلك . ولست أخفى عليك ولا على نفسى أنى
أرحم الذين أخرجتهم دار العلوم وأشفق عليهم أشد الإشفاق فهم
ضحايا هذا التطور الحديث . إذا تحدثوا إلى الأزهريين فى علومهم
الأزهرية لم يستطيعوا أن يثبتوا لهم لأنهم لم يدرسوا ما درسوا
وإذا تحدثوا إلى المدنيين فى علومهم المدنية لم يستطيعوا أن يثبتوا
لهم لأنهم لم يأخذوا بمثل حظوظهم من الثقافة فهم ضائعون بين
أولئك وهؤلاء . وأغرب الأمر أنهم ليسوا ضائعين بالقياس إلى
الحياة الثقافية وحدها بل هم ضائعون بالقياس إلى الحياة المادية
أيضاً . فقد أصلحت الشؤون المادية للأزهر حتى ظفر كثير من
علمائه بحياة راضية تلاءم ما ينبغى لهم من الكرامة وراحة البال .

وأصلحت شئون المعلمين المدنيين وفتحت لهم أبواب من الرق وحسنت
 حالهم بعض الشيء وإن كانوا بعيدين كل البعد عن أن يبلغوا
 ما ينبغي لهم من الأمن والراحة والاطمئنان . ولكن الذين خرجوا
 من دار العلوم ما يزالون يلقون من الجهد والضنك والضيق ما لا
 يلقاه أولئك ولا هؤلاء . ولست أتردد في أن أووثم الدولة إذا
 لم تنصف^(١) هؤلاء الناس الذين ينهضون بواجباتهم كما ينهض غيرهم
 بواجباتهم ، ولعلمهم أن ينهضوا بها خيراً مما ينهض بها بعض الناس
 وما ينبغي أن يلاموا ولا أن تحمل عليهم التبعات إذا لم يحققوا
 آمال الناس فيهم وأى المعلمين يحقق آمال الناس فيه ! وما ذنب
 المعلم إذا لم تعدده إعداداً حسناً ولم تهيئه تهيئة صالحة ثم حملته
 الأعباء الثقالة فلم يحتملها وطلبت منه القمر فلم يستطع أن يبلغك
 إياه ، لا لأنك لم تعدده لذلك كما ينبغي فحسب ، بل لأنك
 تقص جناحه وتضطره الى حياة بغیضة تقتل في نفسه الطموح
 وتغلق في وجهه أبواب الأمل وتضطره الى الخمول والخمود وإلى
 اليأس والقنوط . ولكن هذه قصة أخرى لست الآن بإزاء الحديث
 عنها . ولست في حاجة إلى أن أقف عند ما كان من اضطراب
 وزارة المعارف في أمر دار العلوم وما حاولت أن تمسها به من

(١) خطأ صاحب المعالي هيكلاً باشا في هذه السبيل خطوات ليس بها بأس

ألوان الإصلاح . فليس فى شىء من هذا كله خير ما دامت النتيجة المحققة التى لا يمارى فيها أحد هى أننا نشكو من تعليم اللغة العربية فى هذه الأيام ، كما كان يشكو منه المشرفون على التعليم حين أنشأوا دار العلوم .

على أن اضطرابنا فى أمر تعليم اللغة العربية لم يقف عند هذا الحد ، وإنما أضيف إليه ما زاده تعقيداً إلى تعقيد . فقد أنشئت الجامعة المصرية ، وأنشئت فيها كلية الآداب ، وأنشئ فى هذه الكلية قسم اللغة العربية واللغات الشرقية . وجعلت كلية الآداب تطمع فى أن تزاخم دار العلوم على تعليم اللغة العربية فى المدارس العامة ، وتنافسها فيه ، وتزعم أنها أملك لهذا التعليم ، وأقدر على النهوض به ، لأن طلابها يدرسون من العلم ما لا يدرس فى دار العلوم ، ويحصلون من الثقافة ما لا يحصل فى دار العلوم . وفى أثناء هذا تطور الأزهر ، وشرعت له قوانين جديدة ، وأراد أن تكون له كليات كما أن للجامعة كليات ، فظفر بما أراد ، وأنشئت فيه كلية اللغة العربية . وكان الأزهر أمهر من الجامعة ومن دار العلوم حين هيا قانونه الجديد ، فلم يقنع بما كان ينبغى أن يقنع به من تكليف كلية اللغة العربية فيه تخريج المعلمين للغة العربية فى كلياته

ومعاهده ، ولكنه أراد ، وقبلت منه الدولة وأثبتت له فى القانون أن يكون من حقه تخريج المعلمين للغة العربية فى مدارس الدولة على اختلافها .

ونشأ عن هذا الاضطراب العظيم اختلاط عظيم مثله . فى مصر الآن معاهد ثلاثة تخرج المعلمين للغة العربية : هى دار العلوم ، وكلية الآداب فى الجامعة ، وكلية اللغة العربية فى الأزهر . والدولة حائرة بين هذه المعاهد الثلاثة ، لا تدرى كيف تصنع ، ولا تعرف كيف تقول . لا تستطيع أن ترد دار العلوم عن تعليم اللغة العربية ، وهى قد أنشأتها لهذا الغرض ؛ ولا تستطيع أن ترد كلية الآداب عن تعليم اللغة العربية ، وهى قد أنشأتها بقانون ، وهى تنفق عليها الأموال الطائلة ، وهى تأخذ منها المعلمين للمواد الأخرى ، وهى تجرب أبناءها فى تعليم اللغة العربية ، فتحمد التجربة ويشهد بذلك المفتشون من أبناء دار العلوم أنفسهم ؛ ولا تستطيع أن ترد الأزهر عن تعليم اللغة العربية ، لأنها قد اعترفت له بهذا الحق فى قانون أقره البرلمان . ومع ذلك فلا ينبغى أن تلوم الدولة إلا نفسها ، فقد رُفعت إليها المشورة ، وأهديت إليها النصيحة ، ولكنها لم تسمع لناصح ، ولم تحفل بمشير نصح لها بالألا تقبل من الأزهر ما طمع فيه ،

لأن الأزهر معهد للتعليم الدينى الخالص لا لتخريج المعلمين فى المدارس المدنية ، ولأن التعليم فى المدارس المدنية يقتضى أن تشرف وزارة المعارف على تكوين المعلم إشرافاً ما ، وأن تمنحه هى إجازة التعليم ، ولأن المعلم الذى سيخرجه الأزهر سيكون خاضعاً لسلطانين : أحدهما مدنى فى الوزارة ، والآخر دينى فى الأزهر ، فلم تحفل بذلك لأنها كانت خائفة من الأزهر ، ولأن ظروف السياسة كانت تفرض عليها هذا الخوف .

ونصح لها بأن تضم دار العلوم إلى الجامعة على أن تكون فيها مدرسة اللغة العربية واللغات الشرقية ، وعلى أن يذهب الذين يريدون من طلابها التخصص فى تعليم اللغة العربية إلى معهد التربية كغيرهم من طلاب الآداب والعلوم ، فلم تحفل بذلك ، ولم تسمع له لأنها كانت خائفة من دار العلوم ، ولأن ظروف السياسة كانت تفرض عليها هذا الخوف .

والمضحك المؤلم من أمر وزارة المعارف أنها تشكو دائماً من إخفاق دار العلوم ، وأن حمى هذه الشكوى تلمّ بها فى كل عام حين تظهر نتائج الامتحانات ، وأنها مع ذلك لا تستطيع أن تواجه الإصلاح ، ولا أن تقدم عليه . وقد أذكر أنى رفعت إلى مدير

الجامعة حين كان الأستاذ نجيب الهلالي بك وزيراً للمعارف سنة ١٩٣٥ تقريراً أطلب فيه ضم دار العلوم إلى الجامعة بعد أن ضمت إليها مدارس التجارة ، والزراعة ، والهندسة ، والطب البيطرى ، وأبين فيه رأيي فيما ينبغي لإعداد معلم اللغة العربية ، وطلبت إليه أن يرفع هذا التقرير إلى وزير المعارف من جهة ، وإلى مجلس الجامعة من جهة أخرى . وقد رفع مدير الجامعة هذا التقرير إلى وزير المعارف ، ثم حاولت أن أتكلم فيه مع الوزير ، فطلب إلىّ باسمًا ألا أعيد الحديث في هذا الموضوع . ذلك لأنه استشار واستخار ، وجس النبض هنا وهناك كما يقال ، فأحسن مقاومة تريد أن تكون عنيفة من دار العلوم والأزهر جميعاً . وعرض مدير الجامعة هذا التقرير على مجلس الجامعة ، فألف المجلس لدرسه لجنة جامعية اشترك فيها — إن صدقتني الذاكرة — صاحب المعالي مصطفى عبد الرازق بك ، وصاحب السعادة بدوى باشا ، وصاحب العزة عشاوى بك وكيل وزارة المعارف ، وصاحب العزة الأستاذ الشيخ أحمد إبراهيم بك أستاذ الشريعة في كلية الحقوق ، وكنت أنا من أعضائها ، وكانت رياستها إلى مدير الجامعة . وقد درست اللجنة هذا التقرير ، ودرست مناهج التعليم في هذه المعاهد الثلاثة ،

واقترحت على مجلس الجامعة قبول هذا التقرير ، والتحدث فيه إلى وزارة المعارف بشرط أن يوسع منهج الدراسة العربية في كلية الآداب بعض الشيء .

وأقر المجلس اقتراح اللجنة ، وطلب إلى المدير أن يتصل في شأنه بوزارة المعارف ، وأكبر الظن أنه فعل ، وأن وزير المعارف طلب إليه باسمًا أن يؤجل الحديث في هذا الموضوع .

وأنا أثبت هنا نص ذلك التقرير ، لأنه يصور رأي الذي لم يتغير في النظام الذي ينبغي أن يتخذ لإعداد المعلم للغة العربية . ولست مكلفًا أن ينفذ ما أطلب من الإصلاح ، ولكني مكلف إذا رأيت الرأي أن أعلنه وأناضل عنه ، وعلى غيرى أن يحتمل ما قد يتعرض له من تبعات الإعراض عن الخير حين يدعى إليه .

وهذا هو نص التقرير :

حضرة صاحب المعالي الأستاذ الجليل مدير الجامعة المصرية
أتشرف بأن أرفع إلى معاليكم طائفة من الملاحظات دعا إليها التفكير في تعليم اللغة العربية وآدابها ، لا في كلية الآداب وحدها ، بل في غيرها من المعاهد والمدارس أيضاً .

وقد حملنى على هذا التفكير ما وفقتم إليه من إقناع الحكومة بضم المدارس العليا إلى الجامعة المصرية . وقد كنت ، وما زلت ، أعتقد أن مدرسة دار العلوم يجب أن تكون أسرع المدارس العليا إلى الدخول فى الأسرة الجامعية . وليس من شك عندى ولا عند أحد فيما أظن أن مدرسة دار العلوم أحق من مدرسة الزراعة والطب البيطرى بالانضمام إلى الجامعة ولكنى لم أسمع لهذه المدرسة ذكرا فى هذه الحركة الجامعية الجديدة . وقد يكون من الخير إذن أن أرفع إلى معاليكم هذه الملاحظات لعلها تظفر من الجامعة ووزارة المعارف بما أظن أنها تستحقه من العناية .

(١) الناس مجمعون على أن تعليم اللغة العربية وآدابها فى حاجة شديدة إلى الإصلاح ، وعلى أن تلاميذنا وطلابنا لا يستفيدون من الجهود العنيفة التى تبذل لتعليمهم لغتهم كما كان ينبغى أن يستفيدوا . إنما هم يشعرون بشيء غير قليل من الوحشة إذا أخذوا فى درس اللغة العربية وآدابها لا يشعرون بمثله حين يأخذون فى درس اللغات والآداب الأوروبية وليس لهذا كله فى حقيقة الأمر إلا سببان أساسيان .

الأول : أن تعليم اللغة العربية وما يتصل بها من العلوم والفنون ما زال قديماً في جوهره بأدق معانى هذه الكلمة . فالنحو والصرف والأدب تعلم الآن كما كانت تعلم منذ ألف سنة ، مهما تكن المظاهر المادية التى يتكلفها المعلمون والطلاب من اختلاف إلى المدارس المدنية لا إلى المساجد ، ومن جلوس على المقاعد لا على الحصر ، ومن استخدام لهذه الأدوات المادية التى لم يكن يستخدمها المتقدمون .

فكل هذه المظاهر لا تدل على شئ ولا تنتهى إلى شئ جوهرى ، ما دام المذهب فى تعليم الإعراب والتصريف وغيرها من أنواع العلم هو بعينه المذهب الذى كان يسلكه البصريون والكوفيون وأهل بغداد فى العصر القديم . ولن ينتج تعليم اللغة العربية وآدابها نتائج المعقولة فى هذا العصر الحديث إلا إذا تطورت علوم اللغة العربية ، وصيغت فى صيغ حديثة لا تمس جوهرها وإنما تقربها إلى النفوس ، وتلائم بينها وبين مقتضيات الحياة فى هذا العصر . فالأمر فى اللغة والأدب كالأمر فى الطبيعة والرياضة . فإذا تكون الحال لو مضينا فى تعليم الطبيعة والرياضة الآن على

نحو ما كان يمضى عليها القدماء ، وتجنبنا لا أقول تنمية العلم بل تغيير صيغته وأشكاله التى يلقى فيها الطلاب . فلا جرم يعرض الطلاب عن الطبيعة والرياضة إعراضاً لأن العقل الإنسانى يرق ويتطور ، فلا بد من أن يقدم له الغذاء الذى يلائم رقيه وتطوره .

ولست أزعم أن الأمر يقضى بإحداث ثورة عنيفة على القديم وتغيير العلوم اللغوية والأدبية فجأة وفى شئ يشبه الطفرة ، وإنما أزعم أن قد آن الوقت الذى يجب فيه أن نؤمن بأن العلوم اللسانية ، كغيرها من العلوم ، يجب أن تتطور وتنمو وتلائم عقول المعلمين والمتعلمين ويبتهم التى يعيشون فيها ، وحاجاتهم التى يدفعون إليها . ومتى آمنا بذلك فإن هذا التطور سيأتى من غير شك وسيتحقق شيئاً فشيئاً . ولكن لا بد من أن تمهد له الطريق وهنا يظهر السبب الثانى الذى أشرت إليه آنفاً :

وهو أن معلم اللغة العربية الذى يستطيع أن ينهض بتعليمها كما ينبغى لم يوجد بعد . فإن القديم لا ينتج إلا قديماً مثله ما دام التطور لم يمسه . وقد أنشئت دار العلوم منذ أكثر من نصف قرن ، فكان إنشاؤها فى نفسه نهضة حسنة ، وفتحاً لباب التطور . وأتت هذه المدرسة آثاراً ملائمة للعصر الذى أنشئت

فيه ، ولكن أسباب الرق لم تمدّ لها فلم تخط إلا خطوات
ثم وقفت عند حد لم تتجاوزه ، ومضى كل شيء من حولها قدماً
حتى أصبحت هي الآن معهداً قديماً بين المعاهد القديمة .

ولا بد من ملاحظة أمرين :

أولهما : أن معلم اللغة العربية محتاج أشد الحاجة إلى أن
يكون قادراً على أن يفهم الصلة بين مادة اللغة العربية وأصولها
السامية الأولى .

الثاني : أن هذا المعلم محتاج إلى أن يكون واسع العقل ،
مهيئاً لفهم الصلات الكثيرة المعقدة بين الأدب العربي قديمه
وجديده وبين الآداب الأجنبية قديمها وجديدها أيضاً . وهو
لهذا كله في حاجة إلى أن يتغير تكوينه عما هو عليه الآن
تغييراً تاماً . فيجب أن يدرس اللغات السامية درساً حسناً ، ويجب
أن يتقن بعض اللغات الأجنبية الحديثة ، وبعض اللغات الشرقية
الإسلامية الحية ، في شيء من التنويع والتخير بين هذه المواد .
بحيث يكون بين المعلمين من يحسن اللغات السامية ومن يحسن
اللغات الشرقية ، ومن يحسن هذه اللغة الأوروبية أو تلك .
وبحث يوجد هذا الجيل المتقف ثقافة راقية ، والذي يتكون من

جامعة يتقسمون فيما بينهم أنواع العلم والأدب ، وينتجون في نواحيها المختلفة إنتاجاً يظهر أثره في تكوين العقلية الجديدة للمعلمين ثم للمتعلمين .

(٢) هذا الجيل الجديد من المعلمين وحده قادر على أن يفهم حاجات اللغة العربية وآدابها ، وعلى أن يلائم بينها وبين عقول الشباب في هذا العصر الحديث ، وعلى أن يلقيها إليهم إلقاء قريباً سهلاً يمكنهم من إساغتها ومن إمدادها بما يلائمهم من حياة . ومهما تبذل الدولة من جهد ، ومهما تنفق من مال فلن تبلغ من إصلاح التعليم اللغوي والآدبي شيئاً حتى تظفر بإنشاء هذا الجيل من المعلمين .

(٣) والوسيلة إلى إنشاء هذا الجيل بيّنة . فيجب أن تهض الجامعة بتهيئة معلم اللغة العربية كما تهض بتهيئة معلم الجغرافيا والتاريخ والطبيعة والكيمياء ، وعلى نفس النحو الذي تهى به هذين المعلمين ، أى على النحو الحديث الذى يهيأ به الشباب لدرس العلوم الحية المعاصرة .

والجامعة وحدها فيما أعتقد قادرة على النهوض بهذه المهمة الخطيرة لأنها :

أولاً : تمثل العقل العلمى ومناهج البحث الحديثة ، وتتصل اتصالاً مستمراً مباشراً بالحياة العلمية الأوروبية ، وتسعى إلى إقرار مناهج التفكير الحديث شيئاً فشيئاً فى هذا البلد .

ثانياً : لأنها تملك من الوسائل المعنوية والمادية ما لا يملكه غيرها من معاهد العلم فى مصر .

ثالثاً : لأنها حديثة العهد بالوجود ، فهى وليدة الحضارة الحديثة لا تتقلها ولا ترهقها هذه التقاليد العتيقة التى تثقل غيرها من المعاهد فى مصر .

فهى حرة بطبعها وهى تعمل عن إرادة وتفكير واختيار للأصلح ، لا عن مراعاة فى العلم والتعليم لهذه الظروف أو تلك ، ولهذا البيئات أو تلك . وسنة الجامعة فى أعلم هى المحافظة على تراثنا القديم دون الوقوف عنده أو اضطارره إلى الجمود بل مع تغذيته من الجديد المستحدث بما يمكنه من الحياة والنمو والنشاط . هذا العقل الجامعى أو هذا الروح الجامعى وحده قادر على أن يفهم حاجات اللغة العربية والأدب العربى ويحققها كما فهم حاجات العلم وجدّ فى تحقيقها . وإذا كان ضم المدارس العليا إلى الجامعة يصلح من أمرها ويزيد حظها من النمو والخصب ، ويمنحها الحرية

العلمية والفنية التي لا بد منها لكل إنتاج نافع . فإن ضم دار العلوم إلى الجامعة يمنحها الحياة ويعصمها من الموت .

فدار العلوم إن تركت كما هي منتهية إلى إحدى اثنتين : إما أن تبقى متصلة بالوزارة ، متأثرة بقيود البيروقراطية قشقى ويشقى بها المصريون جميعاً ، لأنها تخرج معلمين مهما يحسنوا قديمهم ، فلن يستطيعوا الملاءمة بينه وبين حاجات العصر الحديث . وإما أن تفنى فى الأزهر الشريف ، وحسبك بهذا الفناء مثيراً للحرز والأسى .

فللأزهر الشريف مستقبل ، قد يكون مزهراً سعيداً خصباً ، ولكنه على كل حال مشكوك فيه ، لأن الطريق أمام الأزهر ما زالت غامضة مبهمة ، شديدة الغموض والإبهام ، ولأن الظروف الخاصة والعامة التى تحيط بالأزهر ما زالت غامضة مبهمة شديدة الغموض والإبهام أيضاً . ونحن نرجو أن يوفق الأزهر إلى النهوض بمهمته الدينية الخطيرة ، ولن يتردد مسلم بل لن يتردد مصرى يحب مصر فى إعانة الأزهر على النهوض بهذه المهمة . ولكن هذه المهمة تكفيه ولعلها أن تتجاوز طاقته فليس من حسن الرأى ولا من النصح للغة العربية وآدابها ، ولا من الإخلاص للشباب

المتعلمين أن تثقل الأزهر المثقل فنكلفه مهمة جديدة هي تخريج المعلمين لمدارس الدولة في الوقت الذي لا يستطيع فيه أن ينهض بمهمته الأولى .

(٤) واتصال التعليم الأزهرى والشهادات الأزهرية بوزارة المعارف غير واضح بل غير موجود . والأصل في بلاد الأرض كلها أن الذين يعلمون في مدارس الدولة يجب أن يسيطر وزير المعارف نوعاً ما على تعليمهم وعلى تهيئتهم لفن التعليم . ويجب أن يتلقوا أجازاتهم العلمية والتعليمية من وزير المعارف ، ويجب ألا يخضعوا حين ينهضون بالتعليم لغير السلطات التعليمية المدنية سواء أكانت هذه السلطات ، سلطات الجامعة ورئيسها الأعلى ، أم سلطات وزارة المعارف ووزيرها .

وواضح جداً أن هذه الأصول المقررة في جميع البلاد المتحضرة من غير استثناء لا يلائم مطلقاً ما ينتهى إليه الأمر إذا ترك للأزهر تخريج معلم اللغة العربية وآدابها لمدارس الدولة .

وقد أشرت غير مرة إلى أن نظام هيئة كبار العلماء يحو أو يقيد على أقل تقدير سلطان الدولة تقييداً خطراً إذا تخرج المعلمون من الأزهر ، فيكفى أن تخرج الهيئة أحد هؤلاء المعلمين

من زمرة العلماء الدينيين ليكون وزير المعارف ملزماً بفصله من منصبه . وفى هذا محور لهذه الحرية العقلية التى هى أول ما يجب للمعلم من الحق ، وفيه كما يظهر إلحاق لمدارس الدولة كلها ولوزير المعارف معها بسلطان الأزهر الشريف .

فهب هذا النظام غير ، وهب هذا الحرج قد أزيل ، فسيبقى شئ آخر خطر ، وهو أن مدارس الدولة ستكون تابعة تبعية عقلية للأزهر ، والأزهر كما تعلم مضطر إلى المحافظة ورعاية التقاليد ، ولا ينبغى له أن يجدد إلا فى شئ كثير من القصد والاحتياط .

(٥) ومن أجل هذا كله أقترح على معاليكم أن تتفضلوا فتعرضوا هذا الأمر على مجلس الجامعة ، وتعطوه حقه من العناية ، وتسعوا فى ضم دار العلوم إلى الجامعة على أن تحتفظ باسمها التاريخى المجيد ، وعلى أن تكون فى الجامعة المصرية مدرسة اللغة العربية واللغات الشرقية ، بمكان يشبه مكان مدرسة اللغات الشرقية من جامعة لندرة ، وعلى أن تخضع للنظام الجامعى شيئاً فشيئاً ، حتى لا يضر هذا التطور أحداً من طلابها وأساتذتها الحاليين .

فإذا لم توفق الجامعة إلى تحقيق هذه الفكرة فإن هناك شيئاً لا بد منه ، وهو تقوية قسم اللغة العربية في كلية الآداب ، ومنحه ما ينبغي له من المعونة المادية والمعنوية لينهض بواجبه ، ويلزاح معاهد التعليم الأخرى .

فلست أشك في أن معاليكم والجامعيين كافة ترون أنه لا ينبغي للجامعة المصرية أن تسبق في تعليم اللغة العربية ، أو أن يستأثر معهد آخر مهما يكن بهذا التعليم من دونها .

(٦) واضح جداً أن ضم دار العلوم إلى الجامعة أو تقوية قسم اللغة العربية يستلزم إنشاء مدرسة ثانوية خاصة ، تهيب الطلاب للدراسة العليا للغات الشرقية واللغة العربية خاصة على نحو تجهيزية دار العلوم التي ألغيت بشرط أن تشتد العناية في هذه المدرسة باللغات الأجنبية . ولست أريد أن أدخل في تفصيل المنهاج الدراسي لهذه المدرسة قبل أن يستقر الرأي في الجامعة والوزارة على شيء .

وأنا أتمنى مخلصاً أن توفق الجامعة ووزارة المعارف إلى تحقيق هذه الفكرة التي هي وحدها السبيل إلى إصلاح التعليم اللغوي الأدبي في مصر وفي الشرق العربي كله .

وأنا أرجو أن تتفضلوا فتقبلوا تحيتي الخالصة واحترامي العظيم .»

على أن الحديث قد استؤنف في هذا الموضوع بين الجامعة
ووزارة المعارف في أول العام الدراسي سنة ١٩٣٦ — ١٩٣٧ حين
كان صاحب السعادة على زكي العرابي باشا وزيراً للمعارف . وتم
الاتفاق بينهما على ألا يكون تعليم اللغة العربية وفقاً على معهد
من هذه المعاهد الثلاثة من جهة وعلى ألا ينهض بتعليم اللغة
العربية إلا من ظفر بإجازة التعليم من معهد التربية من جهة
أخرى . وكان قوام هذا الاتفاق أن التنافس بين المعاهد في
إعداد طلاب اللغة العربية فيه خير كثير وأن الواجب أن تمنح الدولة
نفسها لكل من يعلم فيها إجازة التعليم . وكانت السبيل إلى
تنفيذ هذا الاتفاق أن يستبق طلاب المعاهد الثلاثة إذا بلغوا
طوراً معيناً من أطوار الدرس — كان هو السنة الثالثة في كلية
الآداب — لدخول المعهد ، فمن نجح في هذه المسابقة قبل في
معهد التربية على أن يقيم فيه عامين يتم أثناءهما درسه في معهده
الخاص ثم يبقى بعد ذلك سنة في معهد التربية ليظفر بإجازة
التعليم . وقيل لي إن الأزهر لا يرى بأساً بهذا الاتفاق ولا يتردد
في قبوله والمشاركة فيه ولكنه مع ذلك لم ينفذ لأسباب لا أعرفها
ولعلها ترجع إلى كثرة تغيير الوزارات في هذا العهد الأخير . ثم

رأينا فجأة لجنة تؤلف في وزارة المعارف لإصلاح دار العلوم ، معرضةً عن الجامعة والأزهر جميعاً . وقد انتهت هذه اللجنة إلى اقتراحات عرفها الناس . على أن صاحب المعالي الدكتور هيكل باشا لما تولى وزارة المعارف أراد أن يدرس أمر إعداد المدرسين جميعاً فألف اللجنة التي أشرت إليها في الفصل الماضي والتي درست شؤون معهد التربية وعرض عليها أمر دار العلوم . وقد كان درس مفصل ومناقشة مطولة أدارها هيكل باشا على أحسن وجه وأكمله ، وكان الانتهاء إلى أن يستبق طلاب دار العلوم فيما بينهم كما يستبق طلاب كليتي العلوم والآداب فيما بينهم أيضاً لدخول معهد التربية حين يبلغون السنة الثالثة ، وأن تشرف عليهم لجنة مشتركة هي التي أشرت إليها في الفصل الماضي حتى يتموا درسهـم في المدرسة ، ثم يمـكثون بعد ذلك سنة في معهد التربية للظفر بإجازة التعليم . وقررت اللجنة أن تلغى دروس التربية في دار العلوم وأن يطال أمد الدرس فيها ، وأن تفرض على طلابها لغة أجنبية ، وأن يزداد حظهم من الثقافة الحديثة العامة .

وسافرت إلى أوروبا وأنا مطمئن إلى أن هذا النظام المؤقت سيجرب حتى يؤتي ثمره ثم ترى وزارة المعارف بعد ذلك

رأيها في الاحتفاظ به أو تناوله بالتغيير والتبديل . ولكني أقرأ فيما يصل إلى من الصحف أن وزارة المعارف قد عدلت عن بعض هذا النظام واضطرت إلى الاحتفاظ بدروس التربية في دار العلوم ، وإلى ألاّ تصل بينها وبين معهد التربية على أى نحو من الأنحاء . وبهذا ذهب ما كنا قد وصلنا إليه من توحيد النظام لإعداد معلم اللغة العربية على نحو ما ، وظل نظام إعداد معلم لهذه اللغة العربية كما كان ثنائياً أو ثلاثياً لا أدرى . والظريف أن وزارة المعارف تبغض أشد البغض أن يقرن الإعداد الثقافي والإعداد الفني للمعلم في مدرسة واحدة ، تعلن ذلك ولا تخفيه ، وقد أخذت به في إعداد المعلمين لجميع المواد ، ولكنها لم تستطع أن تأخذ به في شأن دار العلوم لأنها مشفقة من دار العلوم ، ولأن ظروف السياسة تفرض عليها هذا الإشفاق . وواضح جداً أن أمور التعليم إذا تأثرت بالسياسة وظروفها إلى هذا الحد لم يرج منها ولا من المشرفين عليها خير .

(٤٣)

والحمد لله على أن السياسة وظروفها لا تخيفنى ولا ترهبنى وعلى أنها لم تستطع قط أن تمنعنى من قول الحق حين يجب أن يقال . وفى ذلك الخير دائماً ، وقد يكون فيه الشر أحياناً ولكن الله عز وجل يحمد على الخير والشر جميعاً .

فلنقل الحق إذن فى أمر إعداد المعلمين للغة العربية وغيرها من المواد كما قلناه فى كثير من الأشياء سواء رضيت السياسة أم سخطت فإن هناك طائفة من الحقائق يجب أن يقال فى هذا البلد وألا يحجم المؤمنون بها عن إعلانها والذود عنها والدعوة إليها مهما يكلفهم ذلك من الجهد ومهما يحملهم ذلك من المكروه . والحق الذى يجب أن يقال فى هذا الموضوع هو أن اضطراب وزارة المعارف فى سياسة إعداد المعلمين قد بلغ أقصاه وانتهى إلى غايته وأصبح الماضى فيه والاستمرار عليه إثماً فى ذات التعليم لا ينبغى أن تقرّ وزارة المعارف عليه .

وقد آن الوقت الذى يجب أن ترتفع فيه وزارة المعارف عن ظروف الحياة العارضة وما يكون فيها من مدّ السياسة وجزرها وانحرافها يوماً ذات اليمين ويوماً ذات الشمال . أن

الوقت الذى يجب فيه أن ترتفع وزارة المعارف عن هذا كله ، وأن تأخذ أمور التعليم بالجد ، وتنظر إليها على أنها فوق الأهواء السياسية وفوق خصومات الأحزاب وشهوات الساسة . شأنها فى ذلك شأن أمور الدفاع التى لا تحتل التأثر بالخصومات السياسية والشهوات الحزبية ، وإنما ينبغى أن تتخذ طريقها نقية بريئة من هذا كله ، لأن تأثرها به يفسدها ولأن فسادها يعرض الوطن لأشنع الأخطار . وإذا كانت استقامة أمور الدفاع الوطنى موقوفة على استقامة أمور التعليم لأن الشعب الجاهل لا يحسن الدفاع عن نفسه كما قلنا ذلك ألف مرة ومرة فكل تقصير فى أمور التعليم ككل تقصير فى أمور الدفاع إثم فى ذات الوطن لا ينبغى أن يقبل من أى إنسان .

وإذن فيجب أن توفق وزارة المعارف بين ما تؤمن به إذا خلت إلى نفسها وبين ما تقول وتفعل بمشهد من الناس . ووزارة المعارف مؤمنة فيما بينها وبين نفسها بأن الأزهر لا يستطيع أن ينهض بتعليم اللغة العربية فى مدارس الدولة ، ولا ينبغى أن ينهض بهذا التعليم لأن ظروفه الحاضرة لا تتيح له ذلك ولأنه يحتاج إلى وقت طويل وجهد متصل عنيف قبل أن يصح له التفكير فى إعداد المعلمين لمدارس الدولة .

وزارة المعارف مؤمنة بهذا فيما بينها وبين نفسها ، يتحدث به رجالها إذا خلوا إلى أنفسهم وإلى أصدقائهم . فالخير في أن يعرف الناس عنها ذلك ، وفي أن يعرفه عنها الأزهر نفسه حتى لا يطمع طلابه والمدبرون لأمره فيما لا مطمع فيه ، وحتى لا يتعرضوا لخيبة الأمل وكذب الرجاء . وليس يكفي أن تعلق وزارة المعارف نفسها وتعلل الناس بأن الأزهر لم يقدم إليها بعد معلمين للغة العربية في مدارسها ، فهي تستطيع أن تهمل هذا الموضوع حتى يقدم لها الأزهر هؤلاء المعلمين^(١) . فالأزهر يعد طلابه لهذه المهمة وسيأتي اليوم الذي يطالب فيه بمناصب التعليم في المدارس والقانون يؤيده وينصره ، فتضطر وزارة المعارف إما إلى الإذعان كارهة فتضيع المصلحة ، وإما إلى المقاومة والامتناع فيعطل القانون ويخيب الأمل ويكذب الرجاء . وكل هذا الشر يمكن اتقاؤه إذا شرعت وزارة المعارف من القوانين ما يقرر أن المعلمين في مدارس الدولة يجب أن يتخرجوا من مدارس الدولة ومعاهدها المدنية ، وأن يظفروا بإجازة التعليم من وزارة المعارف مهما تكن المادة التي يتهيأون لتعليمها .

(١) وقد أخذ يفعل .

والحق الذى يجب أن يقال أيضاً أن وزارة المعارف مؤمنة فيما بينها وبين نفسها بأن دار العلوم كما هى الآن لا تلائم حاجة التعليم الحديث . يتحدث به رجالها إذا خلوا إلى أنفسهم وإلى أصدقائهم ، وهى تعلم حق العلم أن ما اقترح من الإصلاح لدار العلوم لا يمكن إلا أن ينتج نفعاً مؤقتاً . فليكن أمد الدراسة فى المدرسة خمسة أعوام أو ستة ، فوزارة المعارف تعلم حق العلم أن هذا الأمد لا يكفى بحال من الأحوال لإتقان لغة أجنبية ، وللاخذ بما ينبغى للمعلم من الثقافة العالية العامة ولتخصص المعلم فى مادته التى يتبهاً لتعليمها ، ثم لأخذه بما ينبغى من علوم التربية وفن التعليم .

وزارة المعارف بين اثنتين فهى إن كانت مؤمنة بأن هذا الأمد لا يكفى لتحقيق هذه الأغراض كانت مقصرة فى ذات التعليم إذا لم تتخذ لإعداد المعلمين للغة العربية وسيلة أخرى أنفع وأقوم وأحرى أن تحقق أغراضه على وجهها . وإن كانت مؤمنة بأن هذا الأمد يكفى لتحقيق هذه الأغراض ، وبأن الطالب الذى يؤخذ من الأزهر ليقضى فى دار العلوم خمسة أعوام أو ستة يستطيع أن يتقن لغة أجنبية ، ويتخصص فى اللغة

العربية وعلومها وآدابها ، ويتعلم بعض اللغات السامية أو الشرقية ، ويتتقف الثقافة العالية العامة ، ويتسلح بما ينبغى له من علوم التربية وفن التعليم . إن كانت مؤمنة بهذا فهي غير خليقة بأن تشرف على شئوى التعليم أو تؤمن عليها .

والواقع الذى لا شك فيه أنها غير مؤمنة بهذا ، وأنها تقبل على هذا الإصلاح لأنه خير من لا شئ ، ولأنها لا تستطيع أن تقبل على غيره من وجوه الإصلاح ، لأن ظروف السياسة تحول بينها وبين ما تريد . وهذا هو الخطأ الشنيع والشر المستطير . فإن ظروف السياسة لا ينبغى أن تكف وزارة المعارف عما هى مؤمنة به من الإصلاح ، ولا أن تقنعها بما لا يمكن أن تقنع به ، ولا أن تكرهها على أن ترى حسناً ما ليس بالحسن . ومن المحقق أن دار العلوم حتى بعد هذا الإصلاح لن تؤدى ما يجب أن تؤديه من تخريج المعلمين للغة العربية على وجه ملائم للحاجة والمنفعة ، وأن السبيل الصحيحة إنما هى التى أشرنا بها فيما مضى من الفصول . فيجب أن يعد الطلاب فى المدارس الثانوية للتخصص فى اللغة العربية وعلومها وآدابها على النحو الذى قدمناه فإذا ظفروا بالشهادة الثانوية تخصصوا فى مادتهم ثم التحقوا بمعهد التربية كغيرهم من المعلمين .

ولست ارى بأساً من أن يتخصصوا في دار العلوم ، ولكن بشرط أن تصبح دار العلوم معهداً للتخصص في اللغة العربية وعلومها وآدابها ، وأن تصبح معهداً عالياً بالمعنى الصحيح الدقيق لهذا اللفظ ، وهى لن تبلغ هذه الدرجة ولن تنتهى إلى هذه المنزلة إلا إذا ضمت إلى الجامعة وأصبحت وحدة من وحداتها . فقد أثبتت التجربة أن وزارة المعارف لا تستطيع أن تهض بأمور التعليم العالى الصحيح ، لأنها مع الأسف الشديد لا تسيغه ولا تتصوره على وجهه ، ولا تحتمل ما يقتضيه من الحرية والاستقلال .

والحق الذى يجب أن يقرر أيضاً دون أن نسأم تقريره أو نشفق من تكراره هو أن أمور معهد التربية نفسه لن تستقيم إلا إذا ضم إلى الجامعة وأصبح وحدة من وحداتها لنفس الأسباب التى قدمناها . ولا ينبغى أن نخدع أنفسنا ولا أن نخدع الناس بما يقال من أن دار العلوم ومعهد التربية سيظفران بالاستقلال الجامعى وإن لم يتصلا بالجامعة .

فأنا أعرف مقدماً إن صح هذا التعبير أن هذا الاستقلال الذى سيظفران به سيكون استقلالاً فى الشكل والصورة واللفظ ولكنه لن يكون استقلالاً صحيحاً ، وإذا كانت الجامعة على قوتها وشدة

شكيمتها وحرصها العظيم على أن يكون استقلالها حقيقة لا خيالاً
لم تصل بعد إلى أن تحقق من هذا الاستقلال ما ينبغي لها
فكيف بمعهد التربية ودار العلوم . والشئ الذى لا أفهمه ولا
أستطيع أن أسيغه هو أن تنزل وزارة المعارف للجامعة عن
مدارس الزراعة والتجارة والهندسة والطب البيطرى وتلغى إدارة
التعليم العالى ثم تستمسك بعد هذا بهاتين المدرستين ، كما أنى
لا أستطيع أن أفهم ولا أن أسيغ أن تنزل وزارة المعارف لهاتين
المدرستين فيما تقول عن استقلال يشبه الاستقلال الجامعى ، ثم
تحتفظ بهما ولا تضمهما إلى الجامعة . هذا غريب إلا أن يكون
وراء الأكمة ما وراءها ، وأن يكون هذا الاستقلال الذى تلوح به
وزارة المعارف لهاتين المدرستين ظلاً لا جسماً وخيالاً لا حقيقة .
وأنا أربأ بوزارة المعارف عن أن تخدع نفسها أو تخدع الناس .

فلتعتمد وزارة المعارف على الله إذن ، ولتسر سيرة الوزارات
الأخرى فى أقطار الأرض ، ولتضم هاتين المدرستين إلى الجامعة
فإن إعداد المعلمين قد أصبح من خصائص الجامعات إلا على
ضفاف النيل .

(٤٤)

وليس هذا كل شيء يجب أن يقال في إعداد المعلمين ، بل هناك شيء آخر قد آن لنا أن نفكر فيه ، وأن نفكر فيه تفكيراً قوامه الجد والعزم الصادق . وهو أننا نتحدث كثيراً عن تخصص المعلم في المادة التي يريد أن يتهياً لتعليمها ، ولكننا لا نحقق معنى هذا التخصص ولا نبين مداه . والذي نفهمه عادة إذا ذكر التخصص في مادة من مواد العلم هو أن يظفر الطالب بالدرجة الجامعية العادية أو الممتازة .

وقد يكون هذا حسناً ولكن هناك ما هو أحسن منه وأرقى : وهو أن تنشأ درجة جامعية معينة للتخصص الذي يراد من المعلم ومن المعلم في التعليم العام بوجه خاص . فليس يكفي أن يظفر الطالب بدرجة الليسانس في الآداب أو البكالوريوس في العلوم ثم الدبلوم من معهد التربية ليكون معلماً متخصصاً في مادته متقناً لها . ذلك أن الليسانس والبكالوريوس لا تخصصان الطالب وإنما تبدآن به التخصص ، وتشيعان فيه الذوق الذي يجب إليه تعمق العلم والفراغ له . ومن زعم لك أن حامل الليسانس في التاريخ أو في الكيمياء قد تخصص في هذه المادة

أو تلك فاعلم أنه يخدعك أو يخدع نفسه . ولعل أصدق تعريف لليسانس والبكالوريوس أن كل واحدة منهما في حقيقة الأمر إنما هي شهادة ثانوية راقية لا أكثر . ذلك أن دراسة الليسانس والبكالوريوس عامة في حقيقة الأمر . هي أخص من دراسة الشهادة الثانوية ولكنها أعم جداً مما يحتاج إليه التخصص الصحيح .

وقد خطر لي ولكثير من الجامعيين ومن رجال التعليم في وزارة المعارف أن نجعل درجة الماجستير الجامعية شرطاً للتعليم في المدارس الثانوية ، كما جعلت درجة الدكتوراه شرطاً للتعليم في الجامعة . وقد أشرت إلى هذا فيما مضى ، ولكن التفكير العميق فيما يحتاج إليه المعلم في إتقان مادته قد صرفني عن هذا النحو من النظام ، لأن دراسة الطالب حين يتهيأ لدرجة الماجستير لا تكفي لما ينبغي أن نفهمه من تخصص المعلم . فطالب الماجستير يختار موضوعاً بعينه ويجرب نفسه في درس هذا الموضوع ويعد فيه بإشراف أستاذه رسالة يجب أن تثبت جده واجتهاده ، ثم يمتحن امتحاناً يسيراً فيما يتصل بموضوع الرسالة من العلم ، وهذا شيء مخالف كل المخالفة لما ينبغي من تخصص المعلم . فتخصص المعلم يقتضي أن يتعمق

المادة التي تخصص فيها إلى أبعد حدود التعمق الممكنة . وهذا يقتضى أن يفرغ الطالب لعلمه وقتاً طويلاً ، لعلمه كله لا لمسألة من مسائله ولا موضوع من موضوعاته .

ودرجة الماجستير عندنا تشبه شهادة الدراسة العليا في فرنسا وهي شهادة يظفر بها الطالب بعد درجة الليسانس ولكنها لا تكفى مطلقاً لينهض صاحبها بأعباء التعليم ، مع أنه يقدم إلى الجامعة رسالة يجب أن تثبت قدرته على البحث ، ويؤدي مع هذه الرسالة امتحاناً فيما يتصل بها من العلم .

وإذا كانت درجة الليسانس والبكالوريوس أعم مما ينبغي للمعلم من تعمق مادته فإن درجة الماجستير أخص مما ينبغي له من هذا التعمق . ومن أجل هذا أعتقد أن الخير كل الخير إنما هو في أن يظفر الطالب بدرجة الليسانس أو البكالوريوس ثم بدبلوم معهد التربية ، ثم يعين في منصب من مناصب التعليم الابتدائي ، ثم لا يقبل للتعليم الثانوى إلا إذا نجح في مسابقة تقام في كل عام على نحو مسابقة الأجريجاسيون في فرنسا .

ويجب أن تنظم في الجامعة دروس متصلة يختلف إليها الطلاب الذين يريدون التقدم لهذه المسابقة على أن تكون هذه الدروس

مسائية أول الأمر حتى يستطيع المعلمون أن يختلفوا إليها .

وأقول أول الأمر لأنى أرجو أن نصل مع الزمن إلى أن تصبح هذه المسابقة شرطاً للتعليم فى المدارس العامة سواء أكانت ابتدائية أم ثانوية ولكن هذا شىء لم يأت وقته بعد . وقد فكرت فى إنشاء هذه الإجازة وتنظيم دروسها ومسابقتها بالقياس إلى كلية الآداب أثناء هذا العام الجامعى ، وتحدثت فى ذلك إلى الزملاء من أساتذة الكلية وإلى بعض المشرفين على شئون التعليم فى وزارة المعارف فأقروه وأظهروا الرضا عنه والترحيب به ولكن ظروف الحياة المصرية المضطربة قد أعجلتنا عن المضى فى هذا التفكير حتى ننتهى به إلى غايته ، وأرجو أن يتاح لنا ذلك فى العام الجامعى المقبل ، وأرجو بنوع خاص ألا نجد من وزارة المعارف مقاومة ولا اعتراضاً .

(٤٥)

كل هذه الاقتراحات نافع فيما أعتقد ، ولكن الأخذ به لن يؤتى ثمره إلا بعد وقت طويل ، ولا بد مع ذلك من أن نفكر في التعليم القائم الآن ، ومن أن نفكر في المعلمين الذين ينهضون بأعبائه ، ومن أن نصلح ما يمكن إصلاحه من شئونه وشؤونهم . وقد حاولت الجامعة هذا الإصلاح ، وقبلت منها وزارة المعارف ما حاولت ، ولكنهما لم تنهيا إلى ما كنا نتظران . اقترحت الجامعة وقبلت وزارة المعارف أن يختلف فريق من المعلمين إلى دروس خاصة تنظم لهم في كليتي العلوم والآداب ليتصلوا بالحياة العلمية ، وليتعمقوا علومهم التي يعملونها ، ولتتحقق الصلة بين التعليم الثانوى والتعليم الجامعى على وجه ما . وقد نظمت هذه الدروس بالفعل واختلف إليها المعلمون ، ولكنهم اختلفوا إليها كارهين . لأن أعمالهم في المدارس أكثر وأثقل من أن تتيح لهم الوقت وفراغ البال لشهود هذه الدروس والاستعداد لها . ولأن كثيراً منهم كانوا يجدون غضاظة ومضغاً في أن يكونوا معلمين وجه النهار ومتعلمين في آخره ، وفي أن يعودوا طلاباً على نحو ما ، بعد أن فرغوا

من الطلب . ثم لأن اختلافهم إلى هذه الدروس ، واحتمال المشقة المادية والمعنوية في سبيله ، وتضييع ما يحتاجون إليه من الراحة ، بعد جهدهم الدراسي الثقيل ، كل ذلك لم يكن من شأنه أن ينتج لهم نفعا ماديا ما . ومن الإسراف والظلم أن تطلب إلى رجال لهم أسرهم وعليهم ما عليهم من الواجبات لهذه الأسر أن يضيفوا إلى جهدهم الرسمي الثقيل جهداً آخر ثقيلاً لا لشيء إلا ليتتقوا ويتعمقوا العلم . فهم أحرار في أن يتتقوا كما يشاءون ، وهم قادرون على أن يزيّدوا من الثقافة إن أرادوا ، وهم كانوا من أجل هذا يقبلون على هذه الدروس كارهين لها زاهدين فيها ولولا إشفاقهم من غضب الوزارة لما أقبلوا عليها ولا اختلفوا إليها .

ومع ذلك فالفكرة في نفسها قيمة والخير كل الخير أن تستمر التجربة وأن تتعاون عليها الجامعة والوزارة ولكن بشرطين : الأول أن تنتهى هذه الدراسة إلى امتحان أو مسابقة يظفر الناجحون فيها بإجازة علمية خاصة وأن تكون لهذه الإجازة قيمة مادية بحيث تكفل للظافر بها أن يرقى من درجة إلى درجة أو أن ينال علاوة مالية قيمة في مرتبه . والثاني أن تخفف الوزارة عن المختلفين إلى هذه الدروس أعباء العمل المدرسي أو أن

تفهم منه كله أثناء هذه الدراسة . وأنا واثق بأن هذه التجربة إذا لم تنته إلى إصلاح عميق لشؤون التعليم فإنها سترتفع به عن منزلته التي هو فيها ارتفاعاً حسناً .

وقد فرغت الآن من شؤون التعليم العام وما يتصل به من المسائل والمشكلات ، ومن مشكلة إعداد المعلمين خاصة ، وأن لى أن أقف وقفات قصاراً عند مسائل تمس التعليم العالى من جهة ثم الثقافة العامة من جهة أخرى .

(٤٦)

وأحق هذه المسائل بالعناية هي مسألة التعليم العالى نفسه ما هو؟ وما الأغراض الذى ترجى منه وتطلب إليه ؟ فقد يخيل إلى أن فى رؤوسنا من هذا كله صوراً قد تختلف فيما بينها ولكنها بعيدة عن أن تكون مطابقة للحق أو ملائمة لما ينبغى أن يكون فى نفوسنا من المثل العليا لهذا النوع من التعليم . وأيسر هذه الصور وأهونها ما هو واقع فى نفس رجل الشارع حين يرسل ابنه إلى الجامعة أو إلى أى معهد من معاهد التعليم العالى ، فهو لا يرى إلا أن هذا التعليم أرقى من التعليم الذى كان يختلف إليه الفتى فى المدرسة الثانوية بدليل أنه لم يصل إليه إلا بعد أن فرغ من التعليم الثانوى كما أن التعليم الثانوى نفسه أرقى من التعليم الابتدائى لأن الصبى لا يدخل المدرسة الثانوية إلا بعد أن يتم الدرس ويظفر بالشهادة الابتدائية . وواضح أنك لا تستطيع أن تخطئ رجل الشارع حين يتصور التعليم العالى على هذا النحو لأن تصويره صحيح لا غبار عليه وهو قد استنبط هذا التصور من الحقيقة الواقعة التى بلاها ومارسها واحتمل أثقالها حين أرسل ابنه إلى تلك المدرسة ثم إلى هذه

ثم هو يرسله الآن إلى هذه الكلية من كليات الجامعة ، أو هذا المعهد من معاهد التعليم الفنى الخاص . ولولا أن التعليم العالى أرقى من التعليم الثانوى لما اضطر إلى أن ينفق ما انفق من المال وينتظر ما ينتظر من الزمن قبل أن يرسل ابنه إلى هذا التعليم . فهو يتصور التعليم إذن كما يتصور طبقات البيت لا يستطيع أن يبلغ الطبقة الثالثة منها حتى يتجاوز الطبقة الأولى ثم الطبقة الثانية . ولا تسله عن مصدر هذا التفاوت بين طبقات التعليم علوًا وانخفاضًا فقد تعجزه وتثقل عليه . فإذا سألته عن الغرض الذى يرجوه من هذا التعليم ويطلبه إليه فأكبر الظن أنه سيجيبك بأنه ينتظر من هذا التعليم غرضين : أحدهما وهو أيسرها عليه وأهونها عنده أن التعليم فيه تهذيب للعقل وإزالة للجهل وهو يريد أن يكون ابنه مثقفًا ممتازًا لأن المثقفين الممتازين أجدر بالنجاح فى الحياة من الخاملين الجاهلين .

والثانى وهو أثرهما عنده وأوقعهما فى نفسه أن التعليم العالى يؤهل طلابه إذا نجحوا فيه لشغل المناصب العامة الممتازة وهو أجدر أن يمكنهم من حياة خير من التى يحياها الجاهلون وأصحاب التعليم المتوسط والثقافة المتواضعة . ومن الواضح أيضاً

أنك لا تستطيع أن تنكر عليه تصوره هذا للغاية التي ترجي
من التعليم العالي ، فهو قد استمدّه من الحقيقة الواقعة التي
لا جدال فيها . وآية ذلك أن الناس جميعاً يرون أن صاحب
الليسانس أو البكالوريوس أرقى من صاحب الشهادة الثانوية
وآية ذلك أيضاً أن الدولة نفسها تشترط لشغل بعض المناصب
في وزاراتها ودواوينها أن يكون الشباب الذين يرشحون أنفسهم
لهذه المناصب قد ظفروا بدرجات الليسانس أو البكالوريوس . ولا
تسله عما وراء ذلك فقد تشق عليه وقد تعجزه عن الجواب .
ولست أدري أخطئ أنا أم مصيب ؟ ولكني أرى أن هذه
الصورة التي تقع في نفس رجل الشارع من التعليم العالي وأغراضه
أصح وأصدق من صور أخرى تمتلئ بها رؤوس جماعة من المثقفين
وتنطلق بها ألسنتهم في الأحاديث والمحاضرات وتجري بها أقلامهم
في الكتب والمقالات ، فإذا حققناها لم نجد فيها غناء .
فمن المثقفين عندنا ، بل من المثقفين الممتازين كل الامتياز ،
من يعتقدون مخلصين ، ويريدون إقناع الناس بما يعتقدون ، أن
التعليم العالي شيء مقدس قد أسبغت عليه صفات هائلة ممتازة لأنه
البحث عن العلم للعلم ، وإعداد الشباب لهذا البحث الخالص

الظاهر المقدس الذى لا تعرض له ضرورات الحياة العملية ، ولا تفسده الرغبة فى تحقيق المنافع المادية عاجلة كانت أو آجلة ، بل لا يفسده حتى الطموح إلى حسن الذكر ونباهة الشأن وبعد الصوت ، إنما هو إقبال على العلم مجرد من كل الشهوات ومن كل الحاجات ، ومن كل الضرورات ، ومن كل المنافع . هو شئ يشبه الحب الأفلاطونى ولكن موضوعه العلم والمعرفة .

والمتقفون الذين يتصورون التعليم العالى على هذا النحو يعرضون أنفسهم ويعرضون الذين يتبعونهم ويصدقونهم لكثير من الألم الممض الذى ينشأ عن خيبة الأمل وكذب الرجاء . فليس من الحق أن هذه الألوف التى تطلب التعليم العالى فى مصر وتعكف عليه مخصصة له مفتونة به إنما تقبل عليه لهذا الغرض الأفلاطونى الممتاز وأكبر الظن ، بل الحق الذى لا شك فيه ، أنك اذا سألت هذه الألوف لماذا تطلب هذا النحو من التعليم فستجيبك كما أجابك رجل الشارع لأنها ترى فيه درجة راقية فى الثقافة ترتفع بها إلى منزلة راقية فى الحياة ، وبأنها تراه ضرورة من ضرورات كسب القوت والوصول إلى منصب من مناصب الدولة أو عمل من الأعمال الحرة .

وهذه الألوف تعلن إلينا ذلك فى كل يوم حين تظفر بالدرجات الجامعية فتطلب المناصب ، وحين تنهى لهذه الدرجات الجامعية فلا تنتظر الظفر بها لتعرف قيمتها المالية فى رأى الدولة ، وإنما تتعجل ذلك وتلح فيه ، وحين تضيق بعسر الامتحانات لأن هذا العسر قد يضطرها إلى الرسوب وقد يؤخر وصولها إلى المناصب عاماً أو عامين ، وحين تلح على الحكومة والبرلمان فى تغيير نتائج الامتحان واستنقاذ الراسبين بنص من نصوص القانون يبتكر ابتكاراً ويرتجل ارتجالاً ، وحين تعتمد إلى هذه الوسائل التى يعتمد إليها الشباب عادة حين يريد ما لا تسهل إجابته إليه ، وسائل الإضراب والمظاهرات والكتابة فى الصحف والاجتماع فى الأندية واقتحام الدواوين .

كل هذا يقع بمشهد من هؤلاء السادة المتقفين ثقافة ممتازة فيشكون منه ويتبرمون به ويظنون بالشباب الظنون وينعون عليهم هذه المادية المنكرة ، وربما انتهى بهم هذا كله إلى الشكوى من فساد الزمان أو من انحطاط الحياة العقلية فى مصر .

ولكن الغريب أن الشباب فى البلاد الأخرى الراقية التى نتأثرها ونعجب بها لا ينظرون إلى العلم العالى نظرة خيراً من

نظرة شبابنا إليه وإنما هو عندهم في جملتهم وسيلة لا غاية ، ووسيلة الى الحياة العملية لا إلى هذه السعادة الأفلاطونية العليا . ومن الحق أن الشباب الأوروبيين قد لا يسلكون بعض السبل التي يسلكها شبابنا المصريون فهم لا يطالبون بتغيير نتائج الامتحان وهم يستحون إذا رسبوا من أن يلحوا في أن تستنقذهم الحكومة والبرلمان بنص من نصوص القانون ، لأن أخلاقهم لا تسمح لهم بذلك ولأن حكوماتهم وبرلماناتهم لا تستطيع أن تسمع لهم ولا أن تستجيب لدعائهم إن حاولوا شيئاً من ذلك أو طلبوه ، ولكنهم على كل حال لا ينظرون إلى التعليم العالي إلا على أنه وسيلة من وسائل الحياة .

وهناك فريق آخر من المثقفين الممتازين عندنا يضيّقون بالتعليم النظري الخالص ويخلقون لأنفسهم صوراً غريبة غامضة ولكنها مناقضة كل المناقضة للصورة التي عرضناها آنفاً ، فهم يريدون من التعليم العالي أن يكون وسيلة سريعة مضمونة للانتاج الملموس في الحياة العملية . وهم من أجل ذلك يضيّقون بالتعليم العالي في الآداب والفلسفة والتاريخ والحقوق ، ويعجبون إلى غير حد بالكيمياء والعلوم الزراعية والاقتصادية وما يشبهها من هذه العلوم التي

تتصل بالحياة المادية القريبة اتصالاً ظاهراً . وقد يختلط الأمر على بعضهم فينتهى بهم إلى الأعاجيب . ولقد أذكر أنى رأيت رجلاً مثقفاً ممتازاً فى مركزه وألقابه ووثوته وعلمه أيضاً وكان عضواً فى مجلس إدارة الجامعة المصرية القديمة ، ولم يكن يخفى ضيقه بتعليم الآداب فى تلك الجامعة ، ولم يكن يتردد فى أن يعلن إلى من تحدث إليه أنه يرى الخير فى أن تعدل الجامعة عن هذه الأنواع من العلم إلى أنواع من الصناعة المنتجة التى لم تأخذ مصر منها بحظ . وكان يود بنوع خاص لو صرف شباب الجامعة القديمة عن دراسة الآداب إلى صناعة الساعات . ورأيت له زميلاً لم يكن أقل منه امتيازاً باللقب والثروة والمنزلة والعلم أيضاً ، وكان يرى رأيه ولكنه كان يؤثر صناعة النسيج على صناعة الساعات . كان أحدهما ينظر إلى سويسرا وكان الآخر ينظر إلى إنجلترا .

وهناك مثقفون آخرون ربما ارتقوا عن هؤلاء الذين ذكرتهم فلم يروا فى العلم وسيلة مادية خالصة ، وربما نزلوا عن أولئك المثقفين الذين ذكرتهم فى أول هذا الفصل فلم يروا فى العلم غاية تطلب لنفسها وتحب حباً عذرياً أفلاطونياً ، وإنما توسطوا بين أولئك وهؤلاء فأثروا العلوم التى تتصل من قرب بالحياة المادية ورأوها

ضرورة من ضرورات الحياة ، ولم ييغضوا مع ذلك العلوم الأدبية وإنما يرونها لوناً من ألوان الترف والزينة ويسمحون لها بالحياة في البيئة المصرية لأن الترف شيء أباحه الله للناس بشرط ألا يصرفهم عما ليس منه بد . وهم من أجل ذلك إذا تحدثوا عن العلوم التجريبية تحدثوا عنها في شيء من الإكبار والإجلال ، فإذا تحدثوا عن العلوم الأدبية سبقت حديثهم إلى شفاههم ابتسامة حلوة فيها شيء من العطف وفيها شيء كثير من التسامح والاشفاق . ومن المحقق أن كل هذه الصور التي تمتلئ بها رؤوس جماعات من المثقفين عندنا بعيدة كل البعد عن ملاءمة الحق وأن الصورة التي تقع في رأس رجل الشارع أصح منها وأدق وأقرب إلى المثل الأعلى الذي يجب أن نتصوره للتعليم العالي . فليس من الحق ولا من الخير في شيء أن يكون الغرض الأول والأخير في التعليم العالي هو البحث العلمى الخالص المبرأ من كل منفعة قريبة أو بعيدة .

ليس هذا حقاً ولا خيراً لأن الأمم لا بد من أن تحيا حياتها وليست حياة الأمم والافراد عقلاً خالصاً ولا معرفة خالصة وإنما هذه حياة الملائكة والقديسين والصدقين والذين يتأثرونهم من

الفلاسفة . إنما حياة الأمم والأفراد علم ينتج العمل ومعرفة
تمكن من الإضطراب فى الأرض والسيطرة على عناصر الطبيعة
والتغلب على ما يعترضنا من العقبات . وليس من الحق ولا من
الخير أن يكون التعليم العالى مادة كله أو وسيلة إلى المادة .
لأن العقل المادى الخالص خلىق أن ينحط إلى أيسر مظاهر
الحياة ، وهو على كل حال لا يستطيع أن يرقى بالإنسان لا إلى
تصور مثل أعلى فى أى ناحية من أنحاء الحياة ولا إلى هذا
الابتكار الخصب الذى ينتج الحضارة ويبسط سلطان الإنسان
على عناصر الطبيعة كلها . وإنما الحق والخير أن يكون التعليم
العالى مزاجاً من هذين الأمرين جميعاً فيه البحث الخالص عن
العلم الخالص ، وفيه البحث العملى عن الفنون التطبيقية التى تستنبط
من هذا العلم الخالص نفسه والتى لا يمكن أن توجد ولا أن
تنتج ولا أن تعيش ولا أن تتيح للناس ما ينعمون به من
الحضارة وما يتقبلون فيه من الترف بدون هذا العلم الخالص نفسه .

وإذن فلا ينبغى أن نقف عند ما يراه هؤلاء المثقفون الذين
أشرت إليهم منذ حين ، ولا أن نجمد عند ما يراه رجل الشارع
فى التعليم العالى ، وإنما يجب أن نكون أبعد من هؤلاء جميعاً

غاية ، وأصدق منهم تصوراً ، وأقرب منهم إلى الحياة الواقعة التي نشهدها في كل يوم . فنحن نفسد التعليم العالى ومعاهده إن زعمنا قصرها على البحث الخالص البرىء من كل منفعة عملية ، ونحن نفسد التعليم العالى ومعاهده إن زعمنا قصرها على البحث العملى الذى يحقق المنافع العاجلة والآجلة .

وإنما العلم العالى مزاج من هذين الأمرين جميعاً فيه البحث الخالص المرتفع عن المنفعة وفيه البحث العملى الملتمس للمنفعة . والناس ليسوا لهذا النحو من البحث أو ذاك حسب استعدادهم وميولهم وطموحهم وما ركب فيهم من الملكات وما أشربوا فى قلوبهم من حب التجرد من المنفعة أو حب الاقبال عليها . والواجب على الذين يشرفون على أمور التعليم العالى أن يشعروا أنفسهم هذه الحقيقة دائماً وأن يضعوها أمامهم كلما فكروا فى أمر من أمور هذا التعليم أو أقبلوا عليه . ويجب أن نمحو من نفوسنا هذه الفكرة الخاطئة وهى أن من كليات الجامعة ما هو مخصص أو يجب أن يكون مخصصاً للتعليم النظرى الخالص ، وأن منها ما هو مخصص أو يجب أن يكون مخصصاً للتعليم الفنى الخالص . فليس من كليات الجامعة على اختلافها إلا ما هو

صالح ويجب أن يكون صالحاً لهذين النوعين من التعليم .
ولست أعرف خطأ أشنع من خطأ الذين يطمئنون إلى مثل هذا
التقسيم فيتحدثون بأن كلية الآداب وكلية العلوم تعنيان أو يجب
أن تعنيا بالمعرفة الخالصة التي تقصد لنفسها وتبتغى لما تحقق
للعقل من لذة عليا .

فهاتان الكليتان تعنيان بهذا اللون من ألوان المعرفة الخالصة
ويجب أن تبدلا فيه أعظم ما تستطيعان من جهد ، ويجب أن
تعينهما عليه الدولة والقادرون على المعونة من أفراد الناس ،
ولكنهما تعنيان بالمعرفة الخالصة التي تمكن أصحابها من أن
ينفعوا وينتفعوا ومن أن يضطربوا في الأرض ليعيشوا ويهيئوا
غيرهم للعيش أو يمكنوا غيرهم من العيش أو ييسروا لغيرهم
سبل العيش .

هما تهيئان المعلمين ، وما أظن أحداً يشك في أن التعليم فن
من الفنون التطبيقية ووسيلة من وسائل الحياة المادية يستعين بها
المعلم نفسه على أن يعيish ويهيئ بها المعلم غيره ليعيش أيضاً .
وهما تهيئان جماعات من الشباب الذين يعملون في مرافق الحياة
المختلفة ، سواء في ذلك منهم من يعمل في الدواوين من

يتصل بالأعمال الحرة ومن يشتغل في المرافق الفنية على اختلافها .
فمن غير المعقول إذن أن يظن بهاتين الكليتين أنهما مقصورتان
على المعرفة الخالصة وأنهما تتجاوزان حدما إذا فكرتا في المنفعة
المادية العاجلة أو الآجلة لطلابهما وأساتذتهما جميعاً .

بل هناك ما هو أبعد من هذا وهو أن ليس هناك علم مهما
يكن موضوعه إلا وله هاتان الناحيتان : ناحية المعرفة الخالصة
التي تجد جزاءها في نفسها ، وناحية المنفعة العملية التي تنتج عن
كل بحث يغزو العقل وينميهِ ويمكنه من استكشاف الحق على
أى نحو من الأنحاء . فكل شيء يضاف إلى المعرفة الإنسانية
يزيد في ثروة العقل ، وكل زيادة في ثروة العقل تقويه وتشد
أزره وتفتح له أبواباً من أبواب التفكير وتخلق له فنوناً من
فنون النشاط وكل ذلك يعينه على استقبال الحياة في قوة ،
والانتصار على ما يعترض فيها من العقبات .

ولست أعرف خطأ أشنع من خطأ الذين يملئون أفواههم
إذا تحدثوا إلى الناس بأن كلية الحقوق وكلية الطب وكلية
الزراعة والهندسة والتجارة كليات عملية لأنها تخرج المحامين
ورجال القضاء وتخرج الأطباء والمهندسين والذين يشرفون على

أعمال الزراعة والتجارة . فهذا كله حق ولكنه حق ناقص
لم ينشأ عن تفكير ناضج ولا عن تعمق للأشياء .

ذلك أن هذه الكليات إذا كانت تهىء الشباب لهذه الألوان
المتنوعة من الحياة العملية فهى تهىء بعض الشباب أيضاً
للتخصص فيما يدرس فيها من العلم . بعضهم يتخصص فيه
لينهض بتعليمه فى هذه الكليات نفسها وبعضهم يتخصص فيه
لأنه يجد فى هذا التخصص لذة خاصة ممتازة لا يعادل بها لذة
أخرى ولا يصرفه عنها صارف مهما يكن .

فكليات الجامعة ومعاهد التعليم العالى إذن تقصر أشنع التقصير
فى ذات أنفسها وفى ذات الأمة إن هى لم تخرج من الشباب
إلا رهباناً يعكفون فى مكاتبهم ومعاملهم على البحث الخالص
كما أنها تقصر فى ذات أنفسها وفى ذات العلم والمعرفة وفى
ذات الأمة إن هى لم تخرج من الشباب إلا طلاب المنافع
والمضطربين فى كسب القوت والعاملين فى ألوان النشاط العملى
على اختلافه . وهى لا تؤدى واجبها على وجهه إلا إذا أخرجت
للأمة من تحتاج إليهم من أولئك وهؤلاء . ولا ينبغى أن
يطلب إليها أن تخرج العلماء فحسب والعاملين فحسب وإنما ينبغى

أن نطلب إليها أن تخرج العلماء على أن يكونوا علماء حقاً يفقهون العلم ويحبونه ويقدرّون على تعمّقه والإنتاج فيه والإضافة إليه ، وأن تخرج العاملين على أن يكونوا قادرين على العمل حقاً ، قد هيئت عقولهم للإقبال عليه والتصرف فيه والقدرة على النهوض بأعبائه واحتمال أثقاله مع ثقة بالنفس وارتفاع عن اليأس والقنوط .

وينتج من هذا كله أن من الخطأ أن تعاب الجامعة إذا فكرت في مستقبل طلابها أو جاهدت في أن يكون المستقبل باسمًا لهؤلاء الطلاب . من الخطأ أن تعاب الجامعة بذلك وأن يقال إنها تفكر في أعراض الدنيا ، فالجامعة جزء من الدنيا لا جزء من الآخرة ، وهي حريصة كل الحرص ويجب أن تحرص أشد الحرص لا على أن تتصل بالحياة بل على أن تكون ضرورة من ضروراتها ومقومًا من مقوماتها الأولى والأساسية .

وينتج عن هذا أيضاً أن من الخطأ أن تقصر الدولة أو يقصر الأفراد في تشجيع الجامعة على البحث العلمي الخالص ومنحها كل ما تحتاج إليه من المعونة على هذا البحث والاستزادة منه ، لأن حياة الأمم المتحضرة لا تستقيم كما رأيت إلا إذا استقام

لها هذان النوعان من أنواع النشاط في معاهد التعليم العالى .
وأذكر أن الأستاذ نجيب الهلالي بك حين تولى وزارة المعارف
للمرة الثانية ورغب في أن ينقص آماد الدراسة في كليات الجامعة ،
تحدث إلى في هذا الأمر بالقياس إلى كلية الآداب فلم أجد
ميلا إلى مجاراته في هذا الاتجاه وإنما انتهزت هذه الفرصة
ورفعت إليه تقريراً عرضت فيه ما رأينا أن كلية الآداب تحتاج
إليه من الإصلاح والمعونة . وأنا أثبت هنا نص هذا التقرير دون
أن أغير منه شيئاً لأنه يصور رأى فيما ينبغي أن تسلك كلية
الآداب من سبيل ويبين في وضوح أن كل معهد من معاهد
الجامعة يجب أن يتجه هذين النوعين من الاتجاه وهما الاتجاه
إلى تهيئة الشباب للحياة العاملة الناجحة والاتجاه إلى تهيئة الشباب
للحياة العلمية الخالصة . وما أشك في أن أساتذة الكليات الأخرى
لو سئلوا عن رأيهم ومكنوا من أن يعرضوا هذا الرأى فيما ينبغي
لكلياتهم من اتجاه سيذهبون هذا المذهب الذى ذهبته أو مذهباً
قريباً منه أشد القرب .

وهذا هو نص التقرير :

الأغراض الأساسية التى أنشئت كلية الآداب لتحقيقها هى

فيما نعتقد :

أولاً : تهيئة فريق من الشباب لإلتقان فروع من العلم بحيث يستطيعون أن ينهضوا بتعليم هذه الفروع في المدارس الثانوية

ثانياً : تثقيف فريق آخر من الشباب في فروع من العلم على وجه يمكنهم بعد الظفر بالدرجات الجامعية من أن ينهضوا ببعض التبعات في أنحاء مختلفة من الحياة نهوض الرجل المستنير المذهب الذى يحسن فهم الأمور وتقديرها ويحسن التعبير عما فهم والتصوير لما قدر ويتصرف بعد هذا كله فيما يعرض له من الأمر تصرف الرجل ناضج العقل نافذ البصيرة عالم بما يأتى وما يدع

وأثناء الحياة هذه التى يهيأ لها هذا الفريق من الشباب كثيرة مختلفة فمنها ما يكون فى دواوين الحكومة ومصالحها ومنها ما يكون فى الصحف السيارة على اختلاف أغراضها ومذاهبها ومنها ما يكون فى الأعمال الحرة المختلفة

ثالثاً : تهيئة فريق من الشباب لائقان فروع من العلم والتخصص فيها والفراغ لها والانتقطاع لما تحتاج إليه من بحث متصل ودرس واسع عميق معاً . وهؤلاء هم شباب العلماء الذين تعتمد عليهم الأمة فى حماية العلم الخالص وحياطته وفى النهوض بما ينبغى أن تهض الأمة به من المشاركة فى تنمية الحضارة وترقية المعرفة

وهذه الأغراض كلها جليلة الخطر عظيمة الشأن خليفة أن تمنحها الدولة أشد العناية وأدقها وأقواها وألا تتصرف الدولة في أمرها إلا عن روية وأناة وتفكير دقيق طويل ، فالشباب الذى يهياً لتعليم النشء إنما يهياً للنهوض بحمل أمانة ثقيلة هى نقل تراث الأجيال الماضية إلى الأجيال المقبلة ، وتمكين النشء من أن يستقبل الحياة قادراً على التصرف فيها واحتمال أثقالها من شجاعة وجلد ومرونة وثقة بالنفس واعتماد عليها وفهم لما يحيط به من الظروف . ومن يطلب إليه النهوض بهذا العبء الثقيل خليف أن تمنحه الدولة أدق ما تستطيع من العناية وأعظم ما تملك من المعونة ، ففتح له أصلح ما يمكن من الحياة المادية والعقلية جميعاً

والذين يهياًون للعمل فى المصالح والدواوين والصحافة والأعمال الحرة محتاجون إلى العناية التى تمكنهم من النهوض بهذا كله على أحسن وجه وأكمل . فالشباب الذى يعمل فى ديوان من الدواوين أو مصلحة من المصالح يضر أكثر ما ينفع ويسىء أكثر مما يحسن إذا لم يزود بما يجعله أهلاً للنهوض بالعمل الذى وكل إليه ، أهلاً له من الناحية الخلقية وأهلاً له من الناحية الثقافية وحاجة الشاب الصحفي إلى الخلق المتين والثقافة العميقة

الراقية أظهر من أن تحتاج إلى دليل . والذين يهياؤون للعلم الخالص والانتقطاع له ووقف الحياة والجهود عليه أشد الناس حاجة إلى العناية والرعاية وإلى التشجيع والتأييد فهم بحكم تفرغهم للبحث ، وانقطاعهم للدرس واتجاههم إلى ترقية المعرفة وتنمية الثروة العلمية مصروفون عن تدبير أمورهم المادية وكسب ما يحتاجون إليه ليعيشوا عيشة راضية تيسر لهم عملهم الشاق وتخفف عليهم جهدهم العنيف ، فإذا أريد التفكير في التيسير على طلاب كلية الآداب وتشجيعهم على العمل لتحقيق ما يطلب إليهم من هذه الأغراض الجسام ، وتمكينهم من أن يقبلوا على الدرس باسمين له راغبين فيه فليس ينبغي أن تخفف عنهم أعباء الدرس ولا أن تقصر لهم آماده .

فإن الأغراض التي انشئت كليتهم من أجلها لا تسمح بالاقبال من الدرس ولا بادراك الدرجات الجامعية في الآماد القصار ، بل هي تحتاج إلى الجهد المتصل الثقيل ، وهم في حاجة قبل كل شيء إلى أن يعودوا الصبر والأناة واحتمال المشقة ومصارعة المصاعب والتغلب عليها .

وأسألتهم يعرفون منهم حسن استعدادهم لذلك كله وينتظرون

منهم أن يكونوا رجالاً أولى عزم ، لا يعرفون السأم ولا يشفقون من الجهد ، ولا يستطيعون أوقات الدرس . وإنما يكون التيسير عليهم والإحسان اليهم بتمكينهم من الفراغ لما يطلبون من العلم وتهيئة المستقبل الصالح الذى يكافئ ما يبذلون من الجهد وتشجعهم على الاستزادة من الجد والتحصيل .

فطلاب كلية الآداب لا يطلبون ولا تطلب لهم كليتهم أن تسهل عليهم الدراسة لأنهم لا يشفقون من صعوبة الدراسة . ولا يطلبون ولا تطلب لهم كليتهم أن تقصر لهم آماذ الدرس لأنهم لا يضيعون بكليتهم ولا يتعجلون فراقها وفراق أصدقائهم الأساتذة ، وهم لا يحبون العجلة ، بل يؤثرون الريث والاناة ، وإنما يطلبون إذا تعلموا أن يمكنوا من العمل بما يتعلمون ، وإذا انفقوا الجهد أن يمكنوا من خدمة أمتهم ووطنهم بهذا الجهد الذى ينفقون .

يطلبون وتطلب لهم كليتهم أن يكونوا بعد الانتهاء من الدرس قادرين على النشاط الذى هيئوا له لا مضطرين إلى البطالة ولا مكرهين على اضاءة الوقت ولا مضطرين إلى العمل فى غير ما هيئوا له ليكسبوا القوت ، ولا معرضين لأنواع الحرمان وألوان

البؤس التي تثبط الهممة وتقل العزيمة وتخيب الأمل وتكسر من حدة الشباب .

وهم يطلبون وتطلب لهم كليتهم إلا تضع أوقاتهم ولا تهدر جهودهم ولا تتعرض كرامتهم لما يؤذيها أو يشينها .

منهم فريق يتهيأ للتعليم فلا ينبغي أن يضع من عمره عامين أو عاماً في معهد التربية بحجة التفرغ لعلوم التربية ، لأن حاجتهم من هذه العلوم أيسر من أن يضع فيها العام والعامان ، ولأنهم يأنسون من أنفسهم وتأنس منهم كليتهم القدرة على تحصيل حاجتهم من علوم التربية أثناء دروسهم لما يتخصصون فيه من فروع العلم ، فلا بد إذن من أن تكون دراستهم لعلوم التربية مقارنة لدراستهم الجامعية . فاذا قضاوا في الكلية سنتين يفرغون فيها للعلم كان من اليسير أن يجمعوا في السنتين الآخرين بين التخصص في العلم والأخذ بما يحتاجون إليه من علوم التربية^(١) .

(١) لا ينبغي أن يعترض على هذا الرأي بأن وزارة المعارف قد ألغت مدرسة المعلمين اجتناباً للجمع بين الدراسة الثقافية والفنية فإن هذا الجمع انما يكون خطراً اذا أسرفنا في تعليم فنون التربية كما هي العادة في مصر مع أن حاجة المعلم إليها في حقيقة الأمر معتدلة جداً . والجامعات الأوروبية أميل الى هذا المذهب الذي نذهب والذي لم تأخذ به وزارة المعارف . على أنى لا أرى بأساً بالنظام المؤقت لمعهد التربية . وهو كما رأيت لا يمنع الجمع بين الدراستين لأن خريج الجامعة لا ينقطع عن الدراسة الجامعية حين يتصل بمعهد التربية بعد نيل الليسانس أو البكالوريوس انما هو يمضي في هذه الدراسة لنيل الدرجات الأخرى .

ثم هم يريدون وتريد لهم كليتهم إذا أتموا دراستهم وظفروا
بدرجة الليسانس واجازة التعليم ألا ينتظروا وألا يضطروا إلى
البطالة ، بل تفتح لهم أبواب العمل الكريم الذى يؤجرون عليه
أجراً يلائم حاجتهم وجهودهم وتبيح لهم أن يعيشوا كراماً ، وأن
يشوا الكرامة فى نفس النشء الذى يتولونه بالتربية والتعليم .
وعلى هذا فان هناك أصلاً من الأصول قد حرصت عليه كلية
الآداب منذ عهد بعيد ، وما أظن إلا أن كلية العلوم قد تحرص
عليه أيضاً ، وهو أن تكون الصلة بين معهد التربية وبين هاتين
الكليتين قوية منظمة بحيث يستطيع الطلاب منذ السنة الثالثة
أن يختلفوا إلى دروس المعهد دون أن يؤثر هذا فى دراستهم
العلمية وبحيث لا يضيعون وقتاً بحجة التخصص فى التربية .
فليس من الضرورى أن يكون المعلم مختصاً فى علوم التربية ،
وإنما الضرورى أن يكون محسناً لهذه العلوم متقناً لمناهجها .

والطلاب الذين يتهيأون للعمل فى المصالح والدواوين والنجاعات
الحرّة محتاجون إلى أن يزودوا بما يحتاج إليه هذا العمل من

الثقافة الخاصة والتمرين العملى بشرط ألا يضيع عليهم ذلك وقتاً ولا يعطل لهم درساً .

وقد فكرت الكلية فى أن تنشئ لهم مدرسة عملية للترجمة والتحرير والصحافة يختلفون إليها متى بلغوا السنة الثالثة ويدرسون فيها سنتين بحيث إذا ظفروا بأجازتها مع اللسانس كانوا أهلاً للنهوض بأعمال الترجمة والتحرير والمشاركة فى أعمال الصحافة . وستكون هذه المدرسة منظمة تنظيماً يسمح للطلاب بأن يختلفوا إليها دون أن يجدوا فى ذلك مشقة تصرفهم عن الدرس العلمى وستألف من ثلاثة أقسام .

القسم الأول يتمرن الطلاب فيه على التحرير العربى الذى يحتاج إليه فى المصالح والدواوين . وفيه يدرسون اللغة العربية درساً عملياً ويدرسون اللغتين الانجليزية والفرنسية درساً عملياً أيضاً يمكنهم من التخاطب والقراءة والإنشاء . ويدرسون ما لا بد من درسه من نظم الادارة وإجراءاتها المختلفة ثم يتتقنون ثقافة حسنة فى تاريخ النظم الادارية والدستورية وفى تاريخ العلاقات السياسية الخارجية .

والقسم الثانى يتمرن الطلاب فيه على الترجمة من الانجليزية

والفرنسية الى العربية ومن العربية الى هاتين اللغتين ويتتقنون فيه الثقافة التي أشرنا إليها في القسم الأول .

وأما القسم الثالث فيتمرن الطلاب فيه على أعمال الصحافة المختلفة من تحرير وإدارة واستخبار وتوزيع . وذلك إلى تتقنهم في المواد التي أشرنا إليها آنفاً وتمرنهم على اللغتين الأجنبية إحداهما أو كليهما .

وواضح جداً أن الطلاب سيكونون أحراراً في أن يختاروا أحد هذين الوجهين من وجوه التمرين العملي . فمن أراد منهم التعليم ذهب إلى معهد التربية ومن أراد منهم التحرير أو الترجمة أو الصحافة ذهب الى المدرسة التي تنشأ لذلك ، وسيجدون عند أساتذتهم ما يحتاجون إليه من التوجيه والارشاد .

وواضح كذلك أن الطلاب سيكونون أحراراً في أن يجمعوا بين الدراسة العملية والدراسة العلمية وفي أن يؤجلوا^(١) الدراسة العملية إن شاءوا الى أن يتم تخرجهم من الكلية .

(١) والخير عندنا ألا يكون الاتصال بهذه المدرسة إلا بعد التخرج من الكلية ولكننا اقترحنا تأخير الطلاب في ذلك لأن منهم من يتعجل العمل ويستطيل أمد التعليم . ومع ذلك فإن مثل هذا الجمع بين الثقافة والتمرين قد أخذت به فرنسا بالقياس إلى مدرسة العلوم السياسية .

لا يراد بهذا التيسير كله إلا أن يشعر الطلاب بأنهم أحرار
فى تدبير أمورهم من جهة وبأنهم رجال يجب أن يعتمدوا على
أنفسهم فى تدبير هذه الأمور من جهة أخرى .

أما الطلاب المتفوقون الذين يؤثرون العلم الخالص والتفرغ له
فسينقطعون للدرس العلمى فى الكلية حتى يظفروا بدرجاتهم الجامعية
المختلفة . وعلى هؤلاء الطلاب تعتمد الكلية ويجب أن تعتمد
مصر فى تكوين الاختصاصيين من العلماء الذين يحملون اللواء العلمى
لمصر وينهضون بنصيبتها فى تنمية المعرفة الانسانية وترقية الحضارة .
وبين هؤلاء الطلاب ستختار الكلية الجيل الذى ينهض بالتعليم
فيها ويخلف أساتذتها القائمين الآن شيئاً فشيئاً . ومهمة هؤلاء
الطلاب من أجل المهمات خطراً وأعظمها شأنًا وهم من أجل ذلك
أحق الناس بعناية الجامعة ورعايتها وحماية الدولة ومعوتها . فلا
بد من أن يشجعوا على البحث وتيسر لهم طرق الدرس وتخفف
عنهم أثقال الحياة . فتخصص لهم المكافآت الدراسية فى مصر
وتنظم لهم البعثات العلمية للخارج وتحيطهم الجامعة والدولة بكل
ما من شأنه أن يشعرهم بالكرامة ويزين فى قلوبهم حب العلم

ويعصمهم من اليأس ومن كل ما من شأنه أن يصددهم عن هذا
المثل الأعلى الذى وقفوا حياتهم وجهودهم على السعى إليه .

وإذن فكلية الآداب لا تطلب إلا أن يتاح لطلابها العمل
على تحقيق آمالهم فى الحياة دون أن تبث أمامهم العقاب ، أو تقام
لهم الصعاب ، أو تخلق لهم المشكلات . لا تطلب إلا أن يهيا
العمل فى التعليم إلا لمن أراد منهم التعليم ، والعمل فى المصالح
والدواوين والصحف لمن أراد منهم هذا العمل ، والفراغ للعلم الخالص
لمن أراد منهم هذا الفراغ . وهى لا تريد الآن أن تمس نظمها
بتغيير أو تبديل لأنها لا تجد مصلحة فى ذلك ، بل تجد فيه ضرراً
وخطراً على التعليم .

وهى ترى أنه لا يجوز التعرض لنظمها قبل أن تستقر أمور التعليم
الثانوى ويتم إصلاحه ، ويثبت للجامعة أنه أصبح قادراً على أن
يهيئ لها طلاباً قادرين على استقبال الدراسات الجامعية العليا .
وليس معنى ذلك أن الكلية قاعة بنظامها راضية عنه كل الرضى ،
بل معناه أنها تؤثر الأناة والتريث ، وتكره العجلة وكثرة الاضطراب
فى التجارب ، وتريد أن تترك لنظامها القائم فرصة كافية يتم فيها
اختباره ، وتبين ما قد تحتاج إليه من الإصلاح حين ترى الوقت
ملائماً والظروف مواتية .

وهناك قسم من أقسام الكلية لم نشر إليه إلى الآن لأنه يحتاج إلى عناية خاصة ، وإلى أفراد بالذكر ، وهو معهد الآثار . وهذا المعهد ينقسم إلى قسمين : أحدهما تدرس فيه الآثار المصرية القديمة وما يتصل بها من العلوم . والثاني تدرس فيه الآثار الإسلامية وما يتصل بها من علوم . ولا يستطيع الطلاب أن يلتحقوا بهذا المعهد إلا بعد حصولهم على درجة الليسانس الممتازة ، أو ما يرى مجلس الكلية أنه معادل لهذه الدرجة . وذلك أن الدراسة في هذا المعهد أرق وأعمق وأدق من أن يستطيع الطلاب أن يجمعوا بينها وبين دراساتهم العلمية الأخرى . وقد قسمت الكلية الدراسة في هذا المعهد بقسميه إلى نوعين : أحدهما فنى خالص يفرغ له الطلاب حتى إذا تخرجوا كان منهم الأمناء والفنيون الذين يعملون في مصلحة الآثار المصرية والعربية . والثاني ثقافى مسائى يقصده إلى تنمية حظ الطلاب من هذه الثقافة الخاصة إما مجرد الاستنارة والتفقه ، أو الاستعانة بما يعلمون من ذلك على إتقان العلم بالتاريخ وإتقان درسه للطلاب في المدارس الثانوية . والكلية حريصة أشد الحرص على أن تطلب عناية خاصة للمتخرجين من هذا المعهد .

فيجب أن تكون المرتبات التي تخصص لهم بعد التخرج ممتازة تلاءم ما بذلوا من الجهد ، وما أنفقوا من الوقت في الدرس . فهم ينفقون ثلاثة أعوام في التخصص بعد الليسانس ، ولا بد من تشجيعهم على الإقبال على المعهد بمنحهم المكافآت الدراسية التي تعينهم على الفراغ للعلم في الوقت الذي يشتغل فيه زملاؤهم في المدارس والمصالح والدواوين .

— ٥ —

ونوع آخر من العناية بالطلاب تحتاج إليه كلية الآداب أشد الحاجة وتحرص عليه أشد الحرص وترى أنه ليس أقل خطراً ولا أهون شأنًا من العناية بالتعليم والتثقيف وتهئية المستقبل وهو الذي يتصل بحياة الطلاب الصحية والاجتماعية .

فما يؤذى حقاً أن نرى الطلاب كما هم الآن قد خلى بينهم وبين الحياة المادية يشقون بآلامها ويتعرضون لما فيها من أخطار لا تحصى على الصحة والعقل والخلق جميعاً .

فكثير جداً من طلاب الكلية فقراء لا يجدون ما يقيم أودهم على الوجه الذي يحتاج إليه الشاب الذي يجد في الدرس والتحصيل . غذاؤهم رديء ومسكنهم رديء والبيئة التي يعيشون

فيها بعيدة عن أن تلائم صحتهم وحاجتهم إلى الهواء النقي وإلى النظافة التي لا أمل في الصحة بدونها . والطلاب جميعاً مهملون في ما يكون بينهم من العلاقات وفيما ما يكون بينهم وبين غيرهم من العلاقات أيضاً . تجرى أمورهم كما تستطيع لا كما ينبغي . فيعرضهم ذلك لألوان من الخطر على حياة العقل والخلق والجسم ولا بد من العناية بتنظيم حياتهم الاجتماعية وأخذهم بما يحميهم من هذه الأخطار ويدفعهم إلى النشاط باسمين آملين لا عابثين ولا يأسين . ويرقى أذواقهم وينقى أخلاقهم وطبائعهم ويهيئهم ليكونوا رجالاً صالحين لمستقبل صالح .

وكان المأمول أن ينهض اتحاد الجامعة ببعض هذا ولكنه بذل كثيراً من الجهد وأنفق كثيراً من المال ولم يضع في هذا السبيل شيئاً فلا بد من تمكينه من ذلك واعانتة عليه ، ولا بد من الجد في أن يهيأ للطلاب طعام صالح لا يكلفهم ثمناً غالياً ولومرة واحدة في اليوم . ولا بد من تشجيعهم على الرياضة وأخذهم بها إن لم يغن التشجيع . ولا بد من تنشيطهم للرحلة والاسفار في أوقات الراحة والفراغ . ولا بد من أن تنظم لهم الاجتماعات التي يتناولون فيها بالبحث والمناظرة مسائل مختلفة تمس حياتهم العلمية

والعملية والخلقية وتمس بعض المشكلات الاجتماعية التي لا ينبغي أن يجهلها الشاب .

فاذا وجدت الكلية من الجامعة والدولة معونة صادقة على تحقيق هذه الأغراض كلها كانت خليفة أن تنهض بما عليها من الواجبات على أحسن وجه وأكمله ، وأن تؤدي أمانتها للأمة على خير ما تنتظر منها الأمة ، وأن تلام ان قصرت في ذلك أو نكلت عنه .

وأما إذا لم تظفر بما هي أهل له من المعونة الصادقة فهي باذلة على كل حال ما تملك من الجهد لتحقيق أغراضها وارضاء آمال الأمة ، والله يتولاهما بمعونته ورعايته وهو خير الحافظين .

(٤٧)

والقسم الأخير من هذا التقرير خليك أن نطيل التفكير فيه والعناية به أكثر مما تعودنا أن نفعل الى الآن . فقد تعودنا أن ننظر إلى الجامعة وإلى معاهد التعليم عامة ، على أنها مدارس يدرس فيها العلم ، ويصاغ فيها العقل صيغة حسنة أو سيئة على هذا النحو أو ذاك ، ولكنها على كل حال مدارس يعنى فيها بالعقل وملكاته قبل كل شىء .

فأما الأشياء الأخرى التى تمس الخلق والجسم والسيرة الشخصية الوطنية والانسانية . فأمور لا تعنى بها المعاهد إلا عناية اضافية عارضة ومع ذلك فقد فرغ الناس من اثبات أن المعرفة وحدها ليست كل شىء وأن الذكاء الممتاز خطر إذا لم يقومه خلق كريم وسيرة فردية واجتماعية صالحة وجسم سليم مبرء من العلل والأدواء وقد آن لنا أن نعتقد بل أن نستيقن أن معاهد العلم ليست مدارس فحسب ولكنها قبل كل شىء وبعد كل شىء يبيئات للثقافة بأوسع معانيها وللحضارة بأوسع معانيها أيضاً . فالطالب الذى يتصل بالجامعة لا ينبغى أن يفهم ولا أن تفهم أسرته ولا أن تفهم الأمة أو الدولة

أنه إنما يتصل بها ليحصل مقداراً من العلم ويبلغ بعقله طوراً من الرقى ، ثم ينصرف عنها ليستغل ما حصل من العلم وما بلغ من الرقى فيما يضطرب فيه من فروع الحياة . شأنه شأن الرجل يلم بالمطعم ليقيم أوده إن كان مقلاً وليستمتع بلذات الطعام والشراب إن كان غنياً موسراً . فإذا أَرْضَى حاجته من ذلك انصرف عن المطعم ليفنى في ألوان النشاط المختلفة ما تزود به من طعام وشراب ولذة .

كلا ، لا ينبغي أن نفهم هذا أو ما يقرب منه حين نتصل بالجامعة أو نرسل أبناءنا إليها وإنما ينبغي أن نفهم أننا إنما نتصل بأُسرة جديدة ونرسل أبناءنا إلى أُسرة جديدة ليست أقل تأثيراً في حياتنا وحياتهم ولا أقل سيطرة عليها من أُسرتنا القديمة التي نشأنا فيها . وهذه الأسرة الجديدة هي البيئة الجامعية التي تقوم على الحب والمودة وعلى التعاون والتضامن بين أعضائها جميعاً سواء منهم الطلاب والأساتذة الذين يعملون فيها بالفعل والذين بعدت عنها أشخاصهم في الزمان أو في المكان لأن عروة هذه الأسرة أمتن وأبقى من أن يفصمها بعد الزمان والمكان . وقد قلت أن قوام هذه الأسرة إنما هو الحب والمودة والتعاون

والتضامن ، فأحب أن يفهم الأساتذة والطلاب أن هذه الأسرة يجب أن تكون صورة مصغرة محققة للمثل الأعلى الذى ينبغى أن يطمح إليه الأفراد فى الجماعة الواحدة ، وأن تسمو إليه الجماعات فى الوطن الواحد ، وأن تتعاون على بلوغه الأوطان المختلفة فى أقطار الأرض كلها .

ومن هنا قلت إن الجامعة بيئة لا يتكون فيها العالم وحده والعامل وحده ، وإنما يتكون فيها الرجل المثقف المتحضر الذى لا يكفيه أن يكون مثقفاً بل يعنيه أن يكون مصدراً للثقافة ، ولا يكفيه أن يكون متحضراً بل يعنيه أن يكون منمياً للحضارة . فإذا قصرت الجامعة فى تحقيق خصلة من هاتين الخصلتين فليست خليقة أن تكون جامعة ، وإنما هى مدرسة متواضعة من المدارس المتواضعة وما أكثرها . وليست خليقة أن تكون مشرق النور للوطن الذى تقوم فيه والإنسانية التى تعمل لها ، وإنما هى مصنع من المصانع يعد للإنسانية طائفة من العلماء ومن رجال العمل ، محدودة آمالهم محدودة قدرتهم على الخير والإصلاح .

وينتج عن هذا أمران خطيران : أحدهما أن الجامعة يجب أن تكون مستقر الثقافة العميقة العامة لا بالقياس إلى نفسها فحسب ،

بل بالقياس إلى غيرها من البيئات أيضاً . ولست أخفى عليك
أنى أعترف فى صراحة وألم بأن جامعتنا بعيدة كل البعد عن
بلوغ هذه المنزلة فهى ليست مستقر الثقافة العميقة العامة بالقياس
إلى نفسها أولاً وآية ذلك أنك تستطيع أن تتحدث إلى من
شئت من شباب الجامعيين فترى ثقافته سطحية ضيقة أشد
الضيقة . تحدث إلى المتخرج فى كلية الآداب أو الحقوق فتراه
حسن الحديث إلى حد متواضع فى فنه الذى تخصص فيه فإذا
تجاوزت به هذا الفن فستراه كغيره من رجال الشارع . وتحدث
إلى المتخرج فى كلية الطب أو الهندسة فقد ترضى عنه فى
الطب أو الهندسة على شىء من الشك فى ذلك ولكنك إذا
تجاوزت به فنه الخاص فستراه رجلاً من عامة الناس .

وما ينبغى أن تكون هذه حال الرجل الجامعى وإنما أخص
ما يمتاز به الرجل الجامعى سعة العقل والتفنن فى ألوان المعرفة .
ومصدر هذا الجهل الذى نسجله محزونين على الشباب الجامعيين
أمران : الأول فساد التعليم الثانوى . والثانى أن الحياة الجامعية نفسها
ضيقة محدودة مقسمة أقساماً متميزة فكل فرع من فروع الجامعة
منحاز إلى نفسه منقطع عن غيره متوفر على جهوده الخاصة ولو

قد نظمت الحياة الاجتماعية للشباب الجامعيين تنظيمًا حسنًا لأمكن أن يلتقى طلاب الطب والحقوق والعلوم والآداب والهندسة من وقت إلى وقت بل لأمكن أن يعايش بعضهم بعضًا وأن تتصل بينهم المودة والألفة فيتحدث بعضهم إلى بعض ويتتقنف بعضهم على بعض ويعرف أولئك أطرافًا مما عند هؤلاء ويتحقق هذه الثقافة الواسعة المنوعة في غير جهد ولا مشقة ولا عناء

الأمر الثانى أن الجامعة يجب أن تكون مستقر الحضارة الراقية الممتازة التى لا تظهر آثارها فى الانتاج العلمى والعملى وحدهما وإنما تظهر قبل كل شىء فى هذه السيرة النقية الصافية التى تقوم فيها الصلات بين الناس على المودة الشائعة والاحترام المشترك والإيمان بالواجب قبل الإيمان بالحق وتقدير ما لغيرك عليك قبل أن تقدر مالك على غيرك ، ثم فى إكبار النفس والارتفاع بها عن الصغائر وتنزيهاها عن الدنيات ، ثم فى هذا الذوق المذهب المصفى الذى يحس الجمال ويسمو إليه ويحس القبح فينأى عنه . وكل هذا لا يتحقق إلا حين تنظم الحياة الاجتماعية لشباب الجامعيين تنظيمًا حسنًا يمكنهم من أن يعايش بعضهم بعضًا وبصلح بعضهم من شأن بعض ومن أن يشتركوا فى

الاستمتاع معاً بلذات العلم والفن . مرة بالاستماع للمحاضرات
وأخرى بالاستماع للموسيقى ومرة ثالثة بشهود التمثيل ثم بالاشتراك
في الألعاب الرياضية قبل كل شيء وبعد كل شيء

وليس يكفي أن ينشأ للجامعة اتحاد وأن توكل إليه هذه
الشؤون فاتحاد الجامعة مؤلف من طلابها أو هم كثرته وعلم الطلاب
بهذا كله محدود أو قل أنه لا وجود له والطاقة المالية لهذا الاتحاد
لا تكاد تذكر فلا بد من أن تقوم الجامعة نفسها على هذا كله
قياماً حسناً ومن أن تعنى به عنايتها بالتعليم نفسه . فان لم تفعل
فقد قصرت في مهمتها الجامعية تقصيراً قبيحاً .

(٤٨)

ولكن الجامعة لا تستطيع أن تنهض بهذا العبء ولا أن تنهض بعبء التعليم نفسه إلا إذا ظفرت بشيئين . أحدهما تستطيع أن تبلغه الآن وقد كان يجب أن تبلغه منذ أنشئت وهو الاستقلال الصحيح . والثانى تستطيع أن تبلغه شيئاً فشيئاً وتصل إليه قليلاً قليلاً وهو الثروة وسعة ذات اليد

فأما استقلال الجامعة فقد قرره قوانينها وتسجله الحكومات المختلفة فى فرص مختلفة وظروف متباينة . ولكن الحياة الواقعة للجامعة تدل على أن هذا الاستقلال لا يزال متواضعاً أو أكثر من المتواضع . ونحن حين نذكر استقلال الجامعة نفهم منه أمرين أساسيين . أحدهما أن تستقل الجامعة لشؤونها المالية فى حدود القوانين العامة بعد أن يقر البرلمان ميزانيتها فى كل عام . والثانى وهو أخطرهما وأهمهما أن تستقل الجامعة بشؤون العلم والتعليم استقلالاً تاماً لا تحده إلا سيادة الدولة هذه التى تجعل من حق البرلمان اقرار القوانين التى تنظم كل ما يجرى فى أرض الوطن متصلاً بحياة الناس وأعمالهم . ومعنى هذا أن تكون الجامعة مستقلة

بشؤون العلم والتعليم بعد أن تصدر القوانين التي تنظم هذه الشؤون .
فأما الاستقلال المالى فليس للجامعة منه حظ قليل أو كثير .
ومن الحق أن ميزانية الجامعة منفصلة يصدر بها قانون خاص
ولكن هذا شكل من أشكال الاستقلال لا حقيقة من حقائقه .
ويكفى أن تعلم أن الجامعة التي يعترف لها القانون بتدبير أمورها
المالية لا تستطيع أن تتصرف فى أيسر الأمر إلا إذا أذنت لها
وزارة المالية . ووزارة المالية هنا ليست الوزير ولا الوكيل وإنما
هى المكاتب التى يشرف عليها فى أكثر الأحيان موظفون
لا يعرفون من أمر العلم والتعليم شيئاً . فالجامعة مقيدة بأسخف
القيود وأثقلها حين تريد أن تشتري الكتب أو تباع ما تطبع منها
وحين تريد أن تشتري حتى أهون الأدوات . وحين تريد أن
تعين كبار الموظفين وصغارهم فى هيئة التدريس وفى مكاتب
الادارة والكليات وواضح جداً أن هذا التضيق الشنيع لا يمكن
أن تستقيم معه أمور التعليم الابتدائى فضلاً عن التعليم الجامعى .
وأما النوع الثانى من الاستقلال الذى هو قوام الحياة الجامعية
والذى لا وجود للجامعة بدونه فحظ الجامعة المصرية منه ضئيل
جداً ولعله إلى الشكل والصورة أدنى منه إلى الحقيقة الواقعة .

ولم ينس الناس بعد تلك المحنة الجامعية التي أثّرت منذ أعوام حين أرادت إحدى الحكومات أن تكره الجامعة على أن تمنح ألقاب الشرف لجماعة من الساسة فضنت الجامعة أو ظن بعض الجامعيين أنها مستقلة . وهمت الجامعة أو هم بعض الجامعيين بمقاومة ما كان يراد من اقحامها في السياسة فكانت النتيجة ما يعرفه الناس . ومن الحق أن الشباب الجامعيين قد غضبوا لعدوان السلطان حينئذ على الجامعة غضبة شريفة تحدث الناس عنها في أقطار الأرض كلها . ومن الحق كذلك أن الرأي العام في مصر قد قاوم السلطان يومئذ مقاومة شديدة كريمة . ولكن من الحق أيضاً أن هذا الدرس لم يؤت ثمره ولم ينتج للجامعة ما كان ينبغي أن ينتج لها من حماية استقلالها من كل عدوان . فليس الاعتداء على استقلال الجامعة مقصوداً على ظلم السلطان لهذا العميد أو ذاك أو حمل الجامعة بالعنف على ما لا تحب فهذا العدوان يسير أمره لأن الناس جميعاً يحسونه ويشعرون به وينكرونه دائماً ويقاومونه أحياناً . إنما العدوان الخطر على استقلال الجامعة هو هذا الذي يظهر للناس على أنه شيء مشروع قد صدر من صاحب الحق فيه . هذا العدوان لا حيلة لأحد فيه ولا قدرة لأحد عليه وهو

مع ذلك مصدر فساد عظيم وشر مستطير . هذا التغيير الذى
تستبيحه سلطة الدولة لنفسها فى نتائج الامتحان وهذا التغيير الذى
تستبيحه سلطة الدولة لنفسها فى إلغاء الأحكام التى تصدرها مجالس
التأديب الجامعية هو الشر كل الشر وهو الذى يلغى استقلال
الجامعة إلغاء بل يلغى الجامعة نفسها إلغاء . وما أظن سلطة الدولة
تستطيع أن تنكر أنها اتخذت التشريع الذى لا غبار عليه من
الوجهة القانونية ولا من وجهة سيادة الدولة وسيلة إلى إلغاء استقلال
الجامعة وإضاعة حقها المقدس فى الاشراف وحدها على شؤون العلم
والتعليم . ولو أن سلطة الدولة اكتفت بتغيير بعض النظم التى
تمس التعليم والامتحان لكان الأمر ولأمكن احتمال الشر ولكن
سلطة الدولة تجاوزت هذا فألغت نتائج الامتحان الجامعى وانجحت
بالقانون من لم تر الجامعة لهم حقاً فى النجاح ووضعت الدرجات
الجامعية بالقانون لمن لم تر الجامعة لهم حقاً فى الدرجات . ولو أن
سلطة الدولة شملت بالعفو من عاقبتهم مجالس التأديب الجامعية فى
ظروف سياسية بعينها لكان الأمر وأمكن احتمال الشر ولقيل أن
للاضطرابات السياسية نتائجها السيئة التى لا بد منها أحياناً والتى
يجب أن تحتمل . ولكن سلطة الدولة ألغت الأحكام التأديبية

على بعض الطلاب الذين عبثوا بالامتحان وغشوا فيه وهذا هو الفساد الذى ليس بعده فساد .

وما أحب أن أطيل فى هذا الحديث البغيض ولا أن أتعق الآثار المنكرة التى ينتجها هذا العدوان على استقلال الجامعة فى حياة العلم والتعليم وفى أخلاق الطلاب وفى الصلة بينهم وبين أساتذتهم ، وفيما ينبغى للسلطان الجامعى من الكرامة فى نفوس الجامعيين أساتذة وطلابا ، وفيما ينبغى لسلطان الدولة نفسه من الكرامة التى يجب أن ترتفع به عن مثل هذا الضعف والتهاون وتشجيع الشباب على الكسل والخمود وعلى العبث بالامتحان أحيانا وفيما ينبغى لسمعة التعليم المصرى فى البلاد الأجنبية من احترام الجامعات وتقديرها . لا أريد أن أطيل فى هذا كله ولا أن أتعمقه ، لأنى أجد فى نفسى اشمزازاً من هذا الحديث ولأنى أكره الإطالة فى شئ أقل ما يوصف به أنه وصمة لتعليمنا الجامعى فى وقت يجب أن يبرأ تعليمنا الجامعى من الوصمات .

وإنما أسجل هنا أن حياة الجامعة ستصبح عبثاً كلها إذا لم تعرف الدولة للجامعة استقلالها العلمى الصحيح وإذا لم تحترم

هذا الاستقلال كما تحترم استقلال القضاء بالضبط . ولست أدري متى يفهم المشرفون على الأمر في مصر أن سيادة الدولة حق وخير ولكن بشرط ألا تتجاوز حدودها ولا تخرج عن أطوارها . إن الدولة لا تستطيع أن تغير أحكام القضاء باسم هذه السيادة ثم تزعم لنفسها أنها متحضرة . فهي كذلك لا تملك أن تغير أحكام الامتحان باسم هذه السيادة ثم تزعم أنها حفيظة على التعليم .

وليس يعنيني ولا يقع من نفسي أى موقع ما أقرأه وأسمعه بين حين وحين من تصريح الوزراء ورؤساء الوزارات على اختلافهم أمام البرلمان وفي الصحف بأنهم يحترمون استقلال الجامعة ويؤيدونه . فهذا كلام قد يكون له أثر في نفوس العامة من الناس فاما الجامعيون فانهم يؤثرون أن تحترم الدولة استقلال الجامعة بالفعل لا بالألفاظ . وأهون عليهم بل أحب إليهم أن تنسى الدولة استقلال الجامعة إذا تحدثت وألا تعرض له بخير ولا بشر . ذلك أخرى أن يضمن للجامعة حياة خالصة للعلم وخالصة من شوائب السياسة أيضاً . وأما منح الجامعة ما تحتاج إليه من مال لتتمكن من تحقيق أغراضها العلمية الخطيرة فواجب

لا معنى لإطالة القول فيه . ومن الحق أن نسجل هنا أن الدولة المصرية ليست شديدة البخل على الجامعة وأنها تمنحها ما تستطيع أن تمنحها من المعونة . وما أظن أنها تبخل إلا حين تضطرها الظروف إلى الاقتصاد أو حين تخطيء في تقدير ما يحسن وما لا يحسن الاقتصاد فيه .

وإنما اللوم كل اللوم على الأفراد القادرين الذين يكتزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الوطن والذين لا يكتزون الذهب والفضة ، وإنما ينفقونها فيما لا خطر له بل فيما يخزى من تحقيق اللذات والشهوات . أن مما يخزى أصحاب الثروة والغنى في مصر أن أول هبة قدمت للجامعة المصرية بعد أن تولت الدولة أمورها إنما قدمها كريم يوناني لتشجيع درس الحضارة اليونانية في كلية الآداب وهو المسيو أرسطوفرون .

وما زلنا إلى الآن ننتظر الغنى المصرى الذى ينشئ في الجامعة الجوائز لتشجيع الطلاب على الجهد والتفوق والذى ينشئ في الجامعة الكراسى لتمكينها من درس هذا العلم أو ذاك . ولكن أغنيائنا في شغل عن هذه الصغائر بما يملأ حياتهم من جلائل الأعمال هذه التى تحبب الفقر إلى الفقراء لأنه يعصمهم من أمثالها بل

هذه التى تملأ قلوب الفقراء بغضاً وغيظاً وتدفعهم إلى التفكير فى توزيع الثروة وفيما يقوم عليه النظام الاجتماعى فى مصر من العدل والانصاف .

وأظرف ما فى أمر أغنيائنا أنهم يقرأون ما تنشره الصحف أحياناً من أنباء الأغنياء الأوروبيين الذين ينزلون عن المقاذير الضخمة من أموالهم لتحقيق المنافع العامة فيعجبون وتنطلق ألسنتهم بالإعجاب والثناء ولكنهم لا يفكرون فى أنفسهم ولا فى ثروتهم ولا فى أن للوطن حقاً فى هذه الثروة أكثر من هذه الضرائب اليسيرة التى يؤدونها إلى الدولة فى كل عام . وأظرف من هذا كله أن ألسنتهم ربما انطلقت بالنقد اللاذع للدولة لأنها لا تنفق على التعليم كما ينبغى ، وللجامعة لأنها لا تقوم على التعليم كما ينبغى ، ولا يفكرون فى أن الدولة لا تستطيع أن تنفق على كل شئ وفى أن الجامعة قد تحسن العناية بالتعليم إن أمدها هم ببعض ما يكتزون أو يبددون من المال . وأشد من هذا كله إيذاء للنفس وإثارة للسخط فى القلوب ما يبذله الأغنياء من الجهود العنيفة ليحملوا الجامعة والمدارس بفضل ما لهم من جاه على

أن يقبلوا أبناء الفقراء وأبنائهم هم أحياناً بغير أجر . وكان أيسر من ذلك أن ينزلوا للجامعة أو للمدارس عن بعض أموالهم لتستطيع إباحة التعليم لأبناء الفقراء . ولكن هذه مسألة تتصل بأخلاقنا الاجتماعية وما أظنها تصلح حتى تصلح الثقافة وتشيع ويكثر فينا الأغنياء المثقفون تثقيفاً صحيحاً .

(٤٩)

ومشكلات التعليم العالى فى مصر سواء أ كثر أم قلت
يسيرة جداً لسبب يسير أيضاً وهو أن التعليم العالى قد تحرر من
سلطان وزارة المعارف منذ أنشئت الجامعة وأصبح طليقاً سمحاً
لا تقوم أمامه هذه العقبات التى تقيمها هذه العقلية الخاصة فى
وزارة المعارف راضية أو كارهة أمام ألوان التعليم المختلفة . والمشفرون
على أمور التعليم العالى فى الجامعة فنيون يعرفون صناعتهم حق
المعرفة فيقدمون عن علم وبصيرة إذا أقدموا ويحجمون عن روية
وأناة إذا أحجموا وقد يخطئون فى بعض الأمر ولكن نظمهم
وقوانينهم الجامعية مرنة سمحة وعقولهم أيضاً مرنة سمحة فأيسر شئ عليهم
وأحب شئ إليهم أن يرجعوا عن الخطأ إذا تبينوه ويعودوا إلى
الصواب إن ظهر لهم أنهم قد جاروا عنه أو تنكبوا طريقه .

وأكبر الظن أنك إذا وقفت عند مشكلة من مشكلات
التعليم الجامعى ثم حللتها ورددتها إلى أصولها ومصادرها فستنتهى
دائماً إلى أن أصل هذه المشكلة ومصدرها إنما هى الدولة فى أى
مظهر من مظاهر سلطانها . فحينئذ يكون أصل المشكلة ومصدرها

في وزارة المعارف لأنها لم تهيب الطلاب في التعليم الثانوى تهيئة تلائم حاجة التعليم الجامعى أو لأنها أشارت على وزير المعارف أن يحجم حين تطلب إليه الجامعة أن يقدم وأن يقدم حين تطلب إليه الجامعة أن يحجم . وحيناً يكون أصل المشكلة ومصدرها وزارة المالية لأنها لم تمنح الجامعة ما هى فى حاجة إليه من المال سواء أكان ذلك عن عناد وبخل أم كان ذلك عن عجز واضطرار . أو لأنها منحت الجامعة ما تطلب من المال ولكنها قامت دون ما للجامعة من حق فى اتفاق هذا المال كما ترى فى أمور التعليم الجامعى الذى لا تفهمه وزارة المالية ولا تسيعه فى كثير من الأحيان . ومرة أخرى يكون البرلمان نفسه أصل المشكلة ومصدرها وذلك حين يدخل فيما لا ينبغى أن يدخل فيه من شؤون الامتحان مثلاً كما قدمنا . ولو قد استتمعت الجامعة باستقلالها الصحيح المعقول بالقياس إلى السلطتين التشريعية والتنفيذية لاستطاعت أن تحل أكثر مشكلاتها فى غير جهد ولا مشقة . ذلك أن فى الجامعة أصلاً من الأصول الفنية الخصبه التى تمكن من معالجة المشكلات فى لين ورفق والتغلب عليها فى أناة ومهل وهو أن أمور التعليم موكولة إلى مجالس الكليات التى تتألف من رجال

التعليم أنفسهم ثم إلى مجلس الجامعة الذى يتألف من رجال التعليم الجامعى ومن ممثلى سلطان الدولة . وإن أمور المال موكولة إلى مجلس ادارة الجامعة الذى يتألف من رجال التعليم الجامعى ومن ممثلى سلطان الدولة والذين يمثلون سلطان الدولة أنفسهم يشترط فيهم أن يكونوا قد مارسوا التعليم العالى مراساً فعلياً فى بعض معاهده .

فالمشكلات التى تعرض للتعليم الجامعى سواء أكانت مشكلات فنية أو مالية أو إدارية لا تكاد تظهر حتى تجد أمامها رجالاً خبيرين بها وبأمثالها يستطيعون أن يفرغوا لها ويتوفروا على حلها ويأخذوا ذلك بالحزم إن احتاج إلى الحزم وبالاناة واللين إن احتاج إلى الاناة واللين . ومما يزيد فى قيمة هذا الأصل وفى تيسير المشكلات الجامعية أن مجالسها لا تتألف من الجامعيين المصريين وحدهم وإنما تتألف منهم ومن أساتذة أجنبى ممتازين قد أحسن اختيارهم ، وهم لا يمثلون بلداً بعينه أو ثقافة بعينها ، وإنما يمثلون بلاداً مختلفة وثقافات مختلفة ونظماً مختلفة للتعليم ، فإذا عرضت مشكلة من المشكلات عرفت الجامعة كيف تعالجها الأمم الأجنبية ان عرضت لها ثم اختارت مما يعرض من ألوان الحل ما يلائم البيئة المصرية ومصالحها .

وما أحب أن يظن بي الغلو في تهوين أمر المشكلات الجامعية تعصباً للجامعة وإيثاراً لها بالحد والثناء . وإنما أريد أن أضرب الأمثال لطائفة من مشكلات التعليم الجامعي كانت الجامعة تستطيع أن تحلها لو خلى بينها وبين ذلك وأتيح لها ما ينبغى من الإستقلال والمال . وأظهر هذه المشكلات هذه التى تنشأ عن إقبال الشباب على كليات الجامعة وما تضطر إليه الكليات من رد بعضهم كارهة وقبول بعضهم كارهة أيضاً . فليست الجامعة هى التى تنشئ هذه المشكلة وإنما تنشئها الدولة نفسها وقد تحاول الجامعة حلها وقد تظفر بهذا الحل ولكنها لا توفق إلى تحقيقه لأن الدولة تحول بينها وبين ذلك .

الدولة هى التى أنشأت المشكلة لأنها فتحت أبواب التعليم أمام الناس بغير حساب ولم تفكر فى الملائمة بين هذا التعليم وطاقة المعاهد العالية القائمة فى مصر . وأنت تعرف أنى من أشد الناس بغضاً لتضييق التعليم العام أو التعليم العالى ولكن هذا شئ والمطالبة بالألا يضيع الشباب بين التعليم العام الواسع والتعليم العالى الضيق شئ آخر . وإذا كثر المقبولون على الجامعة كثرة لا طاقة للجامعة بها فهناك أمران لا ثالث لهما .

فإما أن تمنح الجامعة من المال والاستقلال ما يمكنها من إنشاء فروع لها في الإسكندرية والأقاليم لتبنيح العلم للراغبين فيه . وإما أن تترك لها الحرية الطبيعية في أن تختار من هؤلاء الشباب أحقهم بالتعليم العالى وأحسنهم له استعداداً وأن ترد غير هؤلاء من الطلاب . ولكن الدولة قد أبت إلى الآن أن تأخذ بأحد هذين الحلين . لم تسمح لها مالتها أو لم يسمح لها تصورها^(١) لشؤون المال بإنشاء الفروع الجامعية ولم تجد الشجاعة التي تمكنها من رد الشباب عن التعليم الجامعى . فإذا كان أول العام الدراسى اشتد ضغط الطلاب على وزارة المعارف واشتد ضغط وزارة المعارف ورياسة الوزراء نفسها على الجامعة واشتد ضغط الشعب أيضاً على الجامعة واضطرت الجامعة إلى أن تقبل من الطلاب فوق ما تطيق . وينشأ عن هذا ازدحام الكليات بالطلاب مع قلة في الأساتذة والمدرسين وضيق في الأمكنة وتكون النتيجة الطبيعية فساد التعليم الجامعى أو قصوره عن تحقيق ما ينتظر منه . ثم تكون النتيجة أيضاً أن الطلاب لا ينتفعون بهذا التعليم كما ينبغى ، فإذا كان الامتحان كثر الراسبون

(١) يجب أن نسجل للدولة إنشاء الفروع الجامعية هذا العام ولكنه تم بعد املاء هذا الكتاب .

وعاد الطلاب إلى الحكومة والبرلمان يستظهرون ويستنصرون فيجدون في أكثر الأحيان ما يطلبون من المناصرة والمظاهرة فلا يفسد التعليم وحده ولكن تفسد معه الأخلاق والنظام أيضاً . ومع ذلك فأيسر ما يجب على الجامعة أن تكون أمينة مخلصه على التعليم العالي تؤديه إلى الطلاب على أحسن وجه ممكن وتحقق من انتفاع الطلاب به على أحسن وجه ممكن أيضاً . تعلم تعليماً حسناً صحيحاً ، وتمتحن امتحاناً حسناً دقيقاً . فإذا قصرت في هذين الأمرين أحدهما أو كليهما كان وجودها مصدراً للشر والفساد . وواضح أن ازدحام الطلاب يحول دون حسن التعليم وأن تدخل الدولة في الامتحان يلغى قيمته إلغاءً . ولا يمكن أن تتهم الجامعة بالتقصير في النصح للدولة والشعب جميعاً فهي تلج في تمكينها من إنشاء فروع لها إن سمحت بذلك ظروف المال وفي تمكينها من ألا تقبل من الطلاب فوق ما تطيق إذا لم تنشأ هذه الفروع . وهي تنكر التدخل في شؤون الامتحان أشد الإنكار وتبلغ إنكارها هذا للدولة ولكنها لا تظفر بشيء . وأظرف من هذا كله ألا يجد رجال السلطة التشريعية والتنفيذية حرجاً في لوم الجامعة لأنها لا تنهض بأمور التعليم كما ينبغي .

وما عسى أن يكون رأيهم لو أن الجامعة رفضت قبول
المئات والألوف من الطلاب واضطرتهم إلى البطالة ؟ وما عسى
أن يكون رأيهم لو أن الجامعة رفضت تنفيذ القوانين التي
يصدرها البرلمان بانجاح الراسيين ؟ أما أنا فأعرف هذا الرأي فهم
سيتهمون الجامعة بالثورة على السلطان والخروج على النظام .

أرأيت أن الجامعة ليست هي المسؤولة عن هذه المشكلة وأن
الدولة هي المسؤولة عنها في أول الأمر وآخره ؟ وهناك
مشكلة أخرى قريبة من هذه وهي أن قبول الطلاب
يستتبع بطبيعة الحال تعيين من يحتاجون إليه من الأساتذة
والمدرسين . ولكن الدولة التي تلح في قبول الطلاب تبخل
بالمال أو تعجز عن المال الذي يستتبعه قبول هؤلاء الطلاب كما
أنها تبخل بالأماكن أو تعجز عن الأماكن التي يستتبعها قبول
هؤلاء الطلاب وينشأ عن ذلك أن تزدهم المدرجات في كلية
الحقوق خاصة بمئات الطلاب وأن يخرج هؤلاء الطلاب بعد
ساعة من الدرس ولم يسمعوا منه شيئاً ولم ينتفعوا منه بشيء .

ومن المشكلات التي تسأل عنها الدولة ولا تسأل عنها الجامعة
أن هناك ألواناً من الثقافة العليا يجب أن تعنى بها مصر عناية

خاصة لأن طبيعة الحياة المصرية تقتضى هذه العناية . وتشعر الكليات المختلفة بوجوب هذه العناية فتؤدى واجبها وتضع النظم ومشروعات المراسيم ويقرها مجلس الجامعة على ذلك ولكن الدولة تقوم دون ما أقرته الجامعة أما لأنها لا تجد المال أو لا تريد أن تمنحه وأما لأن السياسة تضطرها إلى الممانعة فيما تريد الجامعة وليس هذا مقصوداً على كلية بعينها وإنما هو شائع بين الكليات جميعاً والذين يعرفون أمور الجامعة من قرب لا يجهلون ما تلقاه الجامعة من الجهد والمشقة حين تريد إنشاء كرسى من الكراسى لهذه المادة أو تلك من مواد التعليم .

وأنا أضرب لهذا مثلين فى كلية الآداب نفسها فما من شك فى أن طبيعة الحياة المصرية تقتضى أن تعنى مصر عناية خاصة بدرس اللغات السامية بحيث تصبح القاهرة مركزاً من أهم المراكز إن لم تكن أهم المراكز لدرس هذه اللغات وقد شعرت كلية الآداب بهذا منذ نشأتها وجدّت فيه وكادت تظفر بشيء منه ولكن صاحب المعالي حلمى عيسى باشا حين مسح النظم الجامعية لكلية الآداب لم يعف اللغات السامية من هذا المسح فردّها إلى شيء من الضعف القبيح . ونحن نحاول أن نصلح هذا

الشر ولكننا لا نبلغ مما نريد شيئاً لأننا لا نجد من المال ما يمكننا من هذا الإصلاح . وقد كان فيما حدث من تنكر ألمانيا لبعض الممتازين فى اللغات السامية فرصة سانحة لنا ، لو عرفنا كيف ننتهز الفرص ، لنجعل مصر ملجأ لهذه الدراسات السامية المضطهدة . ولكننا لم نفعل لأن الدولة لم تفهم خطر هذه الفرصة أو لم ترد أن تفهمها .

وليس من شك فى أن طبيعة الحياة المصرية تقتضى أن تغنى كلية الآداب عناية خاصة بالدراسات الاسلامية على نحو علمى صحيح لأن كلية الآداب متصلة بالحياة العلمية الأوروبية وهى تعرف جهود المستشرقين فى الدراسات الاسلامية ومن الحق عليها أن تأخذ بنصيحتها من هذه الدراسات لتلائم بين جهود مصر التى ترى لنفسها زعامة البلاد الاسلامية وبين جهود الأمم الأوروبية الأخرى . ولعلها تستطيع أن تبذل من الجهد فى هذه الدراسات ما يعجز الأجانب عن بذله وأن توفق الى نتائج لا يستطيع الأجانب أن يوفقوا إليها ولعلها تستطيع أن ترد كثيراً من الأمر الى نصابه وأن تصلح كثيراً من خطأ الأجانب فى ذات الاسلام ولعلها تستطيع أن تتبين وتبين للناس ما كان للحضارة الاسلامية من

صلة بالحضارة الأوروبية الحديثة ومن تأثير فيها ولعلها تستطيع آخر الأمر أن تحيي من الآثار الإسلامية في العلوم والآداب ما لا يزال في حاجة إلى الحياة . وقد شعرت الكلية بوجوب هذه العناية فأدت واجبها واقترحت إنشاء معهد للدراسات الإسلامية يفرغ فيه حملة الليسانس في اللغة العربية واللغات الشرقية وفي الفلسفة الإسلامية وفي التاريخ الإسلامي للبحث العلمي الخالص عن الحياة الإسلامية ما يتصل بها من العلوم . وأقر مجلس الجامعة هذا الاقتراح ورفع إلى وزير المعارف منذ عام ونصف عام . ولكن مشروع هذا المرسوم نأى في مكتب الوزير منذ ذلك العهد لأن رجال الوزارة أشاروا على الوزراء المختلفين ألا يوقظوه إشفاقاً من أن يغضب الأزهر كأن درس الإسلام والبحث عن علومه أمران مقصوران على الأزهر وعلى الأزهر وحده .

والظريف أن الأزهر نفسه يطالب أشد المطالبة بأحياء الثقافة الدينية في الشباب الجامعيين فإذا همت الجامعة بأحياء هذه الثقافة غضب الأزهر وأشفقت وزارة المعارف من غضبه وكانت النتيجة أن تصد الجامعة صدىً عن أحياء الثقافة الدينية الإسلامية وحسبك بهذا شراً .

ومثل آخر لما تقرر من أن الدولة هي المسئولة عما يكون من مشكلات للتعليم الجامعي وهو هذا الذي كان منذ أعوام حين اقترحت كلية الآداب إنشاء معهد للأصوات وكانت كلية الآداب مقتنعة بأن هذا المعهد عظيم الخطر من جهتين . الأولى أن الحاجة إليه شديدة جداً في تعليم اللغات الأجنبية على اختلافها والثانية أن إنشاء ضرورة من الضرورات إذا أردنا درس اللهجات العربية قديمها وحديثها . وقد جاهدت كلية الآداب في إنشاء هذا المعهد ثلاثة أعوام كاملة ولكنها لم تظفر به لأن أحمد عبد الوهاب باشا رحمه الله لم يستطيع أن يفهم قيمة هذا المعهد وحاجة التعليم إليه . وكان وكيلاً للمالية وممثلاً للدولة في مجلس الجامعة . وتستطيع أن تسأل أى كلية من الكليات فسترى أن أمرها كأمر كلية الآداب وستقتنع بأن ما يعترض التعليم العالى في مصر من المصاعب سواء أكثر أم قل هين جداً إذا ظفرت الجامعة بالاستقلال والمال .

وربما كان من أشد الأشياء تأثيراً في تحقيق استقلال الجامعة أن تقوم الدولة في حزم وعزم ، وفي غير ثققل ولا إبطاء على تحقيق أمر كثر التفكير فيه منذ أعوام ، وأخذت به البلاد الراقية منذ

زمن طويل جداً حتى أصبح أساساً من أسس الحياة فيها ، وهو أن تكون درجات الجامعة ، وأجازات المدارس العليا شرطاً أساسياً للتقدم لشغل مناصب الدولة لا للظفر بها . ومعنى ذلك ألا تكون هذه الدرجات الجامعية ، والأجازات العلمية كافية ليتولى أصحابها المناصب على اختلافها . وإنما تنال المناصب بالمسابقات الخاصة التي تعقد لها في كل عام ، أو كل ما احتاجت الدولة إلى الموظفين في فرع من فروعها . ذلك أنفع للدولة نفسها ، لأنه يمكنها من اختيار الموظفين ومن التشدد في هذا الاختيار . وذلك أنفع للشباب أنفسهم ، لأنه يدفعهم إلى النشاط والجد ، ويشعرهم بأن الحياة ليست من السهولة واليسر بحيث يظنون ، وإنما هي جهاد متصل وصراع مستمر ، ثم هو بعد هذا كله مصلح للأخلاق مقوم للنفوس ، ونريد أخلاق المسيطرين على الأمر ونفوسهم ، كما نريد أخلاق الشباب ونفوسهم أيضاً . لأنه يمحو الحباة محواً فيعصم الوزارات والمصالح من التورط فيها ، ويعصمها من أن تتهم بها ، ويعصم الشباب أنفسهم من أن يعتمدوا على غيرهم ، ويتخذوا جاه السادة والقادة والأغنياء وسيلة إلى المنصب ، ثم هو يعصم الشباب مما يستتبعه هذا من ضعف الخلق ، والشعور بالذلة ، والتورط في

الإلحاح ، وبذل ماء الوجه لهذا الغنى أو ذاك القوى ، وهو آخر الأمر يحقق في نفوس الناس جميعاً صورة كريمة نقية للدولة ومناصبها والوسائل التي تبتغى إليها ، وهو فوق هذا كله يريح الجامعة من عناء ثقل ، لأنه يرد الامتحانات فيها إلى الطور الذي لا ينبغي أن تعدوه ، وهو أنها مقياس لانتفاع الطالب بما درس من العلم واستحقاقه للدرجة الجامعية .

والفرق عظيم جداً بين الامتحان الجامعي إذا كان سبيلاً إلى المنصب وكسب القوت ، لا يكاد الشاب يفرغ منه حتى يطالب الدولة بالعمل في دواوينها ، ملماً في ذلك متوسلاً إليه بالوسائل المعروفة الخذية . والامتحان الذي هو سبيل إلى الدرجة الجامعية ليس غير ، والذي لا يكاد الطالب يفرغ منه وينجح فيه ، حتى يتهيأ لمسابقة أشد منه خطراً ، وأبعد منه أثراً في حياته ، لأنها هي التي ستقربه من المنصب وتوصله إليه .

إذا أخذت الدولة بهذا الرأي ، وإذا أصلح التعليم العام على النحو الذي قدمناه أو على نحو قريب منه ، أمكن أن تفكر الجامعة في إصلاح نظم الامتحان فيها . وما أشد حاجة هذه النظم إلى التيسير والتخفيف ، لأنها معقدة حقاً ، ولأنها ترهق الأساتذة

والطلاب من أمرهم عسراً ، ولأنها تفسد التعليم الجامعى نفسه وتجعله وسيلة إلى الفوز فى الامتحان ، وتشغل الطالب عن لذة الدرس ومتعة البحث . ولكن ماذا تصنع الجامعة وهى مؤمنة بفساد التعليم العام من جهة ، وبوجوب النصح للدولة والإحتياط فى منح الدرجات الجامعية من جهة أخرى .

أضف إلى هذا كله أن الأخذ بهذا رأى سيفتح للجامعة أبواباً من النشاط جديدة ، وسيهيئ للثقافة نفسها ألواناً من الرقى والإمتياز . فالجامعة هى التى ستعد الشباب لهذه المسابقات بإنشاء المعاهد المختلفة التى تلائم بين العلم والعمل ، وبين البحث النظرى والتمرين الفنى . وقد أشرت إلى بعض هذه المعاهد آنفاً حين ذكرت مدرسة التحرير والترجمة التى تطمع كلية الآداب فى إنشائها ، وبعض هذه المعاهد موجود بالفعل كمعهد الآثار فى كلية الآداب ، ومعاهد الدراسات الجنائية والمالية والإدارية فى كلية الحقوق . وواضح جداً أن الكليات جميعاً ستجد الوسائل إلى إنشاء هذه المعاهد المختلفة التى يفرغ بعضها للتمرين العملى ، ويفرغ بعضها الآخر للبحث العلمى الخالص . ولكن كيف السبيل إلى ذلك والمناصب تشغل بغير حساب ، والدولة تكتفى مرة بترتيب

الناجحين فتأخذ لمناصبها الأول فالأول ، وتهمل مرة أخرى هذا الترتيب فتؤثر المتأخر على المتقدم . ولست أنسى انى اتفقت مرة مع مصلحة الآثار الإسلامية على أن تتخير لما يخلو من المناصب فيها بين الذين يخرجون من معهد الآثار فى الجامعة ، وأن يكون تخييرها بطريق المسابقة ، ولكن وزارة المعارف رفضت الأخذ بهذا الإتفاق ، وزعمت أن امتحان المعهد يغنى عن المسابقة ، فكانت ملكية أكثر من الملك كما يقال .

فالعلة الصحيحة لكل مشكلة من مشكلات التعليم العالى راجعة دائماً إلى الحكومة ، والحل الصحيح لكل هذه المشكلات يدور دائماً مع ظفر الجامعة بما تحتاج إليه من الاستقلال والمال . قلنا ذلك وكررناه ولن نسأم من قوله وتكراره ، حتى تظفر الجامعة بما تستمتع به الجامعات الأخرى من هذه الحياة الكريمة المستقلة التى قد يشوبها العسر أحياناً ، ولكنها بريئة دائماً من الذلة ، ومعصومة دائماً من أن يتعرض لها السلطان بما ينافى حقها المقدس فى الاستقلال .

(٥٠)

وفى مصر لون من ألوان التعليم العالى لا بد من أن نقف عنده وقفة قصيرة لتكون دورتنا حول الثقافة فى مصر محيطة بها من جميع أقطارها . وهو التعليم الدينى فى الأزهر الشريف . وقد عرضنا للأزهر أثناء هذا الحديث غير مرة وأطلنا الوقوف عنده أحيانا ولكننا نحب أن نسجل هنا أننا مؤمنون بأن مهمة الأزهر فى تكوين الثقافة أعظم خطراً وأبعد أثراً فى حياة مصر خاصة وفى حياة العالم الإسلامى عامة مما يظن الأزهريون أنفسهم لأسباب مختلفة . منها أن الأزهر أكثر معاهد التعليم فى مصر وفى الشرق الإسلامى حظاً من الطلاب فيجب أن تظفر فيه هذه الكثرة الضخمة من الشباب المصريين والمسلمين بثقافة ليست أقل من الثقافة التى يظفر بها الشباب فى الجامعة وفى مدارس التعليم العام لا من جهة الكم ولا من جهة الكيف كما يقال . ومنها أن الأزهر معهد الدراسات الدينية الإسلامية وهو من هذه الجهة شديد الاتصال ويجب أن يكون شديد الاتصال بطبقات الشعب على اختلافها وتباينها . فهو إذن من أهم المصادر للثقافة فى مصر والشرق ويجب أن تكون الثقافة التى تصدر عنه

وتتغلغل في طبقات الشعب كلها ثقافة راقية ممتازة ملائمة لحياة الشعب حاجاته لا مناقضة لهذه الحاجات وتلك الحياة . ومنها أن الأزهر مظهر من مظاهر المجد المصرى القديم حمل لواء المعرفة في مصر وفى الشرق الإسلامى قروناً متصلة فيجب أن يكون حاضره ومستقبله ملائمين لماضيه الجيد ويجب أن يكون عنواناً للمجد المصرى الحديث كما كان عنواناً للمجد المصرى القديم وسبيل ذلك أن تكون الثقافة التى تصدر عنه والمعرفة التى تطلب فيه ملائمتين أشد الملائمة لحاجات الناس وآمالهم فى هذا العصر الحديث ومنها أن الأزهر مصدر الحياة الروحية للمسلمين وهو من هذه الجهة مطالب بما لا تطالب به المعاهد الأخرى . مطالب بأن يشيع فى نفوس الناس الأمن والرضى والأمل والرجاء ويعصمهم من الخوف والسخط ومن اليأس والقنوط وهو لن يبلغ منهم ذلك إلا إذا لأم بين الثقافة التى تصدر عنه فتنشر فى أقطار الأرض الإسلامية وبين نفوس المسلمين وقلوبهم كما يكونها العصر الحديث وكما يصوغها التعليم المدنى الحديث .

وليس من الخير أن يكون الأزهر حرباً على الحياة الحديثة فإن هذه الحرب لا تجدى ولا تفيد وإنما الخير والواجب أن يكون

الأزهر ملطفاً للحياة الحديثة مخففاً لأثقالتها ملائماً بينها وبين ما يأمر الله به من الخير والمعروف مباعداً بينها وبين ما ينهى الله عنه من الشر والمنكر . وذلك لا يكون إلا إذا عرف رجال الدين حياة الناس كما يحيمونها وأتقنوا العلم بأسرارها ومشكلاتها وما تجر على الناس من شر وما تدفعهم إليه من إثم . وسبيل ذلك أن يتتقف الأزهر بالثقافة الحديثة كما يتتقف بها غيره من المعاهد وأن يمتاز بعد هذا بما لا يمتاز به المعاهد الأخرى من هذه الثقافة الدينية الخالصة بحيث إذا اتصل رجاله بطبقات الناس لم يناقضوهم ولم يباينوهم ولم يجدوا مشقة في الوصول إلى قلوبهم والالتقاء إلى نفوسهم والتأثير في هذه النفوس وتلك القلوب .

والشر كل الشر أن يتحدث رجل الدين إلى الناس فلا يفهمون عنه لأنه قديم وهم محدثون وأن يتحدث الناس إلى رجل الدين فلا يفهم عنهم لأنهم محدثون وهو قديم . ولا ينبغي أن يغتر الأزهر لأن الناس يسمعون له الآن ويفهمون عنه بعض الشيء فكثرة المصريين لا تزال متأثرة بعقلية القرون الوسطى ولكن طبيعة الحياة ستخرجها غداً وبعد غد عن هذا الطور وستصوغ الأجيال الناشئة والأجيال المقبلة صيغة حديثة أوربية . فلا بد

من أن يجارى الأزهر هذا التطور ليكون اتصاله بالأجيال الناشئة والأجيال المقبلة أجدى وأقوى من اتصاله بالأجيال الماضية والأجيال الحاضرة . ومنها أخيراً أن الأزهر مشرق النور الدينى للبلاد الإسلامية كلها وأخص ما يمتاز به الإسلام أنه دين الحرية والعلم والمعرفة ، وأنه دين الحرية والعلم والمعرفة كما تفهمها الأجيال على اختلافها لا كما فهمها جيل بعينه وكما تحققها العصور على اختلافها لا كما حققها عصر بعينه .

فالاسلام دين التطور والرقى والطموح الى المثل العليا فى الحياة الروحية والمادية جميعاً . ويجب أن يكون رجاله الناشرون له الذائدون عنه الداعون إليه ملائمين كل الملائمة لطبيعته هذه السمحة التى تشجع التطور ولا تمنعه وتؤيد الطموح ولا تأباه وسبيل ذلك ألا تكون محافظة الأزهر على القديم مانعة له من الأخذ بأسباب الحديث .

كل هذه الأسباب يحقق ما قدمناه من أن مهمة الأزهر أخطر جداً مما يظن الأزهريون . وإذن فلا بد من أن تكون سيرة الأزهر ونظم التعليم فيه ملائمة لهذه المهمة الخطيرة . وهذا يقتضى أولاً أن يعدل الأزهر عدولاً تاماً عما دأب عليه من

الانحياز إلى نفسه والعكوف عليها والانتقطاع عن الحياة العامة . وقد يقال أن الأزهر قد أخذ يترك هذه السيرة ويتصل بالحياة العامة ويأخذ بحظوظ حسنة من الثقافات الحديثة على اختلافها . وهذا صحيح في ظاهره ولكنه في حقيقة الأمر غير صحيح . فالأزهر ما زال منحازاً إلى نفسه مستمسكاً بهذا الانحياز حريصاً عليه . وهو من أجل هذا الانحياز نفسه يريد أن يتصل بالحياة العامة على النحو الذي نراه الآن . يريد أن تكون له نظمه الخاصة واجازاته الخاصة وطرقه الخاصة في الحياة والتعليم ويريد مع ذلك أن يفرض نفسه على الحياة العامة فرضاً وأن يفرض نفسه باسم الدين وما هكذا يكون الاتصال الصحيح بالحياة العامة والاشتراك فيها . إن الأزهر حين يسلك طريقه التي يسلكها في هذه الأيام لا يشارك في الحياة العلمية والعملية وإنما ينافس فيها ويريد الاستئثار بها أو ببعض فروعها دون غيره من المعاهد . تنشئ الدولة معاهد التعليم فينشئ الأزهر معاهد على نحو ما تنشئ الدولة . وتنشئ الدرجات الجامعية فينشئ الأزهر الدرجات الجامعية ثم يقول للدولة هذه معاهدي تشبه معاهدك ، وهذه درجاتي واجازاتي تشبه درجاتك واجازاتك فينبغي إذن أن يكون الشباب الذين يخرجون من معاهدي ويظفرون باجازاتي ودرجاتي كالشباب الذين

تخرجينهم وتمنحينهم الأجازات والدرجات ويجب أن يشغلوا من المناصب ما يشغله هؤلاء وان ينهضوا من أعباء الحياة العامة بما ينهض به هؤلاء . فان لم تفعل فانت ظالمة لرجال الدين وظالمة للدين نفسه فيهم .

وينتج عن هذا نظام ثنائى غريب فى التعليم أولا وفى أجازاته ودرجاته ثانياً وفى شغل مناصب الدولة أن تم للأزهر ما يريد ثالثاً . وهذا شئ لا يرى فى غير مصر ولا يلائم عقلاً ولا نظاماً . إنما طبيعة الإصلاح أن يمتاز الأزهر أولاً بتعليمه الدينى وأن يمتاز بهذا التعليم الدينى من الناحيتين العملية والعلمية فيهيئ شباباً للنهوض بالإعباء الدينية التى تحتاج إليها الحياة العامة من جهة وللتفرغ للبحث العلمى الخالص فى شؤون الدين من جهة أخرى . هذا النحو من الامتياز بالتعليم الدينى والإستثمار بالمناصب الدينية فى الحياة العامة لا غبار عليه ولا جدال فيه . ومن طبيعته أن يمتاز الأزهر بإجازاته ودرجاته الدينية التى تؤهل لا نقول لشغل المناصب الدينية العامة ، بل للاستباق إلى هذه المناصب كما قدمنا فى شأن الجامعة . فأما إذا أراد الأزهر أن يشارك شباباً فى غير هذه المناصب الدينية من الحياة العامة فحقه فى ذلك واضح لا جدال فيه وثابت لا يمكن إنكاره لأن شباباً

مصريون عليهم من الواجبات ولهم من الحقوق مثل ما على غيرهم وما لهم من الحقوق والواجبات . ولكن ينبغي أن يسلكوا إلى هذه الاعباء طرقها الطبيعية وأن يدخلوها من أبوابها المألوفة أى ينبغي أن يتعلموا فى معاهد الدولة المدنية ويظفروا بإجازاتها ودرجاتها المدنية ويسابقوا غيرهم من إخوانهم المدنيين إلى المناصب العامة . ذلك أحرى أن يلغى هذا النظام الثنائى الغريب وأن يحقق الوحدة العقلية فى مصر وأن يحتفظ لسلطان الدولة بما ينبغى له من السيطرة على الشؤون العامة جميعاً وعلى مناصب الدولة بنوع خاص . وهو أحرى أن يصل الأزهر والأزهريين بالحياة المصرية اليومية ويمزج الأزهر والأزهريين بهذه الحياة مزجاً .

ولنضرب لذلك أمثالا توضحه . فالأزهر يريد أن يخرج المعلمين فى مدارس الدولة وهذا حق له لا ينبغى أن ينكره عليه أحد . ولكن بشرط أن يتعلم طلابه كما يتعلم غيرهم فى معاهد الدولة وأن يظفروا بما يظفر به غيرهم من الإجازات والدراجات . فاذا أرادوا أن يعلموا اللغة العربية مثلاً فطريقهم إلى ذلك الآن دار العلوم وكلية الآداب ومعهد التربية ، لا كلية اللغة العربية الأزهرية . وإن أرادوا أن يعلموا التاريخ أو الجغرافيا أو الطبيعة أو الكيمياء

فطريقهم إلى ذلك كلية الآداب وكلية العلوم ومعهد التربية . وإن أرادوا أن ينهضوا بأعباء القضاء أو الطب أو الهندسة فطريقهم إلى ذلك كلية الحقوق والطب والهندسة . فاما أن تنشأ في الأزهر كليات وأن تمنح هذه الكليات درجات لا علم للدولة بها ولا سلطان للدولة عليها ثم يفرض المتخرجون في هذه الكليات على الحياة العامة فرضاً فهذا هو الذي لا يفهم ولا يمكن أن يساغ في بلد متحضر .

وقد يقال أن هذا النحو من النظام لا ينتج إلا الفصل بين الأزهر وبين الحياة العامة لأن الأزهرين لا يستطيعون أن يتخرجوا في الأزهر وفي الكليات وفي المعاهد الأخرى . وهذا هو الذي نعارض فيه أشد المعارضة ونكره أشد الإنكار . فرجال الدين في البلاد الأوربية يتخرجون في معهدهم الديني بعد درس عميق وامتحان دقيق وحياة أشد ألف مرة ومرة من حياة الأزهرين ولا يمنهم هذا من أن يتخرجوا في الجامعات والمعاهد المدنية ويظفروا بأجازاتها ودرجاتها ويسابقوا زملائهم المدنيين إلى المناصب ويظفروا بهذه المناصب أيضاً .

وقد كتبت غير مرة في نشاط رجال الدين الأوربيين ونوهت ببراعتهم وتفوقهم في العلوم المدنية بل في الفنون التطبيقية على

اختلافها . ولا تكاد ترى عالماً من العلوم أو فناً من الفنون إلا وقد نبغت فيه طائفة ممتازة من القسيسين والرهبان . فما بال الأمور تسهل بالقياس إلى رجال الدين في أوروبا وتعسر بالقياس إلى رجال الدين في مصر ؟ وفي مصر نفسها أفراد تخرجوا في الأزهر وتخرجوا في بعض المعاهد والكليات لم تمنعهم أزهريتهم من التخرج في الجامعة ولم تمنعهم جامعيتهم من التخرج في الأزهر . وأنا مؤمن بأن من أيسر الأشياء أن يلائم الأزهرين حياته الخاصة وبين حاجات الحياة العامة فيمكن طلابه من الاتصال بكليات الجامعة على اختلافها كما يمكن طلاب الجامعة أنفسهم من الاتصال بالأزهر لا ليزاحموا أهله على المناصب الدينية بل ليتزودوا بمحفوظ من علوم الدين . وقد قدمت أن إشراف الدولة واجب على التعليم الأولى والثانوى في الأزهر للأسباب التى بسطتها . وأضيف الآن أن هذا الإشراف نفسه قد يقارب بل سيقارب بين التعليم العام الأزهرى والتعليم العام المدني وسيجعل الشهادة الثانوية للأزهر معادلة للشهادة الثانوية المدنية ويومئذ تفتح أبواب الجامعة والمعاهد العالية للأزهريين كما تفتح أبواب الأزهر للجامعيين ويومئذ تبرز الثقافة الدينية بالثقافة المدنية امتزاجاً حسناً مفيداً ويومئذ تفتح أبواب الأزهر ونوافذه

للهواء الطلق والنور المشرق ويلتقى العلم والدين لقاء حسناً لا ينتج لمصر والمسلمين إلا خيراً .

وإذا صدق ما انتهى إلى من الأخبار فقد فكر وزير المعارف هيكल باشا في شيء كهذا وكتب الى الأزهر يطلب إليه البحث في توحيد التعليم الدينى والمدنى فى المرحلة الأولية والثانوية . فلم يرد الأزهر أن يسمع له ولا أن يستجيب لدعائه . وقد كان مع ذلك دعاء الى الحق والخير ومصلحة مصر فى الدين والدنيا جميعاً .

وإذا هدى الله الأزهر إلى هذا الصراط المستقيم وتمت المقاربة بين التعليم العام المدنى والدينى كانت أمور التعليم العالى فى الأزهر هينة يسيرة كأمر التعليم العالى فى الجامعة فلازهر استقلاله العلمى والمالى والإدارى . وربما كان حظه من هذا الاستقلال أعظم من حظ الجامعة كثيراً . وقد يجد الأزهر من المشقة أكثر مما تجد الجامعة فيما تواجهه من المشكلات لأنه ما يزال فى حاجة إلى الفنيين فى شؤون التعليم العالى . ولكن الفنيين المدنيين الذين يعينونه الآن على سلوك الطريق التى يسلكها فى هذه الأيام سيجدون لذة ومتعة فى إعانتة على سلوك الطريق المثلّى وستكون معوتهم منتجة مجدية على حين أنها الآن لا تنتج شيئاً ولا تجدى نفعاً .

(٥١)

وإعداد رجال الدين المسيحي لإخواننا الأقباط محتاج إلى عناية خاصة من الدولة ، ومن الأقباط أنفسهم ، لأسباب طبيعية يسيرة أيضاً . فإن الأقباط مصريون يؤدون الواجبات الوطنية كاملة كما يؤديها المسلمون ، ويستمتعون بالحقوق الوطنية كاملة كما يستمتع بها المسلمون . ولهم على الدولة التي يؤدون إليها الضرائب وعلى الوطن الذي يذودون عنه ، ويشاركون في العناية بمرافقه ما للمسلمين من الحق في العناية بتعليمهم وتقويمهم وتنقيفهم على أحسن وجه وأكمل .

وما نزن أن أحداً يستطيع أن ينكر ذلك أو يجادل فيه بل ما نزن أن أحداً أنكر ذلك أو جادل فيه . وقد قرر الدستور المصرى الذى نؤمن به جميعاً أن المصريين سواء فى الحقوق والواجبات ، لم يفرق فى هذه المساواة بين المسلمين وغير المسلمين ، وإذا كنا قد لاحظنا فيما مضى من هذا الحديث أن الظروف المصرية الخاصة لا تسمح فى هذه الأيام ولا ينتظر أن تسمح فى المستقبل القريب باعفاء الدولة من العناية بالتعليم الدينى فى بعض مراحل التعليم ، فاننا لم نلاحظ ذلك بالقياس إلى المسلمين

وحدهم وإنما لاحظناه بالقياس إليهم وإلى غيرهم من أبناء مصر وما دام القيام بالواجبات الوطنية هو مدار الاستمتاع بالحقوق الوطنية وجوداً وعدمًا كما يقول الفقهاء . وما دام الأقباط يستوون مع غيرهم في أداء الواجبات الوطنية بغير استثناء ، فلا بد من أن يساووهم في الاستمتاع بالحقوق الوطنية بغير استثناء أيضاً . والتعليم من هذه الحقوق . فلا بد إذن من أن يشترك المصريون جميعاً فيما يمكن أن يشتركوا فيه من مقومات الوحدة الوطنية ، ولا بد إذن من أن تنفرد طوائفهم الدينية بما لا بد من أن تنفرد به من التعليم الديني الخاص .

ولست أرى بأساً بهذا النوع من الانفراد والافتراق . فهو لا يمس الوحدة الوطنية ولا يعرضها لخطر ما ، ولعله يعين على تقويتها وتذكية جذوتها .

ولعل الاختلاف بين المسلمين والأقباط في الدين أن يكون أشبه بهذا الاختلاف الذي يكون بين الأنغام الموسيقية فهو لا يفسد وحدة اللحن . وإنما يقويها ويذكيها ، ويمنحها بهجة وجمالاً . وما أريد أن أدخل في تفصيل التعليم الديني للأقباط في بعض مراحل التعليم كيف يكون وعلى أى نحو ينظم ؟ فهذا شئ

تستطيع الدولة أن تنتهى به إلى غايته مستشيرة فى ذلك القادرين على أن يشاروا عليها فيه من المثقفين المدنيين والدينيين بين الأقباط أنفسهم .

وإنما أريد أن أصل إلى تقرير ما بدأت به هذا الفصل من وجوب العناية بالأعداد الصالح لرجال الدين المسيحيين . فهم سيتصلون بالصبية والشباب من الأقباط يعلمونهم دينهم ويفقهونهم فيه . فلا بد من أن تتحقق الملاءمة بينهم وبين المعلمين المدنيين لتحقق الملاءمة بين الثقافة الدينية التى يحملونها إلى هؤلاء الصبية والثقافة المدنية التى يحملها إليهم المعلمون المدنيون . وحتى يعصم الصبية من التناقض الشنيع الذى يكون بين ما يلقى به إليهم المعلم وما يلقى به إليهم القسيس إن وكل هذا التعليم إلى القسيسين . والقسيسون بعد هذا سيتصلون بطبقات الطائفة القبطية على اختلاف مراكزها الاجتماعية وعلى اختلاف حظوظها من الثقافة . واتصال القسيسين بالمؤمنين من الأقباط أشد من اتصال رجال الدين بطبقات المسلمين كما هو معروف .

فلا بد إذن من أن يثقف هؤلاء القسيسون تثقيفاً ملائماً للحياة الحديثة وللعصر الحديث ، حتى لا يحملوا إلى الناس باسم الدين

ثقافة تضطربهم إلى الحيرة والاضطراب والعجز عن احتمال أعباء الحياة المدنية .

والكنيسة القبطية مجد مصرى قديم ، ومقوم من مقومات الوطن المصرى . فلا بد من أن يكون مجدها الحديث ملائماً لمجدها القديم ولا ينبغى أن نخلى بين رجالها وبين هذه المحافظة الخاطئة التى قد تغض من هذا المجد وتضع من قدره . وما ينبغى أن تقارن بين رجال الكنيسة القبطية ورجال الكنائس الأخرى فترى هذه الفروق التى أقل ما توصف به أنها لا تلائم الكرامة المصرية ولا ينبغى أن يرضى عنها المصريون .

وكما أن الأزهر مصدر الثقافة للعالم الاسلامى فينبغى أن تصدر عنه لهذا العالم ثقافة تلائم حاجاته الحديثة ، فالكنيسة القبطية مصدر الثقافة الدينية لأوطان أخرى غير مصر . فيجب أن تصدر لهذه الأوطان ثقافة دينية تلائم حاجاتها الحديثة أيضاً .

وتنتيجة هذا كله أن الدولة المصرية والكنيسة القبطية يجب أن تتعاونوا على اصلاح التعليم الدينى المسيحى وتنظيم المعاهد التى تخرج القسيسين والرهبان والملازمة بين هذه المعاهد الدينية الخالصة ومعاهد التعليم المدنى بحيث تفتح لطلاب المعاهد الدينية المسيحية أبواب

الحياة المدنية إن أرادوا أن ينهضوا بآعبائها كما طلبنا ذلك بالقياس إلى الأزهر والأزهريين .

ولا بد من أن أصرح المثقفين من الأقباط بأنهم مقصرون أشد التقصير في ذات تعليمهم الديني وبأن كل شيء يمكن أن يفهم إلا هذا الفرق الشنيع بينهم وبين قسيسيهم ورهبانهم في الثقافة . ولقد دعتني الظروف الحسنة والسيئة كما تدعو غيرى من المصريين إلى مشاركة بعض الأصدقاء من الأقباط فيما يلم بهم من الخير والشر وشهود بعض حفلاتهم الدينية في الكنائس وفي الفنادق وفي الدور . فلست أدري كيف أصف هذا الألم الذي يشيره في نفسى الاستماع لصلواتهم يتلونها في لغة عربية محطمة أقل ما توصف به أنها لا تلائم كرامة الدين مهما يكن ولا تلائم ما ينبغي للمصريين جميعاً من الثقافة اللغوية . ولقد عجزت أحياناً عن مقاومة هذا الضيق فصارحت به بعض كبار الأقباط وألححت عليهم في وجوب العناية بالترجمة الصحيحة النقية لكتبهم المقدسة الى اللغة العربية وفي تعويد القسيسين النطق الصحيح النقي بهذه اللغة .

فليست اللغة العربية لغة المسلمين وحدهم ولكنها لغة الذين يتكلمونها مهما تختلف أديانهم . وما دام الأقباط مصريين وما دامت اللغة العربية مقوماً من مقومات الوحدة المصرية والوطن المصرى فلا بد من أن يتتقف بها الأقباط كما يتتقف بها المسلمون ولا بد من أن يتتقف بها رجال الدين من الأقباط كما يتتقف بها رجال الدين من المسلمين . وأنا أعلم أن اللغة العربية ليست هى اللغة الأولى للتوراة والانجيل ولكنى أعلم أن الانجليزية والفرنسية والالمانية ليست هى اللغات الأولى للتوراة والانجيل . ومع ذلك فالتوراة والانجيل قد ترجما إلى هذه اللغات تراجم لا أقول إنها صحيحة فحسب بل أقول إنها رائعة أيضاً . بل أنا أعلم أن النص الأول للتوراة والانجيل لم يكن لاتينياً ولا يونانياً . ومع ذلك فترجمته إلى هاتين اللغتين لا غبار عليها . وجملة القول أن هناك أمرين لا بد من أن يستقرا فى نفوس المصريين جميعاً : أحدهما أن الأقباط مصريون فيجب أن يتتقفوا فى أمر دينهم ودينياهم كما يتتقف المصريون . والثانى أن اللغة العربية هى اللغة الوطنية لمصر فيجب أن يكون حظ الأقباط من إجادتها وإتقان العلم بها والقدرة على استعمالها كحظ غيرهم من المصريين .

(٥٢)

وإذا نظمت مصر شؤون التعليم المدني والديني على هذه
الأنحاء التي بينهاها في كل ما قدمنا من الفصول فلا ينبغي أن
ترضى ولا أن تطمئن ولا أن تتخدع نفسها ولا أن تظن أنها
أدت كل ما يجب عليها للثقافة . فانها إن نهضت بكل ما طلبنا
إليها أن تنهض به لم تتجاوز أن تؤدي ما عليها من الواجب
لنوع بعينه من أنواع الثقافة الرسمية المنظمة . وهناك واجبات
أخرى يجب أن تؤديها مصر دولة وشعباً لأنواع أخرى من
الثقافة ليست محصورة في المدارس ولا مقصورة على معاهد التعليم
وليس يكفي أن تتعاون الدولة والشعب على تعليم أبناء الشعب
وتثقيفهم وتخرجهم في المعاهد والمدارس ومنحهم الدرجات والأجازات
وتهيئتهم لاستقبال الحياة واحتمال أثقالها بل لا بد من أن تتعاون
الدولة والشعب على أشياء أخرى ليست أقل خطراً ولا أهون
شأناً من أمور التعليم . لا بد من أن تتعاون الدولة والشعب
على تمكين المثقفين من أن ينتجوا فيضيفوا إلى الثقافة ويجددوها
ويشاركوا في تنمية الثروة الانسانية من العلم والفلسفة ومن الأدب
والفن . وفي تمكين الانسانية من الانتفاع بما تنتجه المعرفة في

الحياة العملية اليومية . ولا بد من أن يتعاون الشعب والدولة على نشر أعظم حظ ممكن من الثقافة فى طبقات الشعب ، على أن تكون هذه الثقافة التى تنشر فى طبقات الشعب واسعة عميقة متنوعة بحيث تتحقق الصلة العقلية والقلبية بين صفوف الشعب الممتازين وبين غيرهم من الطبقات التى تصرفها الحياة اليومية عن الفراغ للمعرفة . ولا بد من أن يتعاون الشعب والدولة على أن تتجاوز الثقافة الوطنية حدود الوطن فتغزو أمماً أخرى قد تحتاج إلى هذا الغذاء المصرى وتتصل بأمم أخرى راقية قد لا تكون محتاجة إلى ثقافتنا المصرية ولكننا نحن محتاجون إلى أن تعترف لنا هذه الأمم بأننا لسنا خاملين ولا خامدين ولا قاعدين ولا عيالاً عليها . ولا بد من أن يتعاون الشعب والدولة على تحقيق الصلة المنظمة الخصلة المنتجة بين مصر وبين الثقافات الأجنبية على اختلافها وتباين لغاتها ومناهجها . فاذا كان الاستقلال السياسى لا يقتضى العزلة المطلقة ولا يتحقق إلا إذا قام على تبادل المنافع بين الدول ، وإذا كان الاستقلال الاقتصادى لا سبيل إليه إلا إذا تحقق التعاون وتبادل المنافع بين الدول والشعوب فى شؤون المال والاقتصاد . فالاستقلال الثقافى لا معنى له إلا إذا كان أخذاً واعطاءً : أخذاً

لما تنتجها الأمم الأخرى من أنواع المعرفة ، واعطاء لما تنتجها نحن من أنواع المعرفة . ومن المحقق أننا قد نستطيع منذ الآن أن نشارك في ترقية الحضارة وثبيت السلم بما ننتج في عالم السياسة والاقتصاد . فأراؤنا في السياسة قد تسمع في بعض البلاد وقد يأخذ بها بعض الشعوب . ونحن عنصر ذو خطر في التوازن السياسى فى البحر الأبيض المتوسط . وسنكون غداً أو بعد غد أمناء على طريق المواصلات بين الشرق والغرب . ونحن نصدر ونستورد من الغلات ما يجعل مركزنا الاقتصادى فى الحياة العالمية ذا خطر لا بأس به

أقول أن من المحقق أننا نستطيع منذ الآن أن نشارك مشاركة قيمة فى الحياة السياسية والاقتصادية وأن حظنا من هذه المشاركة سيقوى من يوم إلى يوم ولكن مشاركتنا فى الحياة الثقافية لا يكاد يذكر . لأن حظنا من الثقافة لا يكاد يذكر . وستظل مشاركتنا فى الحياة الثقافية ضئيلة وقتاً يختلف قصراً وطولاً باختلاف ما نبذل من جهد وما نأخذ به أمور الثقافة من جد . بل أنا أخشى أشد الخشية أن يكون تقصيرنا فى ذات الثقافة شديد الخطر على مكانتنا السياسية والاقتصادية لأن الفوز فى السياسة والاقتصاد لا يتأتى للأمم الجاهلة ولا للشعوب الغافلة ولا للدول التى لا تمنح

الثقافة من عنايتها إلا حظاً يسيراً . لا بد إذن من أن يتعاون الشعب والدولة على هذه الأشياء التي أشرنا إليها آنفاً . وهذا التعاون يستتبع بعض المسائل ويثير بعض المشكلات . فتعاون الشعب والدولة على تمكين المثقفين من الإنتاج كيف يكون وعلى أى نحو يكون . أما فى مصر فلا بد من الاعتراف أن هذا التعاون أمنية قد تحقق يوماً ما ولكن تحقيقها الآن ليس يسيراً . لأن الشعب لا يقدر شؤون الثقافة كما ينبغى ولأن الأغنياء لم يشعروا بعد بما يجب للوطن فى أموالهم كما ينبغى أيضاً . فسيظل العبء واقعاً على الدولة ولا بد للدولة من أن تنهض به وإلا قصرت فى ذات الوطن وفى ذات الثقافة تقصيراً شنيعاً .

وأيسر نظرة فيما تبذل الدولة الراقية من الجهد والمال لتشجيع المثقفين على الإنتاج فى العلم والفلسفة وفى الأدب والفن تكفى لاقناعنا بأن أماننا طريقاً طويلة جداً لا بد من أن نسلوها قبل أن نبلغ ما بلغته الأمم الراقية . وأقل ما يجب أن تنهض به الدولة فى مصر لمعونة البحث العلمى وتمكين المثقفين من الإنتاج هو أن تنظم الهيئات العلمية والأدبية والفنية تنظيمًا حسنًا وأن تمنحها معونة مالية صالحة وأن ترسم لها خطة العمل وأن تتحقق

من حين الى حين أنها ناهضة بما كلفت أدائه من الواجبات .
 وفي مصر هيئات علمية مختلفة ولكنها مشتتة لا تستطيع التعاون
 وهى فى الوقت نفسه فقيرة لا تجد ما تنفقه . فقد أنشئ مجمع
 فؤاد الأول للغة العربية منذ أعوام . وأنشئ الجمع العلمى المصرى
 منذ قرن ونصف قرن . وأنشئت الجمعية الجغرافية فى القرن الماضى
 وأنشئت جمعية فؤاد الأول للتشريع والاقتصاد وجمعية فؤاد الأول
 للحشرات ومعهد فؤاد الأول للأحياء المائية وجمعية الأطباء وجمعية
 المهندسين والجمع المصرى للثقافة العلمية ولجنة التأليف والترجمة والنشر
 وجماعات أخرى لا تحضرنى الآن . والدولة تنفق على بعض هذه
 الهيئات ولكن فى غير نفع وتعين بعضها الآخر ولكن إعانة يسيرة
 لا تغنى شيئاً أو لا تكاد تغنى شيئاً . وأنا واثق بأن الدولة تستطيع
 أن تنظم هذه الهيئات تنظيماً حسناً وتمنحها من المعونة ما يمكنها من
 الانتاج الصحيح وبأنها إن فعلت فلن تمضى أعوام قليلة حتى تشعر
 مصر بأنها ليست أقل قدرة على الانتاج العلمى والفنى من كثير
 من الأمم الحية الراقية . وأى شئ أيسر من أن تنشئ مصر
 مجمعها المصرى على نحو الجمع الفرنسى مثلاً . على أن يتألف هذا الجمع
 من هيئات خاصة لكل طائفة من العلم أو الفن هيئتها المقصورة

عليها . فهيئة للغة والأدب ، وثانية للعلوم ، وثالثة للطب ، ورابعة للعلوم السياسية والفقهية والاقتصادية ، وخامسة للفنون الجميلة .

إذا أنشأت مصر هذا الجمع فلن تجد في إنشائه مشقة لأن لكل هيئة من هيئاته نواة قائمة عاملة في مصر . فلسنا نطلب الا أن تنظم هذه الهيئات وأن تكون منها الهيئة الثقافية العليا لا أقول في مصر وحدها بل في الشرق العربي أيضاً .

هنالك تفرغ كل هيئة من هيئات هذا الجمع لعلومها وفنونها الخاصة باحثه مستقصية ومنتجة بعد البحث والاستقصاء ، ثم متصلة بأمثالها من الهيئات الأخرى في أقطار الأرض ، فمحقة بهذا الاتصال ما ينبغي أن يكون بيننا وبين غيرنا من الأخذ والعطاء في الإنتاج العقلي ومن تنمية الثروة الإنسانية من المعرفة والعلم . ولا بد من أن تمنح الدولة والشعب هذا الجمع من المعونة المالية ما يمكنه من النهوض بهذه الأعباء ذات الخطر بحيث تجد كل هيئة من هيئاته ما تحتاج إليه إذا أرادت أن تبحث أو تستقصى أو تنشر أو تذيب . وبحيث تجد كل هيئة ما تحتاج إليه لتشجيع الباحثين من غير أعضائها على البحث والإنتاج بالمكافآت والجوائز ، وبشر ما يضعون من كتب ، وإذاعة ما يكتبون من

فصول تستحق الإذاعة فيما يكون لها من المجالات . والخير أن
تؤلف من هذه الهيئات كلها هيئة صغيرة تمثل فيها وزارة المعارف
والجامعة ووزارة التجارة والصناعة وأهم الشركات التي تستغل
المرافق العامة ، لتكون هذه الهيئة صلة بين البحث العلمي الخالص
وبين الحياة العملية الخالصة ، ولتحقق ما لا بد من تحقيقه من
التعاون بين البحث العلمي والفن التطبيقى . ومن حق الدولة
حينئذ أن تنتظر من الشركات وأصحاب الأعمال بل أن تكلفهم
المشاركة فيما يحتاج إليه الجمع وهيئته هذه من الإنفاق على
البحث سواء كان علميا أم فنيا . ذلك بأن الدولة لن تستفيد
وحدها من نتائج هذا البحث فى العلوم الخالصة والفنون التطبيقية
وإنما تنتفع معها بل تنتفع أكثر منها هذه الشركات وما يشبهها
من إدارات الأعمال الحرة . كما تنتفع الإنسانية كلها بما يكون
من تقدم فى العلم النظرى أو الفن التطبيقى . ولا بد من أن
يستقر فى نفوسنا أن للعلم والفن والحضارة والإنسانية حقوقاً
معلومة فى أموال الأغنياء ورجال الأعمال ، فإن أدوا هذه
الحقوق من تلقاء أنفسهم فذاك وإلا أخذتهم الدولة بأدائها أخذاً
وحملتهم عليه حملاً .

ونست أدري أيتقدر القارئ ما يكون لهذا النشاط من أثر في الحياة العلمية والعملية والخلقية أيضاً، ولكنى مقتنع بأن هذا الأثر سيكون عظيماً بعيداً جداً . سيكون مشبهاً لأمثاله من آثار النشاط العلمى والعملى فى البلاد الأوروبية الراقية ، فإنى لا أبتكر هذا النحو من النظام الذى أقترحه ابتكاراً ولا اخترعه من عند نفسى ، وإنما أنقله من الحياة الأوروبية نقلاً وأتوخى فيه ملاءمة البيئة المصرية الخاصة وما يمكن فيها وما لا يمكن . وما أدري أى مشقة نجدها فى تحقيق هذا النظام ونحن ننفق أموالاً مهما تكن قليلة فإن فيها شيئاً من غناء ولكننا ننفقها متفرقة موزعة فيضيع كل جزء منها فى غير نفع . ولو قد أحصينا ما تبذله الدولة من الإعانة لهذه الهيئات وأشباهاها لاجتمع لنا من هذا الإحصاء مقدار ضخم من المال . ولو قد بحثنا بعد ذلك عما ينتجه هذا المال من النفع لحياتنا العقلية أو العملية لما وجدنا شيئاً كم أنفقت مصر على الجمع اللغوى منذ إنشائه ؟ كم أنفقت مصر على هيئة كبار العلماء منذ إنشائها ؟ وأى ثمرة علمية أو أدبية أو دينية جنتها مصر من هاتين الهيئتين منذ إنشائهما ؟ أما المال فكثير وأما النفع فلا أقول إنه قليل ولكنى أقول فى غير تردد إنه غير موجود .

وأكبر الظن أننا سرنا في إنشاء هذه الهيئات وتشجيع أمثالها سيرة الذين يكلفون بالمظاهر ويشغفون بالرياء، ويريدون أن تكون لهم هيئات وجماعات كما أن لغيرهم هيئات وجماعات. وأظن أن قد آن الوقت لنضع هذا الكلف بالمظاهر الكاذبة وننصرف عن هذا الشغف بالتقليد الذي لا يغنى، وتأخذ أمورنا كلها بالجد فلا تقدم على شيء منها إلا ونحن نعرف ما نريد ولا نقدم على شيء منها إلا ونحن نريد تحقيق الغرض الذي من أجله يكون الإقدام.

(٥٣)

وفى حياتنا العقلية تقصير معيب يصيبنا منه كثير من الخرى
كما يصيبنا كثير من الجهل وما يستتبعه الجهل من الشر .
ولا بد من إصلاحه إن كنا نريد أن ننصح لأنفسنا ونعيش
عيشة الأمم الراقية ، وإن كنا نريد أن ننصح للعلم نفسه ونشارك
فى ترقيته وتنميته . وإن كنا نريد أن ننصح للشعب
فنخرجه من الجهل إلى المعرفة ، ومن الخمود والجمود إلى النشاط
والإنتاج . ومظهر هذا التقصير الخرى إهمالنا الشنيع للترجمة
والنقل عن اللغات الأوروبية الحية . فما أكثر الآثار العلمية
والفنية والأدبية التى تنعم بها الإنسانية الراقية ، وما أشد جهلنا
لهذه الآثار وغفلتنا عنها . وما أقل حظنا من الاستمتاع بلذاتها
النقية الممتازة . وما أكثر حديثنا عن مجد العرب الأولين
حين أقبلوا فى شره رائع على آثار الأمم المتحضرة فنقلوها إلى
لغتهم ، ومزجوها بترائهم ، وغدوا بها عقولهم وقلوبهم ، وكونوا
منها حضارتهم .

نتحدث بهذا كله فتملاً به أفواهنا وننفخ له أوداجنا ونظل
بعد ذلك خامدين جامدين لا نسير سيرتهم ولا نسلك طريقهم
والآثار العلمية والفنية تزيد وتزيد والعقول الأوروبية والقلوب

الأوربية تستمتع بها وتستمتع ، والحضارة الأوربية ترقى وترقى ونحن مستمتعون بما نحن فيه من العجز والقصور : نعجب بقديمنا وإن لم نكن له أهلاً ، ونرضى عن حديثنا وإن لم يكن خليقاً بالرضى . وما أكثر ما نتحدث عن لغتنا العربية التي نجها ونكبرها ونقدسها ونريد أن نجعلها لغة حية مرنة خصبة تسع كل ما فى الأرض من علم ومن فلسفة وأدب ، وتعبّر عن كل ما يعرض من الخواطر والآراء وما ينشأ من الظواهر وما يستكشف فى العلم والعمل . نتحدث بذلك فى أنديةنا ومجالسنا ونذيعه فى صحفنا ومجلاتنا ، ولكننا لا نفعل شيئاً لنلائم بين سيرتنا وبين هذا الحديث . ونحن من غير شك أقل الأمم حظاً من الترجمة . وأقلها علماً لا أقول بدقائق الحياة العقلية الأوربية بل أقول بأيسر مظاهرها . ومصدر ذلك أننا نجهل كثيراً من اللغات الأوربية ، وأن الذين يعرفون قليلاً من هذه اللغات لا يكادون يعرفونها معرفة حسنة وأن الذين يحسنون هذه اللغات لا يكادون يقرأون ما يذاع فيها من علم وأدب : إما لأنهم كسالى ، وإما لأنهم مصروفون إلى أعمالهم اليومية الشاقة ، وإما لأنهم لم يثقفوا الثقافة التى تحبب إليهم القراءة وتدفعهم إلى الاطلاع . وينشأ عن هذا أننا

لا نترجم . وكيف نترجم إذا كنا لا نقرأ ؟ وكيف نقرأ إذا كنا لم نشقف هذه الثقافة التي تجعل القراءة جزءاً مقوماً لحياتنا اليومية ؟ وينشأ عن هذا كله خطر عظيم جداً وهو أن القارئ الكاتبين منا على قلوبهم يجهلون الحضارة الحديثة جهلاً تاماً ، لأن كثرة هؤلاء القارئ الكاتبين تجهل اللغات الأجنبية جهلاً تاماً ولأننا لا نترجم لها إلى اللغة العربية ما لا تستطيع أن تقرأ في اللغات الأجنبية .

ومن هنا كان المثقفون في مصر فريقين : قلة ضئيلة تعرف بعض اللغات الأوروبية ولا تقرأ فيها وهي مع ذلك تتمدح وتستطيل وترى نفسها ممتازة ، وكثرة تجهل اللغات الأوروبية جهلاً تاماً ولا تجد من التراجم ما يضع عنها إصر هذا الجهل ، فتزدرى أوروبا وتزدرى حضارتها وتزدرى من يعجبون بأوروبا وحضارتها . وقد قلت غير مرة في غير هذا الحديث أن من غير المعقول أن تكلف كثرة القارئ الكاتبين في أمة من الأمم إتقان اللغات الأجنبية . فلا بد من أن تنقل لها خلاصة هذه اللغات إلى لغتها العربية . ذلك حق لها على الدولة وهو حق لها على المثقفين القادرين على الترجمة . وقد ذكرت في هذا الحديث نفسه أن

التلاميذ والطلاب عندنا لا يقرأون ، لأنهم لا يجدون ما يقرأ
ولأننا لا نقدم إليهم ما يقرأ . ونحن لا نستطيع أن نقدم إليهم
ما يقرأ إلا إذا ترجمنا وألفنا . ومن الحق أننا لن نؤلف التأليف
الذى يرضى حاجتنا إلى العلم والأدب إلا إذا ترجمنا وأكثرنا
الترجمة . ذلك حرى أن يمنحنا ما نقرأ أولا وأن يدفع كثيراً
من الشباب إلى التقليد والمحاكاة . وقد فرغ الناس من إثبات
أن التقليد عنصر من أرق عناصر الحياة العقلية وأقواها . فلنترجم
إذن ولنكثر من الترجمة ، ولنبدل فى ذلك أقصر ما نملك من
الجهد وأكثر ما نستطيع من المال . وعلى الدولة المسكينة يقع
هذا العبء كما يقع عليها كثير من الأعباء وقتاً طويلاً ، لأن ظروف
الحياة المصرية تقتضى ذلك وتقرضه فرضاً . وإذا كانت وزارة
المعارف تمنح الاعانات لكثير من الجماعات والهيئات التى يشك
فى نفعها ، فلا أقل من أن تنشئ مكتباً للترجمة على أن يكون
عمله منوعاً بعض الشيء . فينهض بنقل الآثار الأدبية والعلمية
والفلسفية الخالدة التى أصبحت تراثاً للإنسانية كلها والتى لا يجوز
للغة حية أن تخلو منها . يترجم هذه الآثار لإغناء اللغة نفسها
ومنحها ما تحتاج إليه من المرونة ، ولإرضاء الكرامة القومية . ولا

ينبغي أن نشفق من قلة القارئین ، فان القارئین سیکثرون وهم
یکثرون من يوم إلى يوم . ثم یترجم هذا المكتب الآثار الثقافية
الوسطی التي تتجه إلى عامة المثقفین على اختلافهم وتنوعهم وتباين
حظوظهم من الثقافة . وواضح جداً أن هذا المكتب لن یتستطیع
وحده أن ینهض بهذه الأعباء الثقالة . فلا بد من تشجيع المترجمین
واغرائهم بالمال . ومهما تبذل وزارة المعارف فی ذلك فلن تندم علیه
لأنه سیغنی اللغة ویحييها ، وسیغذي العقل المصری وینمیة ، وسینشر
الثقافة ویدیعها ، وسیقرب بین الطبقات المختلفة فی الشعب ، وسیحقق
الكرامة القومية التي تريد أن ترتفع عن الجهالة والغفلة ، وألا تكون
صفوتنا دون غيرها من صفوة المثقفین فی الأمم الأخری ، وألا
تكون عامتنا دون غيرها من عامة الناس فی الأمم الأخری أيضاً .

(٥٤)

وليس يكفى أن نشكو من أن الانتاج العقلى فى مصر قليل :
 قليل فى الكم ، وقليل فى الكيف أيضاً . فقد كان ينبغى لحياتنا
 العقلية الحديثة التى لم تنشأ اليوم ولا أمس أن تنتج أكثر جداً
 مما انتجت وأن ترفعنا إلى منزلة أرقى من المنزلة التى نحن فيها
 من الثقافة العالمية . وفى الأرض أمم اتصلت بالحياة الحديثة فى
 الوقت الذى اتصلنا بها فيه ، أو بعد هذا الوقت بزمان طويل
 أو قصير ، ولكنها كانت أسرع منا إلى الانتفاع بهذا الاتصال
 وأقدر منا على أن تفرض نفسها على الحياة الحديثة ، وتضطر الأمم
 الراقية إلى أن تجتهد فى معرفتها ، ثم إلى أن تجد فى هذه المعرفة
 متاعاً ولذة ، ثم إلى أن تترجم عنها إلى لغاتها المختلفة . وما أظن
 أن هذه الأمم قد خلقت من جوهر أرقى من جوهرنا ، أو امتازت
 بملكات لم نظفر منها بنصيب ، وإنما أتيحت لها ظروف لم تتح
 لنا ، وبعض هذه الظروف خارجى لا نسأل عنه إلا بمقدار وبعضها
 داخلى نلام عليه أشد اللوم وليس هذا الكتاب إلا صورة لما
 نستحقه من اللوم ، على ما ورننا فيه أنفسنا من تقصير .

وقد فهمت أنى أشير إلى بعض الأمم التى خضعت مثلنا
لسلطان الترك ثم تخلصت من هذا السلطان شيئاً فشيئاً أثناء
القرن الحاضر — كما تخلصنا نحن منه — حتى تم لها استقلالها السياسى
الذى لم يكد يتم لنا إلى الآن . فهذه الأمم قد أسرعت إلى الحياة
الأوروبية الحديثة فاتصلت بها اتصالاً لا تردد فيه ، وما أسرع
ما انتفعت بهذا الاتصال وانتهت إلى غايته ، فأصبحت مشاركة
بالفعل فى الحياة العقلية الأوروبية ، تختلف حظوظها من هذه
المشاركة ولكنها أرقى منا على كل حال . وأنا أعلم أن هذه
الأمم لم تخلص من الترك لتقع فى يد الانجليز وأن استمتاعها
بالاستقلال السياسى قد أتاح لها من الحرية فى تنظيم أمورها
ما لم يتح لنا إلا منذ وقت قصير جداً . بل أنا أعلم أنها قد
وجدت من أوروبا حبا لها ، وعظفاً عليها ، ومعونة متنوعة على تحقيق
أغراضها . وكان مصدر هذا كله السياسة أحياناً والدين أحياناً
أخرى . وأننا نحن لم نظفر من أوروبا بشيء مثل هذا ، ولعلنا
ظفرنا بما يناقض هذا كل المناقضة فكنا موضوع الطمع الأوروبى
والمنافسة الأوروبية ، والظلم الأوروبى . وأخرنا هذا كله عما كان
ينبغى أن نبليغ من الرقى منذ اتصلنا بالحياة ، الحديثة ولكن هذا

كله لا يعفينا من اللوم ، لأننا لم نحسن مقاومة أوروبا ، ولم نحسن انتهاز القرض التي سنحت لنا ، ولم نأخذ أمورنا بالجد والحزم . وإنما تواكلنا وتلكأنا واكتفينا بالظواهر ، وأرجأنا العمل من يوم الى يوم . وها نحن أولاء قد ظفرنا بحريتنا ، وكان الحق علينا أن يدفعنا هذا الظفر دفعة قوية إلى أمام . ولكننا ما نزال بعد الاستقلال كما كنا قبل الاستقلال نسمع العالم جعجة ولا نريه طحناً .

فليس يكفي أن نشكو من هذا وإنما يجب أن نطبَّ له . وليس يكفي أن نعيب المثقفين المصريين من العلماء والأدباء بقلة الانتاج وإنما يجب أن نلتمس الأسباب التي اضطرتهم إلى قلة الانتاج وأن نطبَّ لهذه الأسباب إن كان إلى الطب لها سبيل .

والواقع أني معجب بهؤلاء المثقفين من المصريين ، فهم قد بذلوا من الجهد ، واحتملوا من العناء ، ما لا يشعر به المعاصرون لهم وما سيقدره لهم التاريخ حق قدره . نشأوا في بيئة معادية للثقافة أشد العدا ، ممانعة لها أشنع الممانعة ، وقد بدأوا بأنفسهم فخرروها من كثير من التقاليد الثقيلة الفادحة حتى عدتهم بيئتهم شذاً وقاتلهم ألواناً من المقاومة فلم يهينوا ولم يضعفوا وإنما مضوا أمامهم لا يلوون على شيء حتى كتب لهم النصر .

قاومهم الشعب لأنه لم يفهم عنهم ، وقاومهم السلطان الظاهر لأنه أشفق منهم ، وقاومهم السلطان الخفي لأنه رأى فيهم قادة الحرية والهداة إلى الاستقلال . فثبتوا لهذا كله ، وانتصروا على هذا كله ، وخرجوا من المعركة ظافرين . وقد أدركنا هذا العهد الذى لم يكد ينتهى بعد ، والذى ما نزال فى أعقابه وما نزال نشهد بعض آثاره ، والذى التقى فيه جيلان من المثقفين : أحدهما الجيل القديم الذى كان يتخذ الأدب وسيلة إلى العيش وكسب القوت ، ثم إلى كسب الثروة والحظوة عند الكبراء وأصحاب السلطان وعند الأغنياء والموسرين ، مهبطاً فى سبيل هذا كله بل فى سبيل ما هو أيسر من هذا كله كرامته وحريته ورأيه وشعوره أيضاً . والجيل الحديث الذى أثر الحرية والكرامة على كل شئ ، وتعرض فى سبيل الحرية والكرامة لكل شئ ، فلم يتخذ الأدب سبيلاً إلى القوت ، ولا إلى الثروة ، ولا إلى الحظوة وإنما اتخذه سبيلاً إلى لذته العقلية ، ومتعته الفنية ، وإلى إيقاظ الشعور ، وتنبيه الشعب إلى حقه وواجبه ، وترقية الذوق ، وإذاعة هذه الحياة العقلية الجديدة فى مصر بوجه عام . أدركنا هذا العهد الذى التقى فيه جيلان من المثقفين الأدباء ، نزل

أحدهما حتى عن رجولته ، فأصبح ظلاً للمنعم عليه بالقليل أو الكثير . ونزل أحدهما الآخر عن كل شيء في سبيل هذه الرجولة ، فاضطر السادة والقادة والأغنياء والمترفين لا إلى أن يكبروه ويقدرّوه ، بل إلى أن يتملقوه ويترضّوه ، ويصبحوا له ظلّالاً في بعض الأحيان . وكان سبيل الجيل الحديث إلى ذلك أنه لم ير الأدب عرضاً من الأعراض أو سلعاً من السلع يمكن أن تعرض للبيع ، وأن يظفر بها أكثر الناس بذلاً وأعظمهم سخاءً ، وإنما رأى الأدب صورة النفس وفيض العقل وخلاصة القلب ، فأثره كما يؤثر نفسه وعقله وقلبه ، والتمس الحياة المادية بوسائلها ، وسلك إليها طرقها المألوفة : فمن هؤلاء المثقفين من التمس الحياة من العمل في الدواوين ، ومنهم من التمسها من العمل في الصحافة ، ومنهم من التمسها فيما شاء الله من الصناعات الحرة والأعمال الكريمة ، التي لا تغض من صاحبها ولا تعرضه للهوان فهذا هو الفتح الأول الذي ظفر به الجيل الحديث من المثقفين وهناك فتح آخر ليس أقل منه خطراً ، ولا أهون منه شأنًا ، وهو هذا الذي انتهى إليه أدباؤنا المحدثون حين ثبتوا لمقاومة الشعب وتنكر السلطان ، وكيد السياسة ، حتى كتب لهم النصر على هذا كله

وانتصرت أراؤهم ومقالاتهم على رغم ما احتملوا من العنف وما اضطروا إليه من الضيق ، وما خضعوا له من الفتنة في أنفسهم وفي أخلاقهم وفي حريتهم وفي صحفهم : فمنهم من اضطر إلى الجوع ومنهم من عرف الفاقة ، ومنهم من ذاق حياة السجن ، ومنهم من تعرض لألوان من الخطر قد تكون أشد من هذا كله وأسوأ عقي .

كل هذا قد احتمله الجيل الحديث من الأدباء والمتقنين فثبتوا له وظهروا عليه . فإذا سألت بعد ذلك عما لقي هؤلاء الأدباء المحدثون من معونة الدولة وتأييد الشعب ، لم تجد شيئاً ، ولم تكد تجد شيئاً . ومع ذلك فقد آن للدولة والشعب أن يعرفا للأدباء المحدثين حتهم عليهما ، لا إثارة لهم بالخير ، ولا ضناً بهم على المكروه ، ولكن تمكيناً لهم من الفراغ للإنتاج الأدبي والفني الذي ذاق الشعب لذته وأصبح لا يطيق الاستغناء عنه . فإن هؤلاء الأدباء مهما يبذلوا من جهد ، ومهما يكلفوا أنفسهم من عناء ، فلن يستطيعوا أن يفرغوا للإنتاج الأدبي القيم الذي يذكى الثقافة ويرقيها ، ويهذب الأذواق ويصفيها ، وأن يعملوا مع ذلك ويجاهدوا لكسب حياتهم اليومية فإن الله لم يجعل لرجل من قلبين في جوفه ، وما ينبغي أن يتكلف الأدباء في مصر ما يتكلفه أمثالهم في البلاد الراقية الحية ، لأن ظروف الحياة هنا مخالفة لظروف الحياة هناك .

ويجب أن تقدر أن عدد القارئ الكاتين في مصر لم يكـد يتجاوز العشرة في المئة من السكان ، وأن كثرة هؤلاء القارئ الكاتين مصروفة عن القراءة إلى الكسل ، لأن التعليم لم يزين في قلبها حب القراءة أو إلى العمل لكسب القوت ، فاذا قرأت فهي إنما تقرأ الصحف وهذه المجلات الهينة اليسيرة ، وهي تجد في هذه المجلات وتلك الصحف غذاء هيناً يسيراً ، يلائم ثقافتها وحاجتها إلى السرعة ، وعجزها عن التأمل والتفكير ، وتعمق الخواطر والآراء . فالأدباء إذا ألفوا أو ترجموا فانما يبلغون عدداً قليلاً جداً من القراء ، ومن القراء الذين يمنون عليهم بقراءة آثارهم ، وأكثرهم لا يشتري هذه الآثار وإنما يستعيرها من هذا وذاك ، ويتلقتها من هنا أو هناك .

ومن المحقق أن الانتاج الأدبي صناعة لا تقوت صاحبها ، ولا تقيم أوده في مصر — كما يقول الفرنسيون — فإذا طلبت إلى الأدباء أن يفرغوا لهذا الانتاج فقد طلبت إليهم أن يفرغوا للبؤس والجوع وإذن فنحن بين اثنتين فإما أن نريد تشجيع الانتاج الأدبي وتمكين الأدباء من الفراغ له ، وإذاً فلا بد من أن نهى لهم الظروف التي تيسر لهم ذلك وترغبهم فيه . وإما أن نريد

ترك أمورنا تجرى على ما تجرى عليه الآن ، وإذن فلنخلى بين الأدباء وبين حياتهم يحيونها كما يستطيعون ، ينتجون حين يجدون من الفراغ والقوة وحسن الاستعداد ما يمكنهم من الانتاج . فلن يكون الانتاج الأدبي في هذه الحال إلا نافلة وشيئاً إضافياً قد يجيء وقد لا يجيء .

وفي القراء مكر خطر ، وفيهم دهاء شنيع ، وفيهم استغلال أقل ما يوصف به أنه شديد القسوة ، فهم يعلمون أن الأدب الذى يستحق هذا الوصف لا يستطيع أن يعيش إلا إذا أنتج ، لأنه لا يستطيع أن يتلقى الحياة واحداً حتى يسيغها ويتمثلها ثم يخرجها بعد ذلك أدباً فى كتاب يقرأ . وهم من أجل ذلك يقسون على الأديب ولا يخفون بالآلامه لأنهم واثقون بأنه سيقدم إليهم غذاءهم الروحى سواء أسعد أم شقى ، وسواء أشبع أم جاع . ولكن ليأخذ القراء حذرهم من شئء لعلهم لم يفتنوا إليه ، لأنهم مشغولون بأنفسهم ، مصروفون إلى لذاتهم ومتاعهم ، وهو أن الحياة الحديثة لا تسمح باستغلال الأديب كما يستغل الحيوان ، وكما تستغل الأدوات . ذلك أن للأديب الحق فى أن يعيش كما يعيش معاصروه ، ولعل له الحق فى أن يعيش خيراً مما يعيش معاصروه .

وما دام يستطيع أن يحتمل الألم ، ويزوق ألوان العذاب ليغذوا عقول معاصريه وقلوبهم ، فلا أقل من أن يضمن له هؤلاء المعاصرون حياة لا أقول راضية ناعمة وإنما أقول هادئة تمكنه من الفراغ لإعداد هذه المائدة التي يستمتع المعاصرون بما عليها من ألوان ، فإن لم يفعلوا فلا على الأديب من أن يسير سيرة غيره من الناس ، ومن أن يعيش كما يعيشون ، ويضطرب في طلب الرزق كما يضطربون . وإني أؤكد لهؤلاء القراء وللدولة معهم ، أن في مصر أدباء قد يكونون قليلين ولكنهم موجودون نعرفهم جميعاً ، ولو قد مكنوا من الفراغ لصناعتهم ، وأتيحت لهم الراحة من هذا الجهد السخيف الذي يبذلونه في كل يوم ليعيشوا لكان شأن الأدب العربي الحديث في مصر الآن أرقى وأعظم خطراً وأبعد أثراً مما نرى .

ولقد شهدت في العام الماضي مؤتمراً يعقده الأدباء العالميون بين حين وحين ، وكان موضوع بحث المؤتمر في هذه المرة مستقبل الأدب . فرأيت كثرة المؤتمرات والفرنسيين منهم خاصة يشكون أشد الشكوى وأمرها مما يتعرض له الأدباء من البؤس ، ويلحون على الدولة في أن تشرع من القوانين ، وتتخذ من الإجراء ، ما يحميهم

من هذا البؤس . ولا أستطيع أن أضور ما كان يملأ نفسى من
العزة والفخر بأدبائنا المحدثين ، حين تحدثت إلى هؤلاء المؤتمرين
بافرق الهائل بين قرائنا وقرائهم فى العدد أولاً وفى الاقبال على
القراءة والنشاط لها ثانياً . ثم بهذه الأنفة الكريمة التى صرفت
أدبائنا المعاصرين إلى الآن عن أن يطالبوا الدولة أو الشعب
بالتأييد والتشجيع ، أو أن ينتظروا من الدولة والشعب شيئاً .
ومع ذلك فقد كان أدباؤنا إلى وقت قريب جداً يسيرون سيرة
أسلافهم ولا يعيشون إلا فى ظل الأغنياء والموسرين . نعم
ولا أستطيع أن أضور ما كان يملأ نفسى من العزة والفخر
بأدبائنا المعاصرين حين قصصت على هؤلاء المؤتمرين ما كان
من إقدام صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا على تشجيع
الانتاج الأدبى حين كان رئيساً للوزارة ، ومن عرضه ألفين من
الجنيهات على أن تكون جوائز للذين يفوزون فى مسابقات
أدبية أعلنت موضوعاتها ، ومن أعراض أدبائنا كلهم أو أكثرهم
عن هذه المسابقات وتركها للطلاب والشباب الناشئين .

نعم كنت عزيزاً نفوراً حين كنت أتحدث بهذا إلى المؤتمرين
ولكنى الآن وأنا أتحدث إلى المواطنين أشعر بشيء آخر هو

الألم والخوف . الألم لهذه الجهود الضائعة والخوف على مستقبل حياتنا الأدبية من هذا الإهمال . وما أظن أن أحداً من أدبائنا المعاصرين يخالفنى إذا زعمت أن كل أديب فى مصر إذا خلا إلى نفسه ، واستقصى أمره ، ووازن بين حياته وحياته أثرابه من الموظفين وأشباه الموظفين ، ومن المترفين وأشباه المترفين تمثل — وكان صادقاً — قول العرجى .

أضاعونى وأى فتى أضاعوا ليوم كريمة وسداد ثغر
فلتشر الدولة بواجبها ولتنظم للأدباء من الجوائز وألوان التشجيع ما هم فى حاجة إليه ويكفى أن تلاحظ الدولة وأن يلاحظ الشعب معها إن أخل الأدباء فى بلد كفرنسا أو انجلترا وأثق إذا قبل الناشرون كتابه لأنه سيجد قراء يحصون بالألوف الكثيرة وإن أنبه الأدباء فى مصر وأثق بأنه حين ينشر كتاباً فلن يظفر إلا بألوف لا تبلغ أصابع اليد الواحدة وهذه الألوف لن تقرأ كتابه فى الأشهر ولا فى العام ولكن فى العامين أو فى الأعوام المتصلة . وما أكثر الكتب القيمة التى لا تطبع عندنا إلا مرة واحدة . وليس هذا كل ما ينبغى أن يظفر به الأدب والأدباء من تشجيع الدولة والشعب ، بل هناك شىء آخر لعله أعظم خطراً

من المال وهو الحرية . فالأدباء عندنا ليسوا أحراراً لا بالقياس إلى الدولة ولا بالقياس إلى القراء وما أكبر النبوغ الذى يضع ويذهب هدرًا لأنه يكظم نفسه ، ويكرهها على الأعراض عن الإنتاج خوفاً من الدولة ، أو خوفاً من القراء ، فليس كل موضوع يعرض للأديب عندنا تسيغه القوانين ويحتمله النظام ويرضى عنه ذوق الجمهور .

ولعل ما يباح للأدباء أن يتعرضوا له وينتجوا فيه أن يكون أقل جداً مما يحظر عليهم أن يتناولوه ويخوضوا فيه . ما أكثر الذين يعيبون أدبائنا بأنهم لا يتصلون بالشعب ولا يصورون حياته كما هى ويتمونهم ظلماً ، لأنهم يتكفون الارستقراطية ، ويتصنعون الامتياز . ولكن دع أدبائنا يتصلوا بطبقات الشعب فيصوروا آلامها وحياتها البشعة ، ثم انتظر بعد ذلك ما سيصب عليهم من اللوم وما سيبيأ لهم من الكيد ، وما سيوجه إليهم من الاتهام وما سينالهم من المكروه .

ما أكثر ما يعاب أدبائنا بأنهم لا يعنون إلا بظواهر النفوس ، ولا يصورون دخالها ، ولا يتعمقون ضمائرهما ، ولا يرسمون شيئاً من ذلك فيما ينتجون ، ولكن دعهم يفعلوا ما يلامون

اهماله ، ودعهم يظهروا النفس الإنسانية عارية كما يفعل زملاؤهم الأوروبيون وثق بأنهم قادرون على ذلك خليقون أن يبرعوا فيه ويبهروا به إن حاولوه . دعهم يفعلوا ذلك ثم انتظر ما يصب عليهم الجمهور ورجال الدين وإدارة الأمن العام والنيابة من المكروه . يجب أن يحرر الأدب والأدباء وأن يتاح لهم القول في كل ما يشعرون به ويجدون الحاجة إلى القول فيه ، ويجب أن تكون قوانيننا سمحة وأن يكون تطبيقها سمحاً أيضاً ، وأن يكون ذوق الجمهور عندنا سمحاً كذلك .

ولنثق بأن الإنتاج القيم وحده هو الذى سيبقى وسينفع ، وبأن الإنتاج السخيف أو المرذول لن يقاوم عواذى الدهر ولن يقوى على البقاء .

ولحرية رأى شرها أحياناً ولكن لها خيرها دائماً ، ونفع الحرية أكثر من ضررها على كل حال . وما أشك فى أن كثيراً من الآثام الفردية والاجتماعية سينزل أو تخف أضراره إذا أتيح للأدباء أن يتناولوه بالنقد والتحليل وبالعرض والتصوير . وما أشك فى أن قوانيننا حين تشدد فى مصادرة ما تصدر من حرية الأدب لا تحمى الفضيلة وإنما تحمى الرذيلة وتخلى بينها وبين النفوس .

(٥٥)

وسيدهش القارىء حين يرانى أطالب بشيء من تقييد الحرية بعد أن طالبت الآن بإطلاقها وذلك حين أتحدث عن هذه الأدوات الحديثة التى استكشفها العلم وابتكرتها الحضارة واتخذتها وسيلة إلى الإذاعة والتغلغل فى طبقات الناس إلى أبعد حد ممكن . وأنا إنما أريد الحديث عن الصحافة والسينما والراديو .

ومن السخف أن يظن بى أحد أنى أغض من قدر هذه الأدوات الثلاث أو أريد بها شراً . فأنا من المكبرين لها المؤمنين بنفعها الذين ينتظرون منها الخير كل الخير لأننى لا أنظر إليها على أنها أدوات للإذاعة وإنما أنظر إليها على أنها أدوات لتثقيف الشعب وتهذيبه وتصفية ذوقه وتنقية طبعه ، وتحقيق الصلة بين طبقاته وتحقيق الصلة بينه وبين غيره من الشعوب . ولست أنظر إليها على أنها مكلمة للتعليم الشعبى وإنما أنظر إليها على أنها قد تكون أشمل نفعاً وأبعد أثراً من هذا التعليم ، ولكن بشرط أن تحقق هذه الأغراض أولاً تصرف عنها إلى أغراض أخرى ليست من الخير فى شيء . وأنا أعلم أن الأدباء والفلاسفة

الأوروبيين يشفقون من هذه الأدوات الثلاث على العقل والثقافة
أشد الإشفاق .

قد ألفوا في ذلك الكتب وكتبوا في ذلك المقالات وسيؤلفون
الكتب ويكتبون المقالات . ولكنى أعلم أن ظروف الحياة في
مصر مخالفة لظروف الحياة في أوروبا ، فالشعوب الأوروبية قادرة
كلها على القراءة لأنها أخذت بالتعليم منذ عهد بعيد . ومن
الحق أن الصحافة والسينما والراديو خليقة أن تصرف الناس عن
القراءة الهادئة المطمئنة ، وأن تنافس الكتاب منافسة خطيرة على
العقل والثقافة . ولكن كثرة المصريين لا تقرأ فلا أقل من أن
تتلى عليها الصحف التي تعلمها وتهذبها بلغتها السهلة وعباراتها العربية
وأساليبها اليسيرة ، ولا أقل من أن يبلغ السينما والراديو عقولها
وقلوبها وأذواقها بما يعرضان عليها ويحملان إليها من المشاهد
والأخبار ، ومن ألوان العلم والأدب والفن الميسرة المقرّبة إلى
طاقاتهم . وإلى أن تتعلم هذه الكثرة المصرية وأن تصبح هذه
الأدوات خطراً على القراءة الهادئة المطمئنة ، نستطيع أن نعتمد
على هذه الأدوات نفسها على أنها وسائل أساسية إلى تثقيف
الشعب وتهذيبه وإرشاده إلى الخير في سيرته وإلى الصواب في رأيه

وإذا طالبت بأن تحدّ حرية هذه الأدوات بعض الشيء فإنى لا أريد أن تكون إدارة الأمن العام أو إدارة المطبوعات هي التي تقيد هذه الحرية وإنما أريد أن تنظم هيئات من المثقفين تشرف من بعيد على حياة هذه الأدوات الثلاث ، وواضح أن هذه الهيئات لن تكون غريبة عن هذه الأدوات .

فنقابة الصحافة هي التي ستشرف على حياة الصحافة وهي التي ستوجهها وهي التي ستردها إلى القصد إن جارت عنه وإلى الخير إن تنكبت طريقه . وقل مثل ذلك في لجنة الراديو . أما السينما فله قصة أخرى لأنه يأتيها من الخارج والطارئ علينا منه أكثر جداً من الذي نستحدثه في بلادنا ، وإذا كانت أوروبا نفسها على حريتها تشكو من خطره على الذوق والخلق ، فأحرى بنا أن نحتاط منه للذوق والخلق ، وأن نراقبه مراقبة دقيقة وألاً نبيح عرضه إلاّ إذا وجدنا منه الخير وأمناً شره على أقل تقدير والمهم أن يكون أمر ذلك إلى هيئة مثقفة ترتفع عن التحكم والجور وتنزه عن الرجعية والجمود .

(٥٦)

والتشديد على السينما في مصر واجب بنوع خاص لسبب قد يظهر غريباً بعض الشيء ولكنه واضح إذا فكرت فيه تفكيراً يسيراً ، فليس السينما خطراً على الذوق والخلق والكتاب فحسب ولكنه خطر على فن ناشئ في مصر ونحن حراس على أن نقويه وننميه ، لأن في تقويته وتنميته إحياء للأدب من ناحية وترقية صحيحة للذوق من ناحية أخرى وهو فن التمثيل .

فهذا الفن الطارئ على لغتنا العربية من أقوم الفنون الأدبية وأرقاها وأبلغها أثراً في إمتاع النفوس وتصفية الأذواق . وهو لا يتجه إلى النظارة وحدهم وإنما يتجه إليهم وإلى القراء أيضاً . وهو لا يكتفى بجمال المنظر وسحره وإنما يضيف إليه الجمال الأدبي في اللفظ والأسلوب والحوار . فله على السينما فضل الفن الرفيع ، وله على السينما فضل البقاء ، والصالح لأن يراجع ويراجع في أناة ومهل وعلى انفراد . وكل هذا خليق أن يدفعنا إلى العناية بالتمثيل وإلى إثارة على السينما ، لأنه عنصر من عناصر التربية الأدبية والفنية معاً . وقد بذلنا في العناية به جهوداً

موفقة ، ولم تبخل عليه الدولة بالمال ، بل هى تشجعه أكثر
جداً مما تشجع غيره من فنون الأدب . فلا أقل من أن
تحميه بعض الحماية لا أقول بمحاربة السينما : فلا سبيل إلى ذلك
ولا خير فيه ، ولكن أقول بمراقبته والتخرج فى هذه المراقبة .
فأما العناية بالتمثيل نفسه فلست أقول فيها شيئاً لأن لها لجنة
تنهض بها على وجه لا بأس به .

(٥٧)

وقد أشرت منذ حين إلى أن من الحق على الدولة المصرية للثقافة أن تذيعها في طبقات الشعب المصرى من جهة ، وأن تتجاوز بها الحدود المصرية إلى الأقطار التى تستطيع أن تسيغها وأن تنتفع بها من جهة أخرى .

ولأمر ما قالت بعض الأقطار الشرقية لمصر إنها زعيمة الشرق العربى ، ولأمر ما صدقت مصر ما قيل لها . فإن كان هذا حقاً فإن له نتائج يجب أن تنشأ عنه وتبعات يجب أن تترتب عليه . وإن لم يكن هذا حقاً فإن من الواجب علينا أن نحققه لأن فيه تحقيقاً لكرامتنا من ناحية ، ولأن فيه ارتفاعاً عن الأثرة التى لا تليق بشعب كريم . والشئ الذى لا شك فيه هو أن الله قد هيا مصر من أسباب القدرة على إحياء الثقافة ونشرها ما لم يهين لغيرها بعد من الأمم العربية . فما لا يليق بالمصريين وقد تسامع الناس بأنهم كرام ، وزعموا هم لأنفسهم أنهم كرام أيضاً ، مما لا يليق بهم أن يؤثروا أنفسهم بما أتيح لهم من الخير ويختصوها بما أتيح لها من النعمة ، وإنما الذى يلائم كرمها

وكرامتها وما تطمح اليه من المثل الأعلى أن يكون حديثها ملائماً
لتقديمها وأن تكون مشرق النور لما حولها من الأقطار وأن تكون
البلد الذى تهوى اليه أفئدة الطالبين للعلم والراغبين فيه .

وقد يظن المصريون أنهم يبلون في سبيل ذلك بلاء
حسناً . فأحب أن أصارحهم بأنهم لم يفعلوا في سبيل ذلك شيئاً .
إن الأقطار العربية تقرأ ما ينشر في مصر من الصحف
والكتب والمجلات ، ولكن مصر لم تصنع الى الآن شيئاً لتيسر
لهذه الأقطار قراءة كتبها وصحفها ومجلاتنا . ولعل من هذه الأقطار
ما يلقي كثيراً من الجهد في الظفر بحاجته من هذه الكتب
والصحف والمجلات . ولو قد يسرت مصر للأقطار العربية قراءة
آثارها المطبوعة لما بلغت من خدمة الثقافة إلا أيسرها وأهونها ،
على أن ذلك يعود عليها بالمنفعة المادية والمعنوية جميعاً .

نعم إن مصر تيسر لبعض البلاد العربية استدعاء بعض
المعلمين ، ولعلها تنفق في ذلك شيئاً من المال ولعلها تجد في ذلك
شيئاً من الجهد ولكن هذا من أيسر الأمر أيضاً . وتبعات
المركز الممتاز الذى أتيح لها بين الأقطار العربية تفرض عليها
أكثر من ذلك . ولست أذكر إلا أمرين اثنين ، أحدهما قد
أخذت مصر بأسبابه ولكن في ببطء وتردد ، وهو فتح أبواب

مدارسنا ومعاهدنا للطلاب الشرقيين والعناية بهم إذا وفدوا على بلادنا ، لا بأن نيسر لهم طلب العلم فحسب بل بأن نيسر لهم حياتهم في مصر أيضاً . وإني لأوازن بين ما تصنعه البلاد الأوروبية لتحقيق العناية بالطلاب الأجانب وما نصنعه نحن فأوازن بين الوجود والعدم . ومع ذلك فأوروبا حين تعنى بالطلاب الأجانب إنما تنشر الدعوة لنفسها وتستقدم الأجانب لينفقوا فيها أموالهم وليعودوا منها وقد تأثروا بها وأصبحوا لها رسلاً في بلادهم . فأما نحن فلسنا في حاجة الى نشر الدعوة لأننا لا نطمع في شيء ، ولأن الدعوة المصرية تنشر نفسها في الأقطار العربية لما تقوم عليه من الحب والمودة والإخاء . وإنما يجب علينا أن نيسر لطلاب الأقطار العربية الدرس والإقامة في مصر أداءً للحق ونهوضاً بالواجب ووفاء للأصدقاء وصرفاً لهؤلاء الأصدقاء عن الرحلة الى أقطار الغرب إن وجدوا في هذه الرحلة مشقة أو عناء .

والأمر الثاني دعوت اليه سرّاً منذ أكثر من عشرة أعوام حين تولى حضرة صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا وزارة المعارف للمرة الأولى . فقد شهدت مؤتمراً للآثار عقد في سوريا ولبنان وفلسطين . فلما عدت رفعت إلى الوزير تقريراً خاصاً طلبت

فيه أن تنشئ مصر مدارس مصرية للتعليم الابتدائي والثانوي في هذه الأقطار . وكان الذي أثار في نفسى هذا الاقتراح ما رأيته من السلطان العقلى للمدارس الأجنبية على هذه الأقطار . وكنت أرى أن العقل المصرى أقرب الى العقل السورى والفلسطينى وأحرى أن يتصل به ويؤثر فيه تأثيراً حسناً من العقل الأمريكى أو الفرنسى . ولكن وزير المعارف حينئذ نهنى باسمًا إلى أن ذلك ليس ميسوراً ، فقد تريده مصر ولكن السياسة الأجنبية ستأباه من غير شك . وكان هذا حقاً حينئذ ، فأما الآن وقد عقد بيننا وبين أوروبا اتفاق مونتره ، وقد ظفرت سوريا ولبنان ببعض الحرية واستقلت العراق ، فما أرى أن مصاعب سياسية تقوم دون هذا النوع من التعاون الثقافى بين الأقطار العربية التى تجمعها وحدة اللغة والدين والمثل الأعلى ، والتى تشترك في منافع اقتصادية عظيمة الخطر .

ما أظن أن السياسة الوطنية لهذه الأقطار تكره أن تنشأ فيها مدارس مصرية تحمل الى أبنائها ثقافة عربية شرقية ، ويحملها اليهم معلمون شرقيون مثلهم وعرب مثلهم يتحدثون اليهم بلغتهم ويشاركونهم فى الذوق والميل والشعور . وما أظن أن السياسة

الأوروبية تمنع في ذلك وقد تم الاتفاق بيننا وبين أوروبا على أن تستقر في بلادنا مدارس أوروبية وتستمتع بكل ما يمكنها من النهوض بمهمتها في حدود القوانين المصرية وعلى أن يكون التبادل أساساً لهذا الإتفاق .

وواضح أننا لا نريد أن ننشئ مدارسنا المصرية في فرنسا أو إنجلترا أو إيطاليا ، ولكن من حقنا أن ننشئ المدارس المصرية في البلاد العربية التي تتأثر بسلطان هذه البلاد ونفوذها تأثراً قليلاً أو كثيراً .

ومن المحقق أننا إذا أنشأنا المدارس المصرية في الأقطار العربية فسننشئها ونسيّرها على النحو الذي نحب أن تنشأ عليه المدارس الأجنبية في بلادنا وأن تدير عليه أيضاً . سننشئها على أنها معاهد للتعاون الثقافي بيننا وبين أهل هذه البلاد ، لا يستأثر المصريون وحدهم بالعمل فيها ، بل يستعينون بمن يقدرون على معوتهم من الوطنيين . ولا تفرض فيها الجغرافيا المصرية والتاريخ المصري دون الجغرافيا الوطنية والتاريخ الوطني وإنما تكون معاهد ينشأ فيها الوطنيون لأوطانهم لا لمصر ، وحسب مصر أنها تعين على ذلك وتشارك فيه وتؤدي ما عليها

من الحق لجيرانها وشركائها فى اللغة والدين والاقتصاد ، وحسبها أن تظفر منهم بالحب والمودة والإخاء .

وقد يقال إن أعباء الدولة المصرية أثقل من أن تسمح لها بمثل هذا التوسع فى إذاعة الثقافة خارج حدودها على حين أنها فى أشد الحاجة إلى إذاعة الثقافة داخل هذه الحدود . وقد يكون هذا حقاً من بعض الوجوه . ولكن من الحق أيضاً أن لحياتنا المستقلة تبعاتها ، وأنّ التقصير فى النهوض بهذه التبعات لا يلائم ما نزعمه لأنفسنا من الكرامة والزعامة .

ومما لا شك فيه أن هذه المدارس إن أنشأناها ستكون أنفع لمصر وللبلاذ التى تنشأ فيها من كثير من القنصليات والمفوضيات التى نبثها فى أقطار الأرض ولا نكاد نجنى منها ، ولا تكاد البلاذ التى نبثها فيها تجنى منها نفعا .

ومما لا شك فيه أيضاً أن العبء المالى الذى يتبعه إنشاء هذه المدارس لا ينبغى أن يقع كله على الدولة وإنما ينبغى أن يشارك فيه القادرون على هذه المشاركة من المصريين أولاً ومن الوطنيين ثانياً . وحسب الدولة أن تعينها معونة قيمة بالمال والرجال .

على هذا النحو تحمل مصر تبعاتها وتهض بواجباتها الثقافية وتلائم بين حديثها وقديمها ، فقد كانت مصر فيما مضى من العهود الإسلامية مصدر الثقافة والعلم للأقطار العربية في الشرق القريب . لم تقصر في ذلك إلا حين اضطرها السلطان العثماني إلى التقصير فيه . فأما الآن وقد استردت استقلالها فيجب أن تسترد مكاتها الثقافية في الشرق القريب . وهناك بلاد عربية لم ينشأ فيها الأجانب ولا يستطيعون أن ينشئوا فيها المدارس والمعاهد ، ولا يجد أهلها فضلا من المال ينفقونه في تنمية الثقافة كما ينبغي . فالحق على مصر أن تسرع إلى معونة هذه البلاد وألا تدخر جهداً إلا بذلته في هذه السبيل . وهذه البلاد هي الحجاز وبلاد الدولة العربية السعودية بوجه عام وما أشك في أن المصريين يرضون كل الرضى عن إنشاء مدرستين على أقل تقدير ، إحداها في مكة والأخرى في المدينة ، بل ما أشك في أنهم يتجاوزون الرضى إلى البذل والإنفاق . وقد علمت أن أهل الحجاز أنفسهم يتمنون ذلك ويلحون فيه .

(٥٨)

وليس هذا كل ما ينبغي أن تهض به مصر لنشر الثقافة في الأقطار العربية ، بل هناك شيء آخر قد عمّ الشعور به واشتدت الحاجة إليه حتى أخذت وزارة المعارف تفكر فيه وتستعد له وهو : التعاون على تنظيم الثقافة وتوحيد برامجها بالقياس إلى الأقطار العربية كافة . يدعو إلى ذلك حاجة هذه البلاد إلى توحيد الجهود ما دام مثلها الثقافي الأعلى واحداً ، ويدعو إلى ذلك أن التعليم العالي في مصر قد بلغ من الرقي درجة تدعو إليه طلاب العلم في الأقطار العربية ، وللتعليم العالي في مصر نظم دقيقة شاقة قد تحول بين هؤلاء الطلاب وبين الانتفاع به والظفر بإجازاته ودرجاته ، فلا بد من أن يهباً هؤلاء الطلاب لهذا التعليم تهيئة حسنة تلائم تهيئة المصريين له . وقد اجتمع فريق من قادة الرأي الشرقى العربى منذ أكثر من عام في لجنة التأليف والترجمة والنشر وتشاوروا في ذلك كما تشاوروا في غيره من ألوان التعاون الثقافى ورسموا لذلك خطة وشرّعوا له نظاماً . ثم أخذت وزارة المعارف تفكر فيه وتستعد للدعوة إلى مؤتمر عربى شرقى . والذي أرجوه أن يكون انعقاد هذا المؤتمر

دورياً وأن يكون هذا المؤتمر متنقلاً في الأقطار العربية على نحو ما يسير عليه المؤتمر الطبى الذى أنشئ منذ حين .

وقد شهدت فى العام الماضى — مثلاً لوزارة المعارف — مؤتمر اللجان الوطنية للتعاون الفكرى ، فتحدثت فيه إلى المؤتمرين بأن مصر تستطيع أن تكون مركزاً من أهم المراكز لهذا التعاون الفكرى إذا نهضت بتبعاتها الثقافية نحو الأقطار العربية . ذلك لأنها بحكم مركزها الجغرافى وبحكم نهضتها الحديثة أصدق صورة لما تطمح إليه عصابة الأمم من هذا التعاون الفكرى الخالص الذى يقارب بين الأمم ويلغى ما بينها من الفروق ويرتفع بحياتها العقلية عن ألوان الخصومة وضروب النزاع . فالجامعة المصرية مثلاً بيئة تلتقى فيها الثقافات الإنسانية كلها تقريباً ، يحملها إليها أساتذة ممتازون من المصريين ومن الأوروبيين على اختلاف أوطانهم ومذاهبهم فى السياسة والدين والاقتصاد . وهذه الثقافات كلها تلتقى وتمتزج وتصهر فى العقل المصرى الذى يسيغها ويتمثلها ويطبعها بعد ذلك شيئاً ما بطابعه المصرى الخاص . وهو قادر بعد هذا على أن يذيعها فى بلاد الشرق شرقيةً غربيةً عربيةً أوروبيةً بريئةً مما يفسد الثقافة عادةً من التعصب والهوى .

وقد وقع هذا الحديث من المؤتمرين موقعاً حسناً . فهل يقع هذا الحديث من المصريين أنفسهم موقعاً حسناً ، وهل يشعر المصريون بأن فرصة ذهبية كما يقال تتاح لهم الآن ؟ فلكل شر أثر حسن ، والشر أن حاجتنا إلى الأوروبيين لا تزال شديدة في التعليم والأثر الحسن لهذا الشر أننا نستطيع أن نكون رسل العلم والثقافة والأمن والسلام والتوفيق بين الشرق والغرب جميعاً .

فإذا أرادت مصر أن تنتهز هذه الفرصة فذلك يسير عليها لا يحتاج إلّا إلى أن تعنى بتقوية الصلة بينها وبين لجنة التعاون الفكرى فى جنيف ومعهد التعاون الفكرى فى باريس من جهة ، وبينها وبين البيئات والمعاهد العلمية فى الشرق العربى ، بل فى الشرق الاسلامى من جهة أخرى .

(٥٩)

وبعد هذا الحديث الذى أراه قد طال أكثر مما قدرت له أن يطول تعرض مسألة لا بدّ من الوقوف عندها والإجابة عليها . أتوجد ثقافة مصرية وما عسى أن تكون ؟ فأما أنا فأجيب على هذه المسألة بأن الثقافة المصرية مهما تكن ضعيفة ومهما تكن ناقصة ومهما تكن محتاجة إلى التقوية والتنمية والإصلاح فهى موجودة ما فى ذلك وما ينبغى أن يكون فى ذلك شك . هى موجودة متميزة بخصالها وأوصافها التى تنفرد بها من غيرها من الثقافات . وأول هذه الصفات المميّزة لثقافتنا المصرية أنها تقوم على وحدتنا الوطنية وتتصل اتصالاً قوياً عميقاً بنفوسنا المصرية الحديثة كما تتصل اتصالاً قوياً عميقاً بنفوسنا المصرية القديمة أيضاً وتتصل بوجودنا المصرى فى حاضره وماضيه . ومن حيث أنها تصور آمالنا ومثلنا العليا فى الحياة فهى تتصل بمستقبلنا أيضاً بل هى تدفعنا إلى هذا المستقبل دفعاً . ولك أن تنظر فى أى لون من ألوان العلم والأدب والفن التى تدرس فى مصر والتى ينتج فيها العلماء والأدباء والفنانون المصريون . فسترى أنها مطبوعة بالطابع المصرى القوى الذى لم

يستطع الزمان أن يمحوه أو يعقّي آثاره . سترى فيها هذا الذوق المصرى الذى ليس هو ابتساماً خالصاً ولا عبوساً خالصاً ولكنه شىء بين ذلك فيه كثير من الابتهاج وفيه قليل من الابتئاس . وسترى فيها هذه النفس المصرية التى تجمع بين الجدة والقدم والى تثب إلى أمام ولكنها تستأنى وقد تقف من حين إلى حين لتنظر إلى وراء . سترى فيها الاعتدال المصرى الذى يشق من اعتدال الجو المصرى والذى يأبى على الحياة المصرية أن تسرف فى المحافظة كما يأبى عليها أن تسرف فى التجديد . ثم سترأها قد اتخذت اللغة العربية المصرية لها أداة مرنة أنيقة رشيقة لا تنبو عن الذوق ولا تتجافى عن الطبع ولا تكلف قارئها مشقة وجهداً ولا تقل إن اللغة العربية مشتركة بين مصر وغيرها من البلاد العربية فهذا حق ولكن لمصر مذهبها الخاص فى التعبير كما أن لها مذهبها الخاص فى التفكير . والبلاد العربية الأخرى تتأثر مصر ولعلها تتنافس فى تأثر مصر فى تفكيرها وتعبيرها . وإذا أردت أن تحلل الثقافة المصرية إلى عناصرها الأولى فهذه العناصر بيّنة واضحة : هى التراث المصرى الفنى القديم وهى التراث العربى الإسلامى وهى ما كسبته مصر وتكسبه كل يوم من خير ما أثمرت

الحياة الأوربية الحديثة . هى هذه العناصر المختلفة المتناقضة فيما بينها أشد الاختلاف والتناقض . تلتقى فى مصر فيصنّف بعضها بعضاً ، ويهذب بعضها بعضاً وينفى بعضها من بعض ما لا بدّ من نفيه من الشوائب التى لا تلائم النفس المصرية ، ثم يتكون منها هذا المزاج النقي الرائق الذى يورثه الآباء للأبناء وينقله المعلمون إلى المتعلمين . وأنا أعلم أن كثيراً من رجال الثقافة الممتازين فى أوربا يضيّقون بالثقافات الوطنية ويكرهونها ويودون لو لم تعرف الإنسانية إلّا ثقافة واحدة . أنا أعلم هذا ولكنى أعلم أنه مخالف لطبيعة الأشياء . فمن عناصر الثقافة ما هو بطبيعته شائع عام مشترك بين الناس جميعاً ، ترى ذلك فى كثير من ألوان العلم . ومن عناصر الثقافة ما هو بطبيعته شخصى مقصور على هذه الأمة أو تلك ، يجرى ذلك فى كثير من ألوان الفن . ولكن طبيعة الحياة الإنسانية قد أتاحَت للناس أن يخصصوا العام فيطبعوه بطابعهم وأن يعمموا الخاص فيجعلوه شركة بين الأمم جميعاً . فالعلم لا وطن له ، ولكنه إذا استقر فى وطن من الأوطان تأثر بأقليمه وبيئته ليستطيع أن يتصل بنفوس ساكنيه . والفن شخصى متأثر بمنتهجه مصوّر لنفسه ومزاجه ، ولكنه لا يكاد يظهر حتى يكتسب من وجوده نفسه

صفة لا أدري كيف تحدد ولكنها تصل بينه وبين الناس جميعاً وتقر به إلى نفوس الناس جميعاً . هذا التمثال المصرى وطنى خالص مثل للطبيعة المصرية والنوق المصرى ، ولكنه لا يكاد يظهر فى ضوء الشمس حتى يعجب المثقفين جميعاً ويتصل بنفوسهم . وهذا اللون من ألوان الموسيقى المانى أو فرنسى يصور فاجنر كما يصور المانيا ويصور برليوز كما يصور فرنسا ، ولكنه لا يكاد يوقع حتى يهز قلوب المثقفين جميعاً ويتصل بأذواقهم .

فليست الثقافة وطنية خالصة ولا إنسانية خالصة ، ولكنها وطنية إنسانية معاً وهى فى أكثر الأحيان فردية أيضاً . فمن ذا الذى يستطيع أن يمحو بتهوفن من موسيقى بتهوفن ومن ذا الذى يستطيع أن يمحو راسين من شعر راسين ؟

وإذن فى مصر ثقافة مصرية إنسانية فيها شخصية مصر القديمة الهادئة ، وفيها شخصية مصر الباقية الخالدة وهى فى الوقت نفسه إنسانية قادرة على أن تغزو قلوب الناس وعقولهم وتخرجهم من الظلمة إلى النور ، وقادرة على أن تتيح لهم من اللذة والمتاع مما يجدونه أو لا يجدونه فى ثقافتهم الخاصة . وآية ذلك أن هذه الثقافة تعلم كثيراً من العرب غير المصريين وتلذهم ، وأن القليل الذى ترجم

إلى اللغات الأوربية قد أعجب الأوروبيين وأرضاهم . فلنقتنع أنفسنا
إن لم تكن مقتنعة بأننا مهما نكن ضعافاً ومهما نكن مبطلين فإن
لنا شخصية قوية خصبة تنتج للناس ما يفيدهم ويمتعمهم كما تنتج
لنا ما يفيدنا ويمتعننا . وكل ما يجب علينا هو ألا نهمل هذه
الثقافة فتضعف أو يدركها الجمود ، وأن نمنحها ما نملك من قوة
وجهد لتنمو وتذكو فإنَّ في نمائها وذكائها نماء لنا وذكاء ، بل
نماء لغيرنا من الناس وذكاء أيضاً .

(٦٠)

وقد يحق لى بعد إملاء هذا الحديث الطويل الشاق ، ويحق
 للقارئ بعد الفراغ من قراءته أن يفرغ كل منا لنفسه فى مجلسه
 الذى يوافق فيه فراغه من الإملاء أو القراءة ، وأن يرسل نفسه
 لحظات على سجيته ويخلى بينها وبين الأمل الواسع والحلم البعيد .
 فأمّا أنا فإنى أطلق نفسى من القيود التى يفرضها عليها الإملاء
 المنظم والتفكير المنسق ، أطلقها من هذه القيود وأخلى بينها وبين
 أمل لا يشبهه فى السعة والجمال والتنوع إلاّ هذا الأفق الذى أحسه
 يمتد أمامى رائعاً بهذا الجو المشرق الصافى ، وبهذه الجبال الشاهقة
 تتوجها الثلوج وتقوم على سفوحها الغابات مختلفاً ألوانها ، ويرق
 بينها ضوء حار يبعث فى النفوس والأجسام حياة ، ويضطرب
 بينها نسيم عذب يبعث فى النفوس والأجسام نشاطاً . أخلى بين
 نفسى وبين هذا الأمل الواسع الحلو ، أخلى بينها وبين هذا الحلم
 الرائع الجميل فأجد لذة قوية تخرجنى عن طورى أو تكاد ، عميقة
 تغفل إلى أقصى ضميرى أو تكاد ، وإذا أنا فرح إلى أقصى
 غايات الفرّح ، مبتهج إلى أبعد حدود الابتهاج ، سعيد إلى أرقى
 درجات السعادة ، لأننى أرى شجرة الثقافة المصرية باسقة ، قد

ثبتت أصولها في أرض مصر ، وارتفعت فروعها في سماء مصر ،
وامتدت أغصانها في كل وجه ، فأظلت ما حول مصر من البلاد
وحملت إلى أهلها ثمرات حلوة ، فيها ذكاء للقلوب وغذاء للعقول
وقوة للأرواح . وهم يسعون في هدوء واطمئنان وثقة إلى هذه
العصون النضرة الوارفة ، فيستمتعون بمنظرها ، ويأوون إلى ظلها
ويستمتعون بثمراتها المتشابهة لأنها تصدر عن شجرة واحدة هي
ثقافة مصر المختلفة ، لأنها تحمل إليهم ألوان العلم وضروب المعرفة
وصنوف اللذة الفنية على تنوعها ، فيتلون هذه الآية الكريمة التي
اقتبس ترجمتها ، أندريه جيد وزين بها كتاباً هو أروع كتبه
في تصوير لذات الحس والتي اقتبسها أنا الآن لأن فيها أصدق
صورة وأروعها وأبرعها للذة العقل والقلب والروح .

«وبشر الذين آمنوا وعملوا الصالحات أن لهم جنات تجري من
تحتها الأنهار كلما رزقوا منها من ثمرة رزقاً قالوا هذا الذي رزقنا
من قبل وأتوا به متشابهاً ولهم فيها أزواج مطهرة وهم فيها خالدون»

نعم أرسل نفسي على سبجيتها في هذا الحلم الرائع الجميل فأرى
مصر وقد بذلت ما دعوتها الى بذله من جهد في تعهد ثقافتها
بالعناية الخالصة والرعاية الصادقة ، وأرى مصر وقد ظفرت بما

وعدتها بالظفر به فانجاب عنها الجهل وأظلم العلم والمعرفة وشملت الثقافة أهلها جميعاً ، فأخذ بحظه منها الغنى والفقير والقوى والضعيف والناهب والخالل والناشيء ومن تقدمت به السن ، وتغلغت لذتها حتى بلغت أعماق النفوس ، وانتشر نورها حتى أضاء القصور والدور والأكوخ ، وشاعت في مصر كلها حياة جديدة وانبعث في مصر كلها نشاط جديد ، وأصبحت مصر جنة الله في أرضه حقاً يسكنها قوم سعداء ولكنهم لا يؤثرون أنفسهم بالسعادة وإنما يشركون غيرهم فيها . وأصبحت مصر كنانة الله في أرضه حقاً يعتز بها قوم أعزاء ولكنهم لا يؤثرون أنفسهم بالعزة وإنما يفيضون على غيرهم منها .

هذا حلم رائع جميل تمضى فيه نفس هائمة تحب مصر وأهل مصر في هذا الأفق الغريب الجميل من آفاق الألف ولكنه حلم يسير التحقيق قريب التعبير . فإن مصر التي انتصرت على الخطوب ، وثبتت للأحداث ، وظفرت بحمتها من أعظم قوة في الأرض في هدوء وأناة وثقة بالنفس وإيمان بالحق ، خليفة أن تنتصر على نفسها وتظهر على ما يعترض طريقها من العقاب وتردّ إلى نفسها مجدداً قديماً عظيماً لم تنسه ولن تنساه .

بييرفون يوليو سنة ١٩٣٧

مورزين يوليو سنة ١٩٣٨

فهرست

الجزء الأول

الموضوع	الصفحة	الفصل
مقدمة		
الثقافة والعلم أساس الحضارة والاستقلال . الاستقلال والحرية وسيلة إلى الكمال وسبب من أسباب الرقي . ينبغي الملاءمة بين حياتنا الحديثة ومجدنا القديم .	٢	١
مستقبل الثقافة بمصر مرتبط بماضيها البعيد . أمصر من الشرق الثقافى أم من الغرب الثقافى ؟ العقل المصرى متصل منذ العصور الأولى بشعوب بحر الروم .	٦	٢
العقل المصرى ليس شقيقاً . العقل المصرى والعقل اليونانى وتأثر كل منهما بالآخر . المنافع العملية قوام سياسة المسلمين فى عصورهم المختلفة . هذا التصور هو قوام الحياة الحديثة فى أوربا .	١٢	٣
شدة اتصال مصر باليونان فى القديم وتأثرها بالعقلية اليونانية والفلسفة اليونانية . ليس بين الشعوب التى نشأت حول بحر الروم فرق عقلى قوى .	١٩	٤

الموضوع	الصفحة	الفصل
مصر والإسلام . تشابه الإسلام والمسيحية في علاقتهما بالفلسفة وتأثيرهما فيها .	٢١	٥
مصر بعد تغلب الترك . حمايتها للعقل الإنسانى فى عهد اليونان وحمايتها له بعد غارة الترك . العقل الإسلامى كالعقل الأوروبى يُرد إلى عناصر ثلاثة : حضارة اليونان ، حضارة الرومان ، الدين .	٢٧	٦
مصر والحضارة الحديثة . المثل الأعلى للمصرى فى حياته المادية هو المثل الأعلى للأوروبى . حياتنا المعنوية على اختلاف ألوانها أوربية خالصة . نظام الحكم فى مصر وتأثره بالنظم الأوربية . نظم التعليم فى مصر ومسايرتها للنظم الأوربية . مذاهبنا القديمة فى التعليم وأخذ الأوربيين عنها فى القرون الوسطى .	٣٠	٧
تقصير مصر فى الأخذ بأسباب الحضارة الحديثة . المصرى خلق للعزة والقوة . لا فرق بين المصرى والأوروبى فى العقلية . المساواة فى الحقوق والواجبات ينبغى أن تكون نظام حياتنا الداخلية والخارجية .	٤٠	٨
وجوب الصراحة والجراءة فى الأخذ بأسباب الحضارة الأوربية فى كل نواحي الحياة .	٤٥	٩

الموضوع	الفصل	الصفحة
إشفاق بعض الناس من الدعوة إلى هذا الرأي . لا خوف من الأخذ بأسباب الحضارة الحديثة . مساهمة الإسلام للحضارة في العصور المختلفة .	١٠	٥٢
لا خطر من الاتصال القوى الصريح بأوروبا على شخصيتنا القومية وماضينا .	١١	٦٢
مادية الحضارة الأوربية . روحية الشرق وحضارته . موقفنا بين روحية الشرق وحضارته وبين حضارة الغرب .	١٢	٦٥
الدولة وشئون التعليم . نهوض الدولة وحدها بشئون التعليم . جهود الأفراد والجماعات في سبيل التعليم . التعليم المصرى والأجنبى وتنوع كل منهما . إشراف الدولة على شئون التعليم من أهم الوسائل لحياطة الاستقلال والذود عنه . وجوب مراقبة التعليم في المعاهد الأجنبية . فرض تعليم لغة البلاد وتاريخها . التعليم الدينى وضرورة فرضه على المعاهد الأجنبية كما هو ضرورى في المدارس المصرية . التعليم الحر وحظه من الرقابة . التعليم الدينى في الأزهر . يجب أن يكون هناك قدر مشترك من مناهج التعليم في جميع المدارس مصرية أو أجنبية أو معاهد دينية .	١٣	٧١
الازهر ومراحل التعليم فيه . وجوب إشراف الدولة		

الموضوع	الفصل	الصفحة
على التعليم العام في جميع المعاهد . القومية الإسلامية والقومية الوطنية .		
الديمقراطية والتعليم الأولى . التعليم الأولى ركن أساسى من أركان الديمقراطية الصحيحة . مسئولية الدولة عن حماية جسم الصبي كما هى مسئلة عن تكوين عقله وقلبه .	١٤	٩٤
وجوب العناية بإعداد المعلم الأولى . إصلاح مدارس المعلمين الأولية . مهمة التعليم الأولى أخطر من محو الأمية . شروط إعداد المعلم الأولى وحقوقه وواجباته .	١٥	١٠٣
المدارس الأولية : سياسة بناء المدارس الأولية وتأثيرها . ضرورة الاقتصاد ومراعاة ظروف البيئة .	١٦	١١٢
مرحلة التعليم الأولى لا تكفى لمن انقطعت به السبل عن إتمام التعليم العام . وجوب تزويد الصبية بحظ من الثقافة إلى جانب ما يزاولون من عمل . أثر ذلك في تكوين شعب يشعر بالكرامة والعزة ويدرك الواجب .	١٧	٢١٥
خطر التعليم الأولى وأهميته : الأمة وقادة الرأى . ضرورة أن يكون المشرفون على التعليم الأولى من صفوة الأمة وخلاصة النابهين فيها .	١٨	١٢١

الموضوع	الفصل	الصفحة
التعليم الثانوى : اختلاط الأمر فى مرحلته واضطرابه . متى يبدأ ؟ الغرض من التعليم الثانوى . مكان التعليم الابتدائى من التعليمين الأولى والثانوى . وجوب زواله من حيث كونه وحدة مستقلة . ضرورة الملاءمة بين التعليم الأولى والثانوى . متى يجب أن ينتهى التعليم الثانوى ؟	١٩	١٢٥
مشكلات التعليم العام : إلى من يتجه هذا التعليم ؟ إباحته للمستطيعين ومن يقدر من الفقراء على الانتفاع به . خطر قصر التعليم العام على طبقة دون أخرى . الديمقراطية الحديثة وحق الفقراء فى التعليم العام .	٢٠	١٣٣
هل هناك خطر من التوسع فى التعليم العام ؟ : الديمقراطية تسوى بين الطبقات فى حرية التعليم كما سوت بينهم فى الحقوق والواجبات . علاج البطالة لا يكون بإشاعة الجهل بين الناس أو الحد من نشر التعليم ، إنما يكون بإصلاح النظام الاجتماعى . لا خطر الآن من أزمة المتعلمين المتعطلين نحن والأجانب . وجوب المساواة بيننا وبينهم فى المعاملة . علاج الأزمة إنما يكون بتحقيق الصلة بين التعليم النظرى والحياة العملية .	٢٢٦٢١	١٤٢

الموضوع	الفصل	الصفحة
وجوب مراقبة الدولة للأطفال في مرحلة التعليم العام والنصح لذويهم بتوجيههم الوجهة الصالحة . نجاح هذه التجربة في فرنسا .	٢٣	١٥٥
ازدحام المدارس بالتلاميذ يضعف من العناية بهم ومراقبتهم . خطر ذلك على التعليم . حاجة الشعب إلى التعليم الصالح ليست أقل من حاجته إلى الدفاع الوطنى المتين . ليست مهمة المعلم التعليم فحسب بل واجبه تربية الطفل وتهيئته تهيئة صالحة .	٢٤	١٥٨
حقوق المعلم : الثقة به . ليس المعلم أداة تنفيذية فقط . الصلة بين المعلم والتلميذ . وزارة المعارف ورجالها الفنيون . السياسة والتعليم . تبعة رجال الوزارة الفنيين في اضطراب التعليم . صلة الديوان بالمدارس . المركزية وخطرها . وجوه إصلاح التعليم :	٢٥	١٧٠
« أ » إنشاء مجلس التعليم الأعلى « ب » إعادة تنظيم مراقبات التعليم . إنشاء مجالس إدارة صغيرة . تقرير مقدم إلى معالى مراد سيد أحمد باشا وزير المعارف الأسبق بشأن الصلة بين التعليم الثانوى والعالى . « ح » إصلاح التفتيش .	٢٦	١٨٤

الموضوع	الصفحة	الفصل
الامتحانات : المبالغة في قيمتها . إعتبارها غاية بعد أن كانت وسيلة . خطرها . وجوب إلغاء امتحان النقل إلا إذا دعت إليه ضرورة . الثقة بالمعلم . تيسير الامتحانات العامة .	٢٠٥	٢٧
القراءة الحرة . إعراض التلاميذ والمعلمين عنها .	٢١٦	٢٨
الكتب التعليمية المقررة : خطر احتكار التأليف . سياسة شراء الكتب وضررها . مكتبات المدارس والعناية بها . حرية التأليف واختيار الصالح من الكتب .	٢٢٢	٢٩
مشكلات التعليم الخاصة : غاية التعليم العام والغرض من إنشائه . كيف كانت مصر تتصور التعليم قبل الاحتلال وبعده . الغرض الأسمى من التعليم العام . الخصومة بين الجامعة ووزارة المعارف : ضرورة اشتراك التعليم العالي في تنظيم التعليم الثانوى . ليس الغرض من التعليم العام إعداد الطلاب للتعليم العالي بل هناك غايات أخرى .	٢٢٨	٣٠

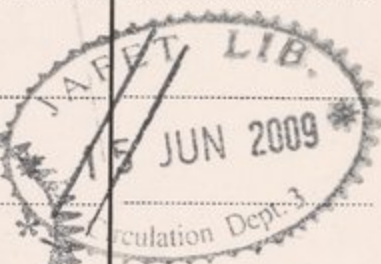
الجزء الثانى

الموضوع	الصفحة	الفصل
الإيمان بمهمة التعليم العام والشعور بخطره وقديسيته فى نفوس المعلمين والمشرفين عليه .	٢٤٣	٣١
ماذا يعلم فى المدارس العامة ؟ وجوب العناية بجغرافية البلاد وتاريخها . ما يشترك فيه التعليم الأولى والتعليم العام . أوجه الاختلاف . العناية باللغة العربية . متى يبدأ بتعليم اللغات الأجنبية ؟	٢٥٢	٣٢
كم لغة أجنبية يجب أن يتعلمها التلميذ ؟ : حاجتنا إلى التزود من الثقافة الأوربية على اختلاف أنواعها ومصادرها . العناية باللغات المختلفة يساعد الجامعة على أداء مهمتها .	٢٦٣	٣٣
اليونانية واللاتينية : الجامعة واللغات القديمة . علة ضعف تعليمها . ضرورة فرضها على من يريد العلم الخالص والتخصص فيه . تقريرها فى المدارس العامة وأسباب ذلك . الجدل بين أنصار تعليمها وخصومه .	٢٧٥	٣٤
سبيل تعليم هاتين اللغتين فى التعليم العام : فرضه على طائفة خاصة . تنويع التعليم وتقسيم المواد إلى إجبارى واختيارى . اتفاق هذا وحاجة كليات الجامعة .	٢٩٩	٣٥

U.S.

Jafet LIB. DATE DUE

16 FEB 1995



A. U. B. LIBRARY

حسين، طه

مستقبل الثقافة في مصر

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



01048333

